

مكتبة الأسرة



مهرجان القراءة للجميع

جون ديوى

ترجمة: خيرى حماد مراجعة: مروان الجابري

الفردية قديماً وحديثاً



أمهات الكتب



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

الفهرس

الصفحة

الموضوع

- ٧ المؤلف / جون ديوى :
- المسهمون فى هذا الكتاب
- ٩ الفصل الاول : البيت المنقسم على نفسه
- ١٩ الفصل الثانى : دراسة قاعدية لامريكا
- ٣١ الفصل الثالث : الولايات المتحدة كيان متحد
- ٤٥ الفصل الرابع : الفرد الضائع
- ٦٥ الفصل الخامس : نحو فردية جديدة
- ٨٧ الفصل السادس : الاشتراكية العامة أم الرأسمالية
- ١٠٥ الفصل السابع : الازمة فى الثقافة
- ١٢٥ الفصل الثامن : الفردية فى حاضرتنا

منتدى ليبيا للجميع

www.libyaforall.com

عبد الله علي عمران

الفصل الأول

البَيْتُ الْمُنْقَسِمُ عَلَى نَفْسِهِ

مع أننا مادياً وظاهرياً ننتمى إلى القرن العشرين ، فقد بات من الشائع القول أننا نعيش فكراً وإحساساً ، أو على الأقل باللغة التى نعبر بها عن الفكر والإحساس ، فى قرن ماض ، يتراوح بين القرن الثالث عشر والثامن عشر . وفى وضع متناقض كهذا ، ليس من الغريب أو المدهش ، أن نرى بحثاً عن الحياة الأمريكية ، كذلك الذى ظهر مثلاً عن «مدلتاون»(*) ، يشير فى أكثر من مرة أو مكان ، إلى الحالة الفكرية «الحائرة» أو «المرتبكة» ، كطابع مميز لنا .

فنحن نعيش ، من ناحية دراسة طبائع البشر ، فى حضارة مالية أو نقدية ، عفاؤها وطقوسها هى السائدة . فالمال وسيلة التعامل والتبادل ، وما يتعاقد حوله من الفاعليات المتعلقة باكتسابه ، كيفان جذرياً فاعليات الناس الأخرى . وهذا بالطبع ، ما يجب أن تكون الحال عليه ، إذ أن على الناس أن يكسبوا معيشتهم . أو ليس كذلك ؟ ولماذا يشتغل الناس ، إذا لم يكن عملهم فى سبيل المال ؟ وكيف يتيسر لهم الحصول على ما

(*) مدينة أمريكية متوسطة اتخذت نموذجاً لبحث عن تأثير التطورات الصناعية فى الكيان الاجتماعى - المترجم .

يريدونه من حاجيات ومباهج ، إلا إذا دفعوا المال لشرائها ؟ وهكذا فهم
يمكنون غيرهم من كسب مزيد من المال وبالتالي يمكنونهم من إنشاء
المخائيت والمصانع ، لتشغيل عدد آخر من الناس ، حتى يكسبوا مزيداً
من المال ليتمكنوا أناساً آخرين من كسب مزيد من المال ببيع البضائع ،
وهكذا دواليك . وحتى الآن ، فكل شيء يتجه نحو الأفضل ، فى نطاق
هذه الحضارة التى هى خير ما يمكن ، وأعنى بها فرديتنا الخشنة ؟ أو هل
هى فرديتنا المهلهلة ؟

وإذا كان من شأن فاعلية طراز حضارتنا أن تجزئ المجتمع إلى
طبقتين ، أولاهما الطبقة العاملة ، وثانيتها طبقة رجال الأعمال - وهى
تشمل ذوى الحرف - وأن تجعل عدد أفراد الأولى ضعفى ونصف ضعف
الطبقة الثانية ، وإذا كانت أيضاً قد ركزت طموح الآباء من أفراد الطبقة
الأولى على رؤية أولادهم يصعدون إلى الطبقة الثانية ، فذلك مما لا شك
فيه ، لأن طريقة الحياة الأمريكية تقدم فرصاً لا مثيل لها لكل فرد ،
لينجح طبقاً لفاعليته . وإذا كان قليل من العمال يعرف ما يعمل ، أو
يدرك معنى ما يعمل ، وإذا كان أقلهم ، يدركون ما سيؤول إليه عملهم
- إذ الواقع أن واحداً فى الألف فقط من إنتاج أكبر صناعة من صناعات
مبداً لتاون يستهلك محلياً فى المدينة - فهذا عائد بدون ريب إلى أننا مضينا
فى اتقان نظام توزيع إنتاجنا ، حتى غدت البلاد بأسرها كلاً (وحدة
واحدة) . وإذا كانت جمهرة العمال تعيش فى خوف دائم ، من فقدان

عملها ، فهذا يعود حتمًا إلى أن روح التقدم عندنا ، المتجلية فى تغيير الأنماط والأزياء ، واختراع آلات وقوى جديدة لزيادة الإنتاج ، تجعل كل شىء دائم التحرك . ولا شك أن ثمار صناعتنا وازدهارنا قد ضببطت بدقة لتتفق مع القدرة الفردية ، حتى بات من الطبيعى ومن المعقول أيضًا ، أن يتطلع العمال بقلق وفزع ، إلى مستقبلهم عندما يبلغون الخمسين أو الخامسة والخمسين من العمر ، فيوضعون هم وخدماتهم على الرف .

ولنا نسلم بكل هذا ، ونعتبره جزءًا حتميًا من نظامنا الاجتماعى بينما نعتبر إطالة الشرح فى الناحية القائمة منه كفرًا بحق شريعة اردهارنا . لكنه نظام يتطلب فلسفة جاهدة وقاسية . وإذا ما تطلع المرء إلى ما نعمل ، وإلى ما يجرى ، وتوقع بعد ذلك أن يجد للحياة نظرية تنسجم مع الوضع الحالى الفعلى ، فسيصدمه التناقض الذى سيقع عليه . إذ أن الوضع يتطلب إثباتًا لمذهب الجبر الاقتصادى كاملاً . فنحن نعيش وكأن القوى الاقتصادية هى التى تقرر نمو مؤسساتنا أو تدهورها ، وكما لو أنها هى التى تقرر مصير الأفراد . وفى هذا تصبح الحرية اصطلاحًا منسوخًا ، ونصل نحن إلى مرحلة تسييرنا فيها إشارة من آلة صناعية ضخمة . ولذلك يصبح النظام الفعلى القائم كناية عن لائحة تسعيرية للقيم ، محددة تحديدًا دقيقًا ، نقيس قيمة الإنسان بقدرته إما على الاحتفاظ بما هو عليه ، أو على إحراز السبق فى سباق تنافسى مالى . « وضمن نطاق بيوت ذوى الإمكانيات أو الفقراء ، تستمر المقومات الشخصية للحياة

العائلية ، كالزواج والولادة وتربية الاطفال ، والوفاء . لكن ضرورات الحياة الواقعية هذه ليست هى ، التى تقرر الاحتياجات المادية ، وطريقة الحصول عليها ، إنما تقررهما التفاصيل الخارجية المتعلقة بمدى ما يحصل عليه رب العائلة من مال . والفلسفة الصالحة لوضع كهذا ، هى التى تقول بتتارع البقاء ، وبقاء الأصلح اقتصادياً . وقد يتوقع المرء ، أن يجد أن النظرية السارية على الحياة ، إذا كانت تعكس الأوضاع القائمة هى نظرية التطور أو الداروينية ، فى أقوى صورها وأشكالها . أو قد يتوقع المرء أخيراً أن يجد أن أكثر السمات الشخصية مدعاة للاعتراز ، هى التقدير الواضح للمنافع الشخصية ، والطموح المصمم على الحصول عليها مهما كان الثمن . وفى هذه الحالة لا يحسب للمواطن والتعاطف إلا الحساب الأدنى .

وليس من الضرورى القول ، إن الصورة الراهنة للحياة فى «مدلتاون» أو فى أية مدينة أخرى ، هى ليست من هذا النوع . ولا يخيفنا نحن الأمريكيين شيء ، بقدر ما يخيفنا أن نسمع بأن مخلوقاً مضللاً فى مكان متأخر من الكرة الأرضية ينادى بما نحن نطبقه - مع العلم أن تطبيقنا له أكثر كفاءة ودقة من تطبيق أى شعب آخر - وأعنى بذلك الحتمية الاقتصادية . وجماع نظريتنا ، هى أن الإنسان يخطط ، ويستخدم الآلات من أجل أغراضه الإنسانية والروحية بدلاً من أن تحمله هذه الآلات حيث تشاء . ولعلنا فى دعوتنا إلى مذهبنا المثالى ، أعلى صوتاً وأقوى جبهة

منا فى دعوتنا إلى مذهبنا المادى ، ولعل مذهبنا المثالى هو أكثر الفلسفات التى سمعها العالم ضجيجاً وأعلاها عفيرة . فنحن نمتدح حتى أكثر رجالنا نجاحاً ، ليس لحيويتهم الهوجاء الأنثوية فى الماضى قدماً فى طريق النجاح ، إنما نمتدحهم لولعهم بالأزهار وحبهم للأطفال وحبهم على الكلاب ، أو عطفهم على الأقارب من الكهول والشيوخ . فكل من يبحث صراحة على اتباع مذهب أنانى يلقي حيشما توجه التفور والعبوس والتقطيب . وهكذا فعلى الرغم من اختفاء البيت وزيادة الطلاق فى جيل واحد زيادة بلغت ستمائة بالمائة ما يزال التاريخ يستطيع أن يسجل أبلغ ما يمكنه من التمجيد العاطفى لقداسة البيت ومناحى الجمال فى الحب الدائم . إننا مثقلون بالغيرية «الايثارية» ، متفجرون بالرغبة فى «خدمة» الآخرين .

هذه هى بعض التناقضات الواضحة بين سلوكنا ومؤسساتنا من ناحية ، وبين معتقداتنا ونظرياتنا من الناحية الأخرى ، وهى متناقضات يحسر عنها النقاب أى استقراء لأحوال أى من مدننا الشبيهة بمدلتاون . وليس من المدهش أن نرى سكان هذه المدن حائرين ، قلقين ، ذاهلين ، يتطلعون دوماً إلى كل ما هو جديد ومختلف ، ليجدوا ، كقاعدة عامة ، القديم ذاته ، مرتدياً زياً جديداً . ومن الممكن أن نلخص رأينا قائلين إن الديانات لم تحترم ، فى الغالب ، فى أى مكان من العالم ، وفى أى عصر ، كما تحترم عندنا ، كما أنها لم تكن فى أى وقت ومكان منفصلة

عن الحياة كما هي منفصلة عندنا . وأكاد أتردد في القول بأن هذا الكتاب يتناول الحياة «الدينية» في «مدلتاون» . إن تمجيد الديانة ، على أساس أنها قد ختمت موافقتها النهائية على الازدهار المالى ، وقدمت الحافز الفعال لنضال أقوى من أجل مثل هذا النجاح ، هو أمر مناسب ، إلا أن تبنى الكنائس لآخر مبتكرات الشاشة السينمائية والإعلان ، أمر يقرب كثيراً من السوقية . ولقد تطور التعليم فى المدارس إلى الحد الذى أصبحت فيه نسبة من يصل من الطلاب إلى الدراسة الثانوية أكثر منها فى أى بلد آخر . ويعتقد أكثر من نصف الطلاب فى الصفوف الثانوية العالية أن الفصول الأولى من تورااة اليهود ، تقدم صورة أكثر دقة ، عن تاريخ الإنسان وأصله من الصورة التى يقدمها العلم . بينما لا يقول بالعكس إلا الخمس فقط . ولو قمنا باستفتاء شامل بين الطلاب عن طريق توزيع الأسئلة عليهم ، فإنه قد يتبين لنا أن نسبة مماثلة خليفة بأن تعرب عن اعتقادها بأن هاردنغ هو أعظم من أنجبته البشرية فى العالم . ويمكن وضع هذه القصة فى شكل مختصر آخر ، إذا قارنا بين ما يجرى فعلياً للحياة العائلية وللحياة اليومية حيث ترتدى أوجه النشاط ثوباً علمانياً كاملاً وبين خطبة يلقيها أحد القسس على منبر الكنيسة قائلاً : «إن أنبل كلمات ثلاثة فى اللغة الانكليزية هى : الأم والبيت والسماء» فعن طريق هذه المقارنة نستخلص ملاحظة تؤكد أن مثل هذا القول سيتقبله أى جمهور مستمع أمريكى دون سؤال أو تردد .

وليس من المهم ، اختيار النواحي البارزة أو التافهة فى التناقض بين الحياة الخارجية التى نعيشها وبين أفكارنا ومشاعرنا أو ما نسميه على الأقل بمعتقداتنا وأحاسيسنا . والسؤال المهم هنا هو : ما العلة فى هذا الانقسام والتناقض ؟ هناك ، بالطبع ، فئة تعزو السبب إلى الحقيقة الماثلة وهى أن الناس ، لكونهم بصورة عامة أطفالاً فى شكل رجال ، أو بلداء خاملين ، لا ينتظر منهم ، إلا تمثيل الأدوار التى يعهد إليهم بأدائها . لكن هذا «التفسير» لا ينقلنا بعيداً ، حتى ولو تقبلناه ورضينا به . إذ أنه لا يشرح الصور المعينة التى تبدو فيها البلادة المشار إليها . فكلما تعمق الإنسان فى معرفة التاريخ ودراسته ، كلما تأصل اعتقاده ، بأن التقاليد والنظم ، تلعب دوراً أبرز فى تعليل الأمور من القدرة الفطرية أو العجز الفطرى ، ومن الواضح الجلى أن التصنيع السريع فى حضارتنا ، قد بغتتنا وأخذنا على حين غرة ، ولما كنا غير متاهين له عقلياً وروحياً ، فإن عقائدنا القديمة ، توقفت عن النمو ، وإن كنا كلما ابتعدنا عنها ، كلما تظاهرننا بالتمسك بها واعتناقها . والواقع أننا نعتبر تلك العقائد كوصفات سحرية ، فعن طريق ترديدنا لها باستمرار ، نأمل فى إبعاد مساوئ الوضع الجديد ، أو على الأقل فى منع أنفسنا من رؤية هذه المساوئ . وإن معتقداتنا الاسمية لتقوم بالمهمة الأخيرة بصورة فعالة .

ونحن ، بدلاً من أن نتساءل جدياً كيف لنا أن نستخدم ما فى متناول أيدينا من وسائل لإقامة مجتمع عادل مستقر ، نلجأ ، بالاستناد إلى

سيطرنا الضخمة على التذريعات^(١) وإلى امتلاكنا لتكنولوجيا موثوق بها
راسخة ، إلى تمجيد الماضي وتقنين الوضع الراهن (بإيجاد المبررات
الشرعية له) ثم جعله مثلاً أعلى . هذا هو استنكافنا العظيم ، وأنه
لامتنكاف يفسر العلة والطريقة التي تجعل منا بينا منقسماً على نفسه .
وتراثنا وتقاليدينا في حد ذاتها ، مزدوجة الطابع ، فهي تنطوي على المبدأ
المثالي القائل بتساوي الفرص والحرية للجميع دون الاكتراث بالنشأ أو
الحالة كشرط أساسي لتحقيق هذه المساواة بصورة فعالة . وهذا المثل
الأعلى ، والمحاولات لتطبيقه ، هي التي كونت يوماً ما فلسفتنا الأميركية
الجمهورية ، تلك الفلسفة التي لقيت رفعة القدر باعتبارها رسالة عالم
جديد . أنها العنصر الروحي الأصيل في تقاليدينا ، وليس في استطاعة
أيّ كان الادعاء صدقاً ، بأنها قد اختفت كلياً من حياتنا وإن كان ما
بشرت به من نظرة روحية ودينية جديدة لم يتحقق . إنها لم تصبح ،
(حتى وبصورة لا واعية) المصدر الحيوي لفلسفة مشتركة تميزنا بطابعها ،
إنها توجه سياستنا بصورة تشنجية ، وعلى الرغم من أنها قدمت لنا
العديد من المدارس ، إلا إنها لا تسيطر على أهدافها أو مناهجها .

وتضم شرائعنا في الوقت نفسه سنة أخرى أكثر قدماً ، فتوجيه

(١) جمع تلرعية (واسطية) مشتقة من مذهب الفلسفة التلرعية وهي الفائلة بأن قيمة
الفكرة هي في صلاحيتها لأن تكون فريضة للعمل . (المترجم) .

الصناعة والتجارة من أجل كسب المال ليس بالأمر الجديد ، ولا هو بشرة
عصرنا وثقافتنا ، بل توارثناه ، من الماضى البعيد . لكن اختراع الآلة قد
أعطى لهذا التوجيه قوة ومدى لم يكونا لديه فى الماضى . وتعتمد قوانيننا
وسياساتنا ووقائع المشاركة الإنسانية ، على اتلاف مبتدع بين الآلة والمال ،
سيتجثق الثقافة المادية أو المالية التى تميز حضارتنا . وهكذا بدأت سجعف
النسيان نغطفى وتحجب العامل الروحى من تقاليدنا ، وأعنى به الفرص
المتساوية للجميع وحرية التعامل والتبادل . وبدلاً من تطوير الفرديات
طبقاً لذلك العامل الروحى ، بدت ظاهرة جديدة ، تدعو إلى قلب جميع
مبادئ الفردية لتتسجم مع مناهج حضارة مادية ، وغدت تبعاً لذلك
المصدر والمبرر لكل ظلم وكل إجحاف وعدم مساواة . وهكذا قامت
محاولات التسوية ، وقام الصراع الذى اختلطت فيه الأهداف والمقاييس
اختلاطاً يصعب معه التمييز فيما بينها .

الفصل الثاني

دباسة قاحدية لأمریکا

سمعنا كثيراً فى السنوات الأخيرة عن الوعى الطبقي . ومع أن اصطلاح «الوعى القومى» ليس شائعاً ، إلا أن قومية الحاضر ليست فى الحقيقة إلا تعبيراً حماسياً لهذا الاصطلاح . وهناك ظاهرة بدت مؤخراً يمكن إطلاق اصطلاح «الوعى الثقافى» أو «الوعى الحضارى» عليها ، وهذا الاصطلاح ، مثله فى ذلك مثل الوعى الطبقي والقومية ، يرتدى شكلاً مشيراً للبخس والنفور - فهو أساس النزاع بين الجماعات ومسماء . وقد لا تكون الحرب ونتائجها ، قد خلقت فى بلادنا شعوراً بالترعة القومية الأمريكية كطراز ذى خصائص من الحضارة ، ولكنها أى الحرب ، قد خلقت مثل هذا التأثير حتماً لدى النخبة المثقفة فى أوروبا .

ولم يكن الأوروبيون ، قبل الحرب ، يعتقدون ، بوجود «الأمريكانية» كطراز للثقافة ، ولكنهم الآن ، يرونها ، ويعتقدون بوجودها كخطر يهددهم . وكرد فعل لذلك ، أو كمظهر من مظاهر الاحتجاج ، نما ، على الأقل لدى رجال الأدب فى أوروبا ، وعى بثقافة أوروبية الطابع والمميزات ، يرون أنها ثمينة ومهددة الكيان بغزو من شكل جديد من أشكال البربرية منبثق من الولايات المتحدة . وهكذا فإن عداءً حاداً لنفوذ أجنبي قوى يحل الآن محل ذلك التجاهل المجامل لما كان

يعتبر قليل الشأن والخطر . ولقد يتطلب الأمر معرفة أغزر وأوسع من معرفتي لسرد حتى عناوين الكتب والمقالات التي تصدر سنوياً من المطابع الأوروبية والتي تحمل عبء إيضاح خطر أمريكا على الحضارة الأوروبية التقليدية .

ولا نهمنى هنا الناحية الأوروبية فى الموضوع : فأكثر عمليات التوحيد الاجتماعى يحدث استجابة لضغط خارجى . وقد يصدق هذا على ولايات متحدة أوروبية إذا ما تألفت وتحققت ، إذ تكون بمثابة رد فعل وقائى ضد السيطرة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية . وقد تكون الثمرة ، طيبة بالنسبة لأوروبا ، فنكون بذلك ، ومن ناحية دولية ، قد أسدينا خدمة لهدف طيب ، وإن كان ذلك بدون ذكاء منا ، إذ فى النهاية ، لا يعزينا كثيراً أن نعرف بأننا كنا ، إذ فقدنا روحنا ، وسيلة للمساعدة على إنقاذ روح الغير . والآن ما هى الصورة التى ترسم لأمريكا فى أذهان النقاد الأوروبيين ؟

لا شك أن بعض الكتاب جاهل وحقود . هؤلاء يمكن تجاهلهم . لكن بعضهم على جانب من الذكاء وحسن الاطلاع ، بقدر ما يتوفر لاجنبى من حسن الاطلاع على أحوال بلد أجنبى ، ودون أن يكون مجرداً من العطف والود . ولا تتفق آراء هؤلاء بعضها مع بعض فحسب ، بل مع اعتراضات المنشقين وأحاجيجهم كذلك . وأتناول هنا كنقطة انطلاق

الوصف الذى طلع به ميولر فرانيفلز(*) للعقلية والسجية الأمريكية ،
فذلك يلائمنى بالإضافة إلى نباهة عقل ميولر ونزاهته . ويلوح لى أن
معالجته للموضوع ، هى أكثر مثيلاتها إنصافاً ، لأنه يفهم «الأمريكى»
على أنه طراز من العقلية ، ينمو ، لأسباب متشابهة ، فى جميع أنحاء
العالم ، وكان بالإمكان ظهوره فى الوقت المناسب فى أوروبا نفسها ،
حتى ولو لم تكن هنا ما يسمى جغرافياً بأمريكا ، على الرغم من أن نمو
هذا الطراز فى بقية أنحاء العالم ، يشهد قوة ، ويغذ سبباً بتأثير أمريكا
نفسها .

ونخلق بأى أمريكى تنطبق عليه صورة ما يدعى نموذج الفرد
الأمريكى ، أن يفعل بهذه الصورة التى ترسم له . ذلك أنه يقال لنا أن
ذلك النموذج هو طفرة أصيلة حقيقية فى تاريخ الحضارة ، وأنه جديد
مبتدع ، وأنه نتاج القرن الأخير وأنه موسوم بالنجاح . ويقال لنا كذلك
إن هذا النموذج يحول أوضاع الحياة الخارجية ، وبذلك يتفاعل ويفعل
فعله فى المحتوى المادى (الفيزيقي) للحياة ، وأنه يجمع لمنازجه الأخرى
ويعيد صياغتها وسكها من جديد وأن ما من فتوحات عالمية النطاق ،

(*) كتاب «أسرار الروح» ترجمة عن الألمانية إلى الانكليزية بيرنارد ميال وطبع فى نيويورك
عام ١٩٢٩ . ومن المناسب أن يضاف هنا ، بالنسبة إلى الكتاب ، أن ليس هناك فيه -
أى فى الكتاب - أى غموض أو أسرار أو خفايا . ويعنى المؤلف بالروح «التأثيرات
الاستجابية الحية والمتبادلة والمتعددة بين الفرد والعالم» .

سواء أكانت فتوحات روما أو فتوحات المسيحية ، يمكن أن تقارن بفتوحات «الأمركة والتأمرك» فى مدى فاعليتها . وإذا كان النجاح وكانت الكمية هما فى الواقع مقياس «الأمريكى» فإن الإقرار بهما خلىق بأن يرضى روحه . وما قيمة الانتقادات المعادية إذا كان الأمريكى يقر هذا النموذج المنسوب إليه .

وسواء أكانت معالم هذا الطراز النموذجى لم تحدد بعد تحديدًا نهائيًا بالشكل الذى يرسم به ، وسواء أكان الأمر غير ذلك ، فإن هناك أفرادًا أمريكيين ينحرفون عن هذا الطراز ولا ينطبقون عليه . ذلك لأن هناك كثيرين سينطوون على تحفظات فى إعجابهم بالصورة التى ترسم عنهم . وبالطبع قد يكون هؤلاء المنشقون ، كما يقول عنهم النقاد الأوروبيون ، من قبيل الشذاذ المعجزة ، كاسماك خارج الماء ، المصابين بمرض الحنين إلى التقاليد والسنن الأوروبية . ومع ذلك فإنه من المجدى التساؤل عما إذا كان النموذج الأمريكى ، على افتراض أن هناك نموذجًا للفرد الأمريكى ، قد اتخذ شكلًا نهائيًا . ثم ما هى قبل كل شيء المناقب المزعومة لهذا الطراز ؟

تنبثق هذه الخصائص بصورة مبدئية ورئيسية من اللاشخصية ، فجذور الملكة العقلية لا واعية ولكنها حية فى الغرائز والمشاعر ، أما فى أمريكا فيقال لنا أن الدووعية ، لا قيمة لها وبالإمكان تجاهلها ، وأنها قد تخضع أو تتبع التعقلية الواعية ، مما يعنى تكييفها وفقًا لحاجات العالم

الخارجى وأوضاعه . فنحن نملك «الفكر» ولكن على طريقة برجسون وتفسيره ، أى العقل وقد ضبطت أوتاره على أحوال الفعل فى المادة وفى العالم . إن حياتنا العاطفية ، سريعة ، وجياشة هيجانية وغير مدققة ، ويعوزها الاستقلال الفردى والتوجيه من الحياة الإدراكية . وهنا تبرز فكرة «الروح الأمريكية ذات الاصطناع والمظهر الخارجى» التى لا وحدة داخلية فيها ولا طرافة حتى ولا شخصية حقيقية .

إن علانم وسمات «تجريد الروح الإنسانية من عنصر الشخصية» هى تكريس لأخذ الحياة بالمقياس الكمى وما يتبع ذلك من امتهان النوعية ، ثم جعل الحياة آلية الكيان . والتدرج العام على اعتبار التكنيك غاية وليس وسيلة . وذلك من أجل استعقال الحياة العضوية والعقلية أيضاً ، بإيجاد المبررات العقلانية لها ، وأخيراً استقياس هذه الحياة وحصرها بمقاييس معينة . وفى هذا المجال تكون الفروق والمميزات الفارقة موضع التجاهل بينما يصبح التوافق والتماثل المثل الأعلى المنشود . وفى هذا لا يزول التمييز الاجتماعى فحسب إنما يغيب كذلك التمييز الثقافى ، ومن جراء ذلك يزول التفكير الانتقادى فلا يحس به إلا بسبب انعدامه . ولما كانت سمتا الصارخة هى الإيمارية الموجهة للجماهير على نطاق واسع ، فإن ما نظهره من قابلية للتكيف والمرونة فى تفكيرنا العملى ، عندما نعالج الأوضاع الخارجية ، قد وجد طريقه إلى نفوسنا وأرواحنا وأصبح التجانس فى الفكر والعاطفة مثلاً أعلى .

فرمور «الأمركة» التى تغزو العالم هى إذن ، الاهتمام بالكمية ، والتصنيع الآلى والاقتباس . ولهذه الرموز حسناتها بالطبع ، إذ أنها تؤدى إلى تحسين مستوى المعيشة والأوضاع الخارجية للحياة ، لكن تأثيرها لم يقتصر على هذه الأمور ، فقد غزت العقل والشخصية أيضاً وأخضعت الروح لصبغتها الذاتية . ولما كان الانتقاد الذى يوجه إلى هذا الرأى معروفاً مألوفاً ، ولما كان يؤلف العيب الملقى أكثره على كاهل نقادنا الأمريكيين بالذات ، فإن المرء لا يسهه أبداً أن يجزم بمدى ما يستقيه النقاد الأجانب من الملاحظة المباشرة ومدى ما يستقونه من الروايات والأبحاث الأمريكية التى لا تتفق وواقع الوضع الأمريكى ، وذلك فى الصورة التى يرسمها أولئك النقاد لنا ولحياتنا . إن هذه الحقيقة لا تنتقص من قوة الاتهام . إنما تزيد منها وتشير بمزيد من الإلحاح مسألة ماذا تعنى حياتنا ؟

لن أنكر وجود هذه السمات المميزة ، ولا وجود تلك المساوئ العديدة للاصطناع والاهتمام بالمظاهر الخارجية التى تخلق تلك الحالة من الوسطية الفكرية والخلقية . فهذه الخصائص توجد حقاً ، وتطبع الحياة الأمريكية ، بينما شرعنا فى السيطرة على حياة البلاد الأخرى . لكن أهميتها شئ آخر يختلف عن وجودها ، وقد كان مويلر فرائيفلز على جانب عظيم من الذكاء ، عندما اعترف بأن هذه الخصائص انتقالية وليست دائمة ونهائية . كما أقر بأن تلك القوى هى من الأصالة والقيمة الذاتية ، بحيث يكون من الحماسة الشورة عليها والتفجع على الماضى .

والسؤال الآن «كيف يمكن لنا أن نجتاز مرحلة هذه الخصائص وأن نرتفع عليها» ولا شك أن هذه الملاحظة الأخيرة ، هي التي تميز بحثه التقديرى عن أبحاث الآخرين .

وفى وسع المرء ، رداً على هذا السؤال ، القول بأننا مازلنا ، فى المراحل الأولى من دور الانتقال ، فلا يكاد يتهاى لآى شىء لم يمض عليه سوى مائة عام من الزمن ما يكفى ليتكشف عن معناه فى غمرة السير البطئ للعملية الزمنية فى التاريخ الإنسانى ، وقد نتساءل أيضاً ما إذا كان مؤلفنا المشار إليه ، لم يقع أحياناً فى خطيئة الآخرين من صغار النقاد ، إذ وصف الظواهر العابرة على أنها خصائص دائمة . وعندما أقول هذا ، لا يخامر فكرى «رجاء تفساؤلى» بالمستقبل وما فيه من احتمالات ، وإنما أود بثارة قضية كم من العيوب والمساوئ التى افترض بأنها تنتمى إلى النظام القائم حاضراً ، هى فى الحقيقة ، ظواهر ترسبت إليه من النظام السابق الزائل ؟

إن القوة ، والسلطة هما دوماً شيئان نسيبان ، وليا من الأشياء المطلقة ، والفتح عرض للضعف لدى الشعب المغلوب على أمره وللقوة لدى الشعب المنتصر . والانتقالات تنبع من شىء لتصب فى شىء آخر . إنها تكشف عن الماضى وتشير إلى معالم المستقبل ، وفى هذا المجال لا بد أن نوعية الماضى وروحانيته وتنوعاته الفردية كانت تعاني نوعاً من الانحراف والعوج الشديد ولا لما استسلمت بهذه السهولة التى يقال لنا

أنها استسلمت بها لطريقة أخذ الحياة بالكم وتكييف الحاضر بشكل ألى
ذى مقاييس معينة محددة . وما لا شك فيه أن هذه العناصر الفاسدة
والضعيفة لم تتأصل فهي ما زالت تعيش فى الحاضر ، وإن الأوضاع
الراهنة لتعطيلها الفرص لتكشف عن ذاتها . ناهيك عن أنها غير مغلوطة
ولا خافية عن الأنظار . ومع أن منظرها المكشوف ليس مما يلد للنظر ،
فإنها ستظل لا تسترعى انتباهاً ولا تستدعى معالجة ، طالما كانت لا تبدو
نافرة مثيرة للاهتمام . وإنى لأسأل بشدة إذا لم يكن الكثير من هذه
الاشياء المعترض عليها - عن حق وحقيق - فى واقعنا الحالى ، كشفاً لما
كان يخفيه وبطنه الطراز القديم من الحضارة ، وإذا كان يجب اعتبار
وجودها المحسوس المنظور من مساوئ أو من محاسن القوى الفاعلة الآن .

ومن الممكن طبعاً أن نحاجج ، كما يفترض كيسلر نفع مثلاً ، بأن
النظام الجديد أو النظام الأمريكى ، يرمز ببساطة إلى أن الغرائز الحيوانية
للإنسان قد انطلقت من عقاليها ، بينما أبقتها تقاليد أوروبا القديمة ،
مغلولة ، خاضعة خضوعاً نظامياً لشيء اسمى يدعى بكثير من الإبهام
بالروحانية . إن الشك فى أن يكون كبت هذه الغرائز حلاً لمشكلاتها لا
يقتصر على أمريكا . فما يندى عن مخلوق ما من شراة عارمة لا محل
لها أمام طعام ميسور ، قد يكون ظاهرة تشير إلى مسغبة سابقة أكثر مما قد
يكون كشفاً حتمياً عما كان عليه الإنسان القديم من جوع وحرمان ،
والثقافة التى تقوم سنتها على الخط من قيمة الجسد وعلى إيجاد الفروق

الحادة بين الجسد والعقل والغريزة والفكر والناحية النظرية والعملية قد
تؤدى إلى إفساد الجسد والروح معاً . ولقد يتطلب الأمر قدراً من الحكمة
لا يتوفر لإنسان للتمييز بين ما هو انعكاس نظام حياتى وفكرى قديم لم
يتغير بعد وبين ما هو إنتاج أصيل حقيقى للقوى الجديدة وذلك فى ميدان
علامح الحاضر المموجة .

وهناك شيء واحد يبدو بصورة معقولة ، كحقيقة ، وهو أن « فردية »
الحضارة الأوروبية التى يعظمون شأنها ويفخرون بها ، والتى أضحت
مهدة بما فى الطراز الأمريكى من اقتياس وتجانس ، كانت شيئاً محدوداً
للفاية . وإذا كان لأحد أن يرد بالمثل قفى وسعه أن يتساءل عن الحصة
التي كانت للفلاح أو للعالم فى تلك الحضارة . وأنه لأكثر من رد للحجة
أن نقول أن طبقة العمال والفلاحين ، التى حررت من العبودية الفكرية ،
سنأثر أمداً ما لنفسها . ولما كانت الديمقراطية لا تملك قوة الاهتمام
بالتكنيك هو بالدقة أكثر ما يدعو إلى الرجاء فى حضارتنا ، إذ سيؤدى
فى النهاية ، إلى تحطيم الولاء للاقتياس الخارجى ، وللمثل الأعلى القائل
بالكمية الضخمة . ويعد فإن تطبيق هذا التكنيك لم يخط خطوات بعيدة ،
والاهتمام به لا يزال إلى حد كبير ناشئاً من الانبهار به أكثر مما هو ناشئ
عن التعود على استخدامه وأقلعته . وأخيراً فإن التكنيك يمكن أن يكون
فحسب التحرر من الفردية تحرراً على نطاق أوسع من أى نطاق مضى .

ويلفت فرائيفلز الانتباه ، فى تكهن مفعم بالأمل فى المستقبل ،

الذى قد نكون متجهين نحوه ، إلى الحقيقة القائلة بأن إفقار الفرد يصحبه ، حتى فى وقتنا الحاضر ، إثراء لموارد المجموع . ويقول ، أن المجتمع الراهن ، بصورة إجمالية ، متميز بالسيطرة على الطبيعة وبقوة عقلية وموارد إدراكية تفوق ما كان لدى المواطن الأثينى فى العصور الكلاسيكية أو لدى رجل عصر النهضة ، فلماذا لا يعمل هذا الثراء الجماعى إذن على رفع مستوى معيشة الأفراد بصورة مماثلة ؟ ولكن فرانفلز لا يسأل هذا السؤال . وفى رعى أن عدم البحث فى هذه المسألة يؤلف الخيبة الأساسية للنقاد ، سواء أكانوا من الأجانب أو المواطنين . فمذهبنا المادى وتعلقنا بكسب المال وبقضاء أوقات طيبة ، ليست بأشياء مجردة قائمة بنفسها ، إنما هى ثمار لحقيقة كوننا نعيش فى حضارة مالية ، وفى أن تنفيذنا الفنى وتكنولوجيايتنا يسيطر عليهما الاهتمام بالكسب الفردى الخاص . وهنا يكمن الخلل الأساسى الخطير فى حضارتنا ، كما يكمن مصدر المساوئ الفرعية التى تستأثر بالكثير من الاهتمام . إن النقاد يتناولون العوارض والآثار ، وإن تجنبهم ، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين ، الخوض فى بحث الدوافع الاقتصادية الرئيسية ، يبدو لى كدليل على سيطرة الثقالبند الأوروبية القديمة التى تزدرى الجسد والأمور المادية والمشاكل العملية . وأن نمو الطراز الأمريكى ، هو فى رأى النقاد ، تعبير عن حقيقة أننا قد حافظنا على هذا التقليد ، وعلى النظام الاقتصادى القائم على الكسب الشخصى ، بينما قمنا بتنمية مستقلة للصناعة

والتكنولوجيا تكاد تكون تنمية ثورية . وعندما يتناول نقادنا هذه الناحية بدلاً من تجنبها ، فإنهم يفعلون شيئاً مجدياً .

والى أن نواجه هذه المسألة ، فسيستمر الاضطراب والفوضى فى الحضارة المتقسمة على نفسها . ذلك أن التنمية الضخمة التى يقول نقادنا الأوروبيون ، أنها قد طغت على الفردية وأغرقتها ، هى فى الحقيقة ثمرة العصر الآلى ، ولا بد أن تحذو البلاد الأخرى حذونا فيها ، نتيجة توسع التكنولوجيا الآلية . ولا ريب أن تأثيرها المباشر كان فى السيطرة على أشكال معينة من الفردية . وما دامت الفردية مقترنة بأرستقراطية من طراز تاريخى ، فإن امتداد العصر الآلى ، سيكون فى الظاهر ، معادياً للفردية فى معانيها التقليدية فى جميع أنحاء العالم . لكن انتقادات نقادنا الأوروبيين ، تحدد فقط ، الموضوع الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق ، وستظل مشكلة بناء فردية جديدة منسجمة مع الظروف الموضوعية المنظورة التى نعيش فيها ، أعمق مشاكل أيامنا الحاضرة .

وهناك «حلان» يفشلان ، فى حل هذه المشكلة . أولهما أسلوب الاجتناب الذى يترتب على التسليم بالادعاء القائل بأن طراز الفردية السليم الوحيد هو ذلك الذى توارثناه من الأجيال المتعاقبة التى سبقت عصر تكنولوجيا الآلة والمجتمع الديمقراطى الذى تخلفه . أما «الحل» الآخر الذى يعتبر مكماً للأول ، فينبع من الزعم بأن الأحوال الحاضرة دائمة ونهائية ، وأنها تقدم شيئاً نهائياً وثابتاً بالفطرة . ولا يمكن أن

تكون فكرة إيجاد حل ، أصيلة وفي محلها ، إلا إذا اعتبرنا الظروف الحاضرة انتقالية ومتحركة ، واعتبرناها أيضاً مادة نعالجها لاستخلاص نتيجة أخرى منها ، أو بعبارة أدق ؛ إلا إذا اعتبرنا الظروف نفسها مشكلة يجب حلها . وفي وسعنا أيضاً أن نأخذ القاعدة التي قدمها النقاد الأوروبيون كوسيلة لتنمية إدراكنا لبعض أحوال المشكلة . وإذا ما أخذنا بهذا الاعتبار ، تبين لنا ، أن المشكلة أصبحت جوهرياً مسألة خلق فردية جديدة ، لها من الأهمية بالنسبة للأوضاع المعاصرة ، مثلما كان للفردية القديمة يوم عزها . والخطوة الأولى في توسيع تعريف هذه المشكلة هي في إدراك العصر الجماعي الذي ولجنا إليه . وعندما نفهم ذلك ، فإن المشكلة ستعرف نفسها بأنها استخدام حقائق حضارة متكاملة متحدة لإضفاء الطابع الشرعي على العنصر الروحي الفارق في النسخة الأمريكية للمذهب الفردي ، ولتجسيد هذا العنصر في ذلك المذهب : عنصر المساواة والحرية المعبر عنه ليس ظاهرياً وسياسياً فحسب ، بل المعبر عنه بالمشاركة الشخصية في تنمية حضارة مشتركة .

الفصل الثالث

الولايات المتحدة كيان متحد

حتى عهد قريب كان من الشائع لدى كل من يراقب الأوضاع فى بلادنا من أمريكيين وأجانب ، أن يلخصوا ظواهر حياتنا الاجتماعية تحت عنوان «الفردية» . وكان بعضهم يرى فى هذه الفردية المزعومة أبرز ما حققناه ، بينما رأى فيها بعض النقاد ، مصدر تأخرنا ، وعلامة وجود كيان غير متحضر نسيًا . لكن كلا التفسيرين يبدو الآن تافهًا وفى غير محله . فالفردية ما زالت الراية التى نحملها ، وكثيراً ما نحاول استعمالها كنداء حرى لجمع الصفوف ، ولا سيما إذا رغبتنا فى هزيمة تنظيم حكومى لاي نوع من أنواع الصناعة ، كان حتى الآن معفيًا من الرقابة التشريعية . فحتى فى الدوائر العليا ، تمتدح الفردية الشرسة على إنها فخار الحياة الأمريكية . لكن ليس لهذه الكلمات أدنى علاقة بالحقائق المتحركة لهذه الحياة .

وليست هناك من كلمة تعبر تعبيراً وافياً عما يحدث . فكلمة «الاشتراكية» لا تقى بالغرض لكثرة ما يتصل بها من الارتباطات السياسية والاقتصادية المحددة ، و «الجماعية» قد تكون أكثر حيادًا ، ولكنها أيضاً تعبير حزبى أكثر من كونها اصطلاحًا تفسيريًا . وقد يؤدى الدور المتزايد باستمرار ، الذى تلعبه الشركات التجارية والطوائف الحرفية فى حياتنا

الاقتصادية إلى استنباط كلمة أكثر موافقة وصلاحاً ، يمكن استعمالها فى نطاق أوسع مما يوحى به معناها القانونى الفنى . ففى وسعنا القول ، إذن ، بأن الولايات المتحدة قد انتقلت باستمرار من فردية رائدية مبكرة إلى حالة من التجمعية الاتحادية المسيطرة . فالأثر الذى تتركه اتحادات العمل فى تقرير مجالات نشاطنا الصناعى والاقتصادى ، هو فى الحقيقة السبب والرمز لهذا الميل إلى التجميع فى جميع وجوه حياتنا . فالنجمعات العمالية والحرفية والتجارية ، سواء أكانت صلبة أو رخوة فى تنظيماتها ، تحدد أكثر فأكثر فرص الأفراد ومجالات اختيارهم وأعمالهم .

ولقد ذكرت أن نمو الاتحادات المهنية القانونية فى الصناعة والنقل والتوزيع والتمويل هو رمز لتطور الاتحادية التجمعية فى جميع وجوه الحياة . ولقد انقضى عهد التخوف من الشركات الموثقة(*) (الاحتكارات) وأصبح نسبياً منسياً ، ولم تعد التجمعات الاقتصادية الكبرى القاعدة اليومية المألوفة فحسب بل أخذ الرأى العام يتطلع إليها الآن باعتزاز أكثر مما يتطلع إليها بخوف . إن الحجم هو مقياسنا الحاضر للعظمة ، فى هذا الشأن كما فى غيره من الشئون ، وليس من الضرورى أن نساءل ما إذا كان إعطاء الفرص للمناورات والمضاريات التجارية ، من أجل الريح الدائى ، أو زيادة الخدمات العامة بكلفة أدنى ، أصبح الدافع المسيطر . فالدوافع الشخصية تكاد لا تحسب كأسباب متجة إذا ما قورنت بالقوى

(*) الموثقة : اتفاق اندماجى بين علة بيوت صناعية .

غير الشخصية . لقد أتى الإنتاج الضخم والتوزيع الضخم ، بصورة حتمية فى أعقاب عصر البخار والكهرباء ، وخلفا سوقاً مشتركة تترابط أجزاءها بالمواصلات المشتركة المتبادلة وبالاتكال المتبادل فيما بينها ، فلقد رالت المسافات وزيدت من سرعة العمل وتسارعه زيادة هائلة . فكان الرأسمال المجمع والسيطرة المركزة من النتائج الراهنة لذلك .

الرقابة السياسية أمر لازم ، لكن الحركة لا يمكن إيفافها عن طريق التشريع ، والشاهد على هذا هو البطلان التفريرى لمفعول قانون شيرمان لمحاربة الاحتكار ؛ فقد امتدت حركة التجمع والتوائق المهنى ، فشملت الصحف والمصانع ومشاريع الإنارة والنقل المحلية والبنوك ، ومخازن البيع بالمفرق ، والمسارح والسينما ، ولعل أبرز الحقائق المعروفة التى تمثل هذه الحركة ظهور شركات الجنرال موتورز ، والشركة الأمريكية للبرق والهاتف، وشركة الفولاذ الأمريكية (يوناييتد ستيتس ستيل)، ونشوء نظام سلسلة المخازن ، وتجمعات شركات الإذاعة مع الشركات التى تدير المسارح فى كافة أنحاء البلاد . وقد أدت المشاكل السياسية وبعض المصاعب الداخلية إلى الإبطاء فى تجمع شركات السكك الحديدية ، لكن عما لا شك فيه إن هذا التوحيد قادم أيضاً . وعلى السيطرة السياسية ، فى المستقبل ، إذا أرادت أن تكون فعالة ومثمرة ؛ أن تأخذ شكلاً إيجابياً لا سلبياً .

ذلك أن القوى التى تعمل فى هذه الحركة ، هى من الضخامة والتمعد ، بحيث يتعذر وقفها عن العمل بإشارة من القانون أو التشريع .

فبالإضافة إلى إمكانية التهرب المباشر من القوانين ، هناك طرق قانونية عديدة للدفع بالحركة إلى الأمام ؛ فالترابط الضمنى بين إدارات الشركات (التوشيج) وقيام الأفراد والشركات بشراء الأسهم والمخزونات من الباطن والتجمع فى شركات مساهمة ، وتزويد الشركات بالأموال اللازمة للسيطرة على السياسات ، أشياء كلها تؤدي إلى نفس النتائج التى تؤدي إليها عمليات الاندماج المباشرة بين الشركات . ولقد ذكر فى مؤتمر أخير للصيارفة أن ثمانين بالمائة من رأسمال جميع المصارف الموجودة فى البلاد ، هى الآن فى أيدي اثنتى عشرة شركة مالية . ومن الواضح أن السيطرة العقلية على العشرين بالمائة الباقية ، باستثناء ما لدى بعض المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المحلى أمر سيتلو بصورة آتية .

وفى وسع عالم الاقتصاد ، أن يضاعف الأمثلة وأن يضاف عليها شكلاً أكثر دقة . لكننى لست من علماء الاقتصاد ، بالإضافة إلى أن الحقائق معروفة للجميع ، ولا تتطلب إيضاحاً تفصيلياً ، وغرضى هو إبراز أثر نمو هذه الشركات الاتحادية فى تحول حياتنا الاجتماعية من قضية فردية إلى قضية اتحادية . أما انعكاسات هذا التبدل ، فهى نفسانية ومهنية وسياسية ، ذلك لأنها تؤثر على أفكارنا العملية ومعتقداتنا وسلوكنا جميعاً .

وليس بالإمكان فهم التدهور المؤسف فى حالة المزارع ، إلا على ضوء تصنيع البلاد تصنيعاً صادف فى آن واحد هذا التحول نحو تجمع

المصالح الحرفية والاقتصادية . وستحاول الحكومة الآن أن تعمل من أجل خلق كيان تعاونى للمزارعين يجمعهم ويوحد شملهم ، وهو ذات ما سبق للفظنة التجارية أن فعلته - خلافاً لرغبة الحكومة فى حينه - من أجل الإنتاج الصناعى والنقل . إن الشدة التى تعانيها الفئات غير المترابطة وغير المتجمعة هى الدليل على مدى سيطرة الفكرة التجمعية المهنية . إن علماء الاجتماع الذين يعنون بالحياة الريفية يركزون الآن اهتمامهم بصورة رئيسية على إبراز تأثير المناطق العمرانية المدنية - أى المناطق التى يهيمن عليها التنظيم الصناعى - فى تقرير الأوضاع والأحوال فى المناطق الريفية .

وهناك مظاهر أخرى لهذا الوهن والتضعف ، تحدثت عن القصة ذاتها ، فالطراز القديم من العامل الحرفى المدرب تدريباً فردياً ، للقيام بعمل فردى فنى ، أخذ فى الزوال الآن ليأخذ محله فى العمل ، إنتاج ضخم مكثل ، يقوم به رجال كتلوا لإدارة الآلات التى جزأت العمل ، تجزئة دقيقة . وفى معظم الحالات ، يكون التدريب ، مدة بضعة أسابيع على استعمال الآلة ، كافياً لتدريب العامل عليها . فالإنتاج المكثل الضخم ، يخلق نوعاً من التعليم الجماعى الذى تضيق فيه القدرة الفردية والمهارة . وبينما يصبح العامل الحرفى عاملاً آلياً أكثر منه فنياً ، فإن من نواصل تسميتهم بالفنيين ، كالكتاب والرسامين ، يجدون أنفسهم فى وضع يحتم عليهم إما أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف العمل المنظم (الشركات المنظمة) أو يطردوا إلى خارجه كبوهبيين فى عقولهم لوثة .

وقد يقول قائل إن الفنان يبقى كقوة فردية ناجية صاعدة ، لكن الاحترام الاجتماعي الذي يضاف عليه في هذه البلاد ، يقاس بمقياس قوته . ووضع الفنان في أى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية ، يقدم المقياس الصحيح لحالة ثقافتها ، ولا ريب أن مركز الفنان في الحياة الأمريكية الحاضرة ، وهو مركز غير أساسى ، دليل مقنع لما ستؤول إليه حالة الفرد المنزول ، الذى يعيش فى مجتمع آخذ بأسباب الاتحادية النامية .

وجه الاهتمام مؤخراً إلى ظاهرة جديدة فى الحضارة الإنسانية : ظاهرة العقلية التجارية ذات اللغة والمصطلحات الخاصة بها ، وذات المصالح الخاصة والتميزة بتكتلاتها الشخصية التى يقرر فيها مفكروها ، بصفتهم الجماعية ، نسق المجتمع بشكل عام وكذلك نسق حكومة المجتمع الصناعى ، وهم فى ذلك يتمتعون بنفوذ سياسى يفوق نفوذ الحكومة بالذات . ولا يهمنى هنا ، أن أبحث فى مدى قوتهم السياسية ، لكن ما أهتم به فى بحثى الحال ، هو أن لدينا الآن ، على الرغم من افتقاره للكيان الرسمى أو القانونى ، اتحاداً تجميعياً عقلياً ومعنوياً لم يشهد التاريخ مثيلاً له من قبل . فابطالنا الوطنيون هم آل فورد ، وآل اديسون الذين يمثلون هذه العقلية للعالم . وقد يجد بعض النقاد ، تسليية ، فى الاستهزاء بتوادى الروتارى والكيوانيين والأسود ، ولكن فى وسع هذه النوادى جميعها ، أن تتجاهل الهزء ، لأنها الممثلة للعقلية الاتحادية المسيطرة .

ويبدو انحطاط الطراز القديم للفرد والفردية فى وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ والألعاب أكثر برورا منه فى أى أمر آخر . ولا ريب أن معاهدنا وكلياتنا ، عندما جعلت من الرياضة عملاً منظماً عهدت بالإشراف عليه وخلفه إلى مديرين من ذوى الرواتب ، إنما كانت تجارى روح العصر ، فى اتباع الطريقة الجماعية الصرفة ؛ ولقد أدى ظهور سلسلة من المسارح المترابطة ، إلى القضاء على حياة التسلية القديمة المستقلة التى كانت تقوم فى بيوت الأفراد ، كما كان نتيجة له . وتعمل الإذاعة والأفلام السينمائية والسيارة جميعاً على خلق حياة عقلية وعاطفية مشتركة ومتجمعة . ومع بعض الاستثناءات الفنية الماثلة فى المنشورات الخاصة وفى قسم ما من الصحف ، فإن الصحافة هى أداة التسلية فى وقت فراغ سريع الزوال ، وهى تعكس عملية تكوين الجماعية العقلية بالوسائل والمناهج التكتلية التجمعية . بل إن الجريمة تتخذ أيضاً شكلاً جديداً ، فقد نحت منحى التنظيم والتكتل الاتحادى .

إن بيوتنا وطرق مواصلاتنا النفقية (المترو) هى من معالم هذا الغزو الذى تتعرض إليه خصوصياتنا ، وهى شواهد على انهيار هذه الخصوصية، بل كادت حقوق الخصوصية أن تفقد أى معنى لها فى تناول التعريف والتحديد . أننا نحيا معرضين لأعظم طوفان من الإيحاء الجماعى عاناه أى شعب . فالحاجة إلى عمل موحد والحاجة المزعومة إلى رأى متكتل وشعور مترابط متحد ، إنما هى حاجات تعالجها وتسدها

الدعاية الفكرية والإعلانية المنظمة . ولعل الدعاية العامل فى الحقل الإعلاني هو أهم رمز لحياننا الاجتماعية الراهنة . ولربما كان هناك أفراد يقاومون ويصمدون ، ومع ذلك فإنه يمكن لوقت ما ، اصطناع العواطف والمشاعر بوسائل جماعية لمصلحة أى شخص أو أية قضية .

ولا أقصد من كل ما قلت ، استنكار هذه الأمور ، أو وزن ما فيها من حسنات وسيئات ، وإنما سردتها كدلائل على طبيعة صورتنا الاجتماعية . وعلى المدى الذى يتم فيه تشكيلها وتوجيهها ، بواسطة عوامل اتحادية وجماعية نحو أهداف جماعية أيضاً ، وفى هذا ترافق هذه التغيرات التى تطرأ على العقلية وعلى مقياس المقام الاجتماعى ، تغيرات أساسية تطرأ على الأفكار والآراء التى تفسر الحياة بواسطتها . وفى هذا المقام تمدنا الصناعة أيضاً بالرموز البارزة على ذلك .

فمثلاً ، ماذا حل ، بالمثل الأعلى القديم للتوفير الاقتصادى وحسن التدبير ؟ عندما قام هنرى فورد يدعو إلى مقياس حر للإتفاق بدلاً من المقياس الضيق للتوفير الشخصى ، ثارت جمعيات تشجيع التوفير بين الشباب ، فقد صدم فورد إحساساتها ، على الرغم من أن توصياته كانت منسجمة كل الانسجام من جميع اتجاهات العصر الاقتصادية . فالإسراع فى الإنتاج المكنل يتطلب زيادة فى الشراء ، لا تتم إلا بطريق الإعلان على نطاق واسع ، وبطريق البيع بالتقسيط وتسليم عملية البيع إلى وكلاء خبيرين فى تحطيم المقاومة الشرائية لدى الأفراد . وهكذا غدا الشراء

«واجباً» اقتصادياً ، كما كان التوفير «واجباً» فى عهد الفردية . ويعتمد كيان الجهاز الصناعى على إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فإذا ما أختل هذا التوازن ، فإن البناء الاجتماعى يتأثر بأسره ، ولا تعود الرفاهية ذات معنى . ويصبح تبديل رأس المال وتوسيعه ، أكثر ضرورة من أى وقت آخر . لكن ما يوفره الأفراد ، بالنظر إلى ضآلته ، لا يكفى للقيام بهذه المهمة ، ومن هنا يستقى الرأسمال الجديد بصورة رئيسية من الأرباح الإضافية للشركات الكبرى ، وفى مثل هذه الحالة ، يغدو من السخف القول للأفراد بأنه يمكن الإبقاء على عجلة الصناعة مستمرة الدوران عن طريق امتناعهم عن مقارفة متع الاستهلاك ، كما تصبح دعوى «التضحية» بالعدول عن شراء ما يريده الإنسان سعيًا وراء التوفير ، ضعيفة مهلهلة . وهكذا فإن ما يقال للفرد ، فى الواقع ، هو أنه بمقارفته مباحج الشراء الطليق إنما يؤدى واجبه الاقتصادى ، إذ يحول دخله الإضافى إلى المخزن التجارى حيث يمكن استغلاله ، بصورة أكثر فعالية . وهكذا يفقد التوفير ما كان له من فضيلة .

ومقابل ذلك يتبلور التغير الذى يطرأ على المفاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية القديمة ، بإلزام أصحاب الأعمال بزيادة ما يدفعونه من أجور ، إذ أن زيادة الاستهلاك عن طريق زيادة الإنفاق ، الذى يؤدى إلى زيادة كبرى فى الإنتاج من جديد ، لا يمكن المحافظة عليها ، إلا إذا توفر لدى المستهلكين ما ينفقونه . فعدد الأثرياء محدود ، وحاجتهم الاستهلاكية

محدودة أيضاً . وشراء هذه الطبقة للكماليات ، أصبح ضرورة أكثر منها رذيلة ، بالنظر لما تسهم به فى تسيير عجلة الصناعة والتجارة . ولربما ظل الترف يشجب كرزيلة مثلما تمتدح الاعراف القديمة التوفير باعتباره فضيلة ، لكن هذا الشجب ، أشبه بالدق العقيم للماء لتناقضه مع حركة الصناعة والتجارة . ولكن هناك على كل حال حداً معيناً لاستهلاك الطبقة الثرية للكماليات ، ومواد الترف وما كنا ندعوه بالضروريات . أما الاحتياجات التى تجعل عجلة الإنتاج والتوزيع متواصلة الدوران ، فيجب أن تنبع من جماهير الشعب ، أى من طبقة العمال ، والموظفين من ذوى الرواتب . وهكذا ينشأ «الاقتصاد الجديد» القائم على فكرة الارتباط والاقتتران بين الأجور المرتفعة والرخاء الاقتصادى .

وقد يصعب ، بل يستحيل ، قياس الأهمية الكلية لإعادة تقييم تلك الآراء المتصلة بالتوفير ، والأجور المخفضة ، وهى التى كانت أساسية فى المذهب الاقتصادى القديم . ولو كانت هذه الأهمية ترمز إلى تبدل فى النظرية الاقتصادية المجردة فحسب ، لما كان لها هذه القيمة العظيمة ، لكن التبديل ، فى النظرية ، هو فى الحقيقة انعكاس لتغير اجتماعى لا يكاد يقل كثيراً عن أن يكون تغييراً ثورياً . ولست أعنى أن «الاقتصاد الجديد» قد تم تركيزه فأصبح حقيقة ، أو أن تلك العملية الرامية إلى الإسراع فى الاستهلاك الجماهيرى العام ، لتضخيم الإنتاج والإسراع به ، لا يمكن أن تصل إلى نهاية ، أو إنها منطقية كلياً ، لكن بعض التطورات

لا يمكن أن تعود الفهقرى . فاولئك الذين اعتادوا على الاجور العالية ، وعلى مستوى عال من الاستهلاك ، لا يمكن أن يقنعوا بالرجوع إلى مستوى خفيض . فقد ظهر وضع جديد يجب أن نضعه فى حسابنا فى المستقبل . ولا شك أن أزمات وضائقات اقتصادية ستحل يوماً ما ، ولكن ، ليس فى وسعنا ، أن نعالج هذه الاوضاع الطارئة فى المستقبل بنفس الاساليب التسليمية القدرية والعرضية التى كنا نستعملها فى علاج مثيلاتها فى الماضى . فستبدو هذه الازمات طارئة شادة ، لا عادية ، وسيضطّر المجتمع ، بما فيه أقطاب الصناعة ، إلى تحمل مسئولية ، كانو كانوا معفيين منها . وستضطّر الدعوة إلى الرخاء العام فى هذه الحياة إلى مواجهة اختبارات لم تتعرض لها العقيدة التى تقول بأن الإنسان سينال الخلاص فى العالم الآخر تعويضاً عما يلقاه من شقاء فى العالم الراهن . ولم يبد «الرخاء» فى عام ١٩٣٠ ، كحقيقة مضمونة ، للكثيرين ، كما كان بادياً فى الشطر الأول من العام الذى سبقه . ولا ريب أن الضيق أو الكساد الاقتصادى ، يجعل المشكلة التى نجمت عن نمو التكتل الصناعى والمالى ، أكثر حدة . وإن زيادة فاحشة فى الدخل قدرها ٨ بلايين لن تودى إلا إلى تفاقم الوضع الاقتصادى ، هذا إلا إذا وجدنا منفذاً فى طرق إنتاجية . وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا دعمنا الاستهلاك وقويناه . وهو أمر يتطلب توسيعاً فى التنظيم والإشراف ، ليشمل الاستهلاك بالإضافة إلى الإنتاج والتوزيع ؛ ويبدو لى أن النتائج البديلة

ستبلور ، أما فى توسع محدد للتكتل الاجتماعى بحيث يشمل المستهلك العادى أيضاً أو فى بلاء اقتصادى على نطاق واسع .

سبق لى أن ذكرت بأننى لم أورد ما أوردت فى أمثلة على ما يحدثه التكتل النامى للمجتمع فى التفكير والعرف الاجتماعى ، من أجل استنكار رد فعل ذلك التكتل أو تحبيذه . وإنما أتيت بها ، لأظهر صورة انهيار فلسفة حياتية فردية وتكونُ خطة جماعية من التساند والتكامل نجد طريقها إلى كل سبيل الحياة الشخصية ، والعقلية والعاطفية ، سواء ما يتعلق منها بالعمل ، أو بأوقات الفراغ ، وسواء ما يتصل منها بالأخلاق أو بالاقتصاد . ولكن ، لما كان هدفى إظهار فساد المفاهيم القديمة ، على الرغم من أنها لا تزال المفاهيم التى ينادى بها علناً وجهاراً ، فإن هذه الإيضاحات تؤكد بصورة جازمة ، مظاهر الاقياس النامى ، والتجانس الجماعى ، وهو ما يستنكره النقاد ، حقاً وعدلاً . لكننا لا نكون منصفين ، تبعاً لذلك ، إذا تركنا الانطباع سائداً بأن هذه السمات هى كل قصة «التحادية» الحياة الأمريكية .

فالأشياء التى تتفقد ، هى المظاهر الخارجية لحركة داخلية تتجه نحو التكامل على نطاق لم يعرف من قبل . والتكييف الاشتراكى ليس إصلاحاً مفرطاً فى استدرار الثناء أو عملية مستحبة ، إذ أنها تنطوى على بعض المخاطر التى تهدد بعض القيم الثمينة ، كما تنطوى على تهديد لبعض الأشياء التى يجب أن نفقدها طوعاً . ولكن على الرغم من الكثير

مما يربطون به عن «الخدمة» و «المسئولية الاجتماعية» ، فإن هذه الظواهر تعتبر بداية حقبة جديدة من التكامل ، تكمن احتمالاتها النهائية ومدى ما سينتج منها فى ضمير الغيب . وكل ما نحتاج إليه فى الحاضر هو أن نفهم حقيقة بأننا ، سواء أ كنا نسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، نعيش فى عصر تكتلى .

ولما كان من طبيعة المجتمع ، كما من طبيعة الحياة ، أن تنطوى على توازن بين القوى المتضاربة المتعاكسة ، فإن الأفعال وردود الأفعال هى بالنتيجة متبادلة متكافئة متساوية . ولما كانت عملية التحضير والتكيف الاشتراكى هى فى خطوطها الكبرى آلية وكمية ، فإنه يصار إلى الإبقاء على المجموعة (البشرية) فى حالة التوازن الخطر المقلقل بالتوجه إلى توجيه تحريضى يستهدف الأفراد بصورة مبالغ فيها ومتهورة ولا شرعية . وإذا كان للفوضى والمذهب الآلى الميكانيكى أن يخلقا عقلاً وروحاً وشخصية متكاملة فإن ما يخلقانه يجب أن يكون فكراً وشعوراً وفردية من طراز جديد .

وفى غضون ذلك ، فإن الشذوذ والخروج عن القانون من ناحية (وأنا لا أفكر هنا بالإجرام الظاهرى مثلما أفكر بالقلق العاطفى والارتباك الفكرى) ، والافتقار التوافقى من الناحية الثانية ، هما جانبان من المجتمع المتكامل الاتحادى الناجح . وهنا يحتفظ المجتمع بالاتزان فى المظهر الخارجى ليس إلا . وعندما تصبح الاتحادية داخلية ، أى عندما تتحقق فى

الفكرة والهدف فإنها تغدو نوعية كيفية . وفى هذا التبدل ، لا يظل القانون ، حكماً يفرض من الخارج بصورة استبدادية ، بل يصبح ارتباطات تجمع الافراد بعضهم إلى بعض . ويصبح التوازن بين الفردى والاجتماعى أساسياً عضوياً ، فتستثار الإحساسات ويتم إرضاؤها فى مجرى الحياة العادية ، بواسطة انحرافات فجائية لضمان تحقيق ، ما هو ممنوع أو محرم عليها فى أوضاع ناقصة لا يمكن تقبلها وجدانياً ، على الرغم من قوتها النفاذة التى ليس بالإمكان تجنبها . وهذا الوضع يعرف الفرد بأنه مجزأ ضد نفسه ، منقسم النفس مشتتها .

الفصل الرابع

الفرد الضائع

اقتترنت عملية نمو حضارة اتحادية تكتلية فى مظهرها الخارجى - أو الحضارة التى هى فى طريقها إلى أن تصبح ذلك بسرعة - بظاهرة جعلت الفرد مغموراً . على أننى لن أحاول أن أحدد إلى أى مدى ينطبق هذا القول على الفرص المتاحة للفرد فى ميدان العمل ، كما لن أحاول أن أبحث مدى الحدود ، التى تقيّمها القوى الاقتصادية العاملة من أجل التكتيل ، على المبادأة والاختيار فى ما يفعله الفرد . على أنه يمكن القول والمحااجة بأن نقصاً قد طرأ على مجال التقرير والفعالية للكثرة ، بينما ازداد زيادة كبرى مبالغ فيها مجال التعبير الذاتى للقلة . هذا وإن كان يمكن الرد على ذلك بأن ما من طبقة مفردة فى الماضى كانت تمتلك السلطان الذى تستمتع به اليوم أقلية صناعية حاكمة (ويمكن القول من الناحية الأخرى أن سلطان القلة ، هو بالنسبة إلى الفردية الحقيقية ، خداع المظهر ليس إلا ، إذ أن هؤلاء ، الذين يدل ظاهريهم على أنهم المسيطرون ، هم فى الحقيقة ، مدفوعون بقوى خارجة عن ذاتيتهم ، لا يفرقون فى ذلك عن الكثرة ، وهذه القوى تدفع بهم إلى قالب مشترك تزول فى إطاره فرديتهم .

ولا أجدنى مضطراً إلى التمييز بين الرايين ، إذ أن ما أعنيه «بالفرد

الضائع» هنا ، لا صلة له مطلقاً بموضوعنا . فهذا الفرد فى رأى حقيقة فكرية وإدراكية ، منفصلة كل الانفصال ، عن أى مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة . وبواعث الولاء التى كانت فى الماضى تشد الأفراد بعضهم إلى بعض ، وتستندهم وتوجههم ، وتوحد نظرهم إلى الحياة ، قد اختفت تقريباً ، وبنتيجة اختفائها ، أضحت الأفراد حائرين ومرتبكين ؛ ويصعب أن نجد فى التاريخ حقبة ، كان فيها الأفراد مفستقرين إلى مواد العقيدة الثابتة والراسخة ، وإلى أهداف العمل المقبولة ، كالحقبة التى نعيش فيها ، إذ أن استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التى يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة . وهناك بالطبع ، هذا النفر من الناس الذين ما زالوا أصوليين ، متزمطين فى عقائدهم الدينية والاجتماعية ، لكن كثرة صخبهم فى الدعوة إلى رأيهم ، دليل على أن التيار يتجه ضدهم . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فقد أصبحت مواد الولاء التقليدية عقيمة جوفاء ، أو أصبحت موضع تفنيد ودحض علنى ، وهم فى ذلك ينساقون مع التيار دون أن يتوفر لهم الرسى الأمين . ويتأرجح الأفراد بين ماض هو من الفراغ الفكرى بحيث لا يؤمن الاستقرار ، وبين حاضر ، كثير الاكتظاظ ، ملئ بالغموض والفوضى ، بحيث لا يمنح الاتزان أو التوجيه إلى الفكر والأحاسيس .

والفردية الثابتة المتكاملة ، هى ثمرة علاقات اجتماعية محددة ، ووظائف معترف بها علانية . وإذا نظرنا إلى الأمور على ضوء هذا

المقياس ، فإن أولئك الذين يبدون فى مركز السلطة ، والذين يسمون بالتعبير عن ملكاتهم الفردية الخاصة إلى ذروة عالية ، هم فى الحقيقة مغمورون . قد يكونون قباطنة موجهين فى ميادين المال والصناعة ولكن إذا لم يتوفر الإجماع فى العقيدة على معنى المال والصناعة فى الحضارة ، ككل قائم بذاته ، فإن هؤلاء ليس فى وسعهم أن يكونوا قباطنة موجهين حتى لأرواحهم ومعتقداتهم وأهدافهم ، فهم يمارسون قيادتهم ضمناً وسراً ، وبالتالي دون وعى أو تفكير ، وهم يقدون ، ولكن تحت ستار قوى اقتصادى غير موجهة اجتماعياً ، وغير شخصية . وجزاؤهم ، لا يكون فى ما يعملونه فى مراكزهم ووظائفهم ، بل فى توجيه النتائج الاجتماعية إلى الربح الذاتى . وهم يتلقون تهليل الجماهير ، ويستثيرون إعجابها وحسدها ، لكن هذه الجماهير المهللة تتألف كذلك من أفراد ذاتين قائمين ، فقدوا الإحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية .

إن تأويل ذلك يكمن فى حقيقة أنه بينما تنتج الأفعال نتائج جماعية ومشاعة وتكتلية اتحادية ، فإن هذه النتائج تأتى خارج نطاق المقصود منها ، وبعيدة عن أن تكون بمثابة التعويض المبهج الذى يستقى من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية . وبالنسبة لهؤلاء ، كما بالنسبة للآخرين ، فإن أعمالهم المهنية هى شخصية خاصة وبالتالي فإن ثمارها هى كسب شخصى خاص . ويستحيل توفر ترضية وتعويض كاملين حيثما يقوم مثل هذا الانقسام . ولذا فإن انعدام التحس بقيمة اجتماعية هو تعويض يوفره تسارع حاد فى

الفاعليات التي تزيد من الكسب الشخصى والسلطة الخاصة . إن المرء لا يستطيع أن ينفذ بإبصاره إلى الوعى الباطنى لعشراته ، ولكن إذا كان هنالك أى قدر عام من القناعة الباطنية لدى أولئك الذين يؤلفون أقليتنا المالية الحاكمة ، فإن الدليل على توفر ذلك المقدار مفقود بشكل محزون . أما بالنسبة للكثرة فإنها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن سلطانها .

» ولعل أبرز سمة لحياتنا الحاضرة من الناحية الاقتصادية ، هى اللا أمنية (الافتقار إلى الاطمئنان) ، وإنها للأساء أن نرى الملايين من الرجال الراغبين فى العمل ، عاطلين بصورة دورية متكررة ، إذ بالإضافة إلى حالات الكساد الدورية ، فإن هناك فى جميع الأوقات جيشاً دائماً من العمال العاطلين ، الذين لا يجدون عملاً دائماً نظامياً . ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء ، لكن الجهل حتى بالأرقام ؛ أمر هين ، إذا ما قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للأحوال المقلقلة المضطربة التى نعيش فيها الجماهير الكبيرة . إن تأثير اللا أمنية أعمق وأوسع من البطالة المجردة . والخوف من فقدان العمل ، والفرع من غد الشيخوخة ، يخلقان القلق ، ويسجرحان الكبرياء بصورة تؤذى الكرامة الشخصية .^١ وبحث تتوفر المخاوف ، فإن الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهار . إن النمو الواسع للموارد التكنولوجية ، الذى قد يجر الأمان فى أعقابه ، قد جاء فى الحقيقة بطراز جديد من عدم الاطمئنان ، نتيجة للتوسع فى استخدام الآليات ، التى تحل محل اليد العاملة . لقد بدأت

الترابطات والاتحادات ، التى ترمز إلى عصر موحد ، تدخل عدم
الاطمئنان والقلق فى الحياة الاقتصادية لطبقة أصحاب الرواتب العالية ،
لكن هذا الاتجاه ما زال فى مراحله الأولى ، وهكذا فإن التحقق من عجز
المتابعة الشريفة والدؤوبة ، لعمل أو وظيفة ، عن تأمين مستوى مستقر
من الحياة ، يقلل من احترام العمل ، ويحث الكثيرين على اهتبال الفرص
فى بعض طرق المغامرات ، للحصول على الثروة التى تجعل الأمان ممكناً .
وكدليل على هذا ، فى وسعنا الاستشهاد بمهازل مضاربات البورصة فى
السنوات الأخيرة .

للمظاهر البادية فى الحياة الأمريكية ، من قلق ، وعدم أناة ،
وهياج ، وتسرع ، هى حتمياً من مستلزمات وضع لا يجد فيه الأفراد متداً
ورضى فى كونهم أعضاء فى كل اجتماعى واحد ، يعيلهم ويعيلونه .
إن تلك المظاهر من الناحية النفسية ، أدلة قائمة على الشذوذ ، ومن
العيب البحث عن تأويل لها ، ضمن نطاق القصد المتعمد للأفراد ،
كما أنه من العيب أيضاً ، الاعتقاد بأن فى الوسع الخلاص منها عن
طريق مناشدات إرشادية روحية . ولا يمكن أن تفسر ، هذه الظواهر
المرضية المنتشرة ، إلا عن طريق تبيان ما فى العلاقات بين الأفراد
والأحوال الاجتماعية التى يعيشون فيها من سوء استجابة وسوء توافق .
فليس فطرة فى الطبيعة الإنسانية ذلك الوله المحموم بأى شئ طالما كان
تغييراً يلهم ، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب

العصبى والرغبة فى المشير. إن هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيراً لها ، يكمن فى سبب عميق الجذور .

وأرى لزماً على أن أوضح على نفس الأسس ما يبدو أنه نوع من النفاق . فنحن لسنا ، عن وعى منا ، غير مخلصين فى إقرارنا بالولاء لمثل «الخدمة» ، إذ أن هذه المثل تعنى شيئاً . فمثلاً ، لا يستعمل عضو نادى الروتارى ، أو صاحب المشروع التجارى أو رجل الصناعة الكبير ، هذا الاصطلاح ، كمجرد وشاح «يخفى تحته شيئاً آخر» فى سبيل الحصول على ربح مادى . وأن الإقرار الشائع بهذا الأمر يبرهن على وجود إحساس بالمهمة الاجتماعية للعمل ، يعبر عنه بالكلمات ، ليس إلا ، لأنه غير موجود واقعياً ، وإن كان موجوداً فى الوهم والإيهام . وإذا كانت تركيباتنا الخارجية فى النشاط الصناعى ، تنعكس فى التكامل التنظيمى لرغبات الأفراد ، وأهدافهم ، وقناعاتهم ، فإن الاحتجاجات الشفوية ستختفى من الوجود ، لأن النفعية الاجتماعية تصبح قضية مفروغاً منها .

ويرى بعضهم أن نسخة أصيلة ، عقلية ومطابقة لمخططنا الاجتماعى الخارجى ، هى الآن فى طريق التكوين بصورة فعلية . ويرى هذا البعض أيضاً أن عقليتنا السائدة ، ومثاليتنا هى عقلية «التفكير التجارى» ومثاليته ، وهو التفكير الذى أصبح الآن نفاذاً شاملاً بصورة مؤسفة . أو ليست المقاييس السائدة الآن للقيم هى تلك المستمدة من النجاح المالى والازدهار

الاقتصادى ؟ وإذا كان الرد على هذا السؤال بالإيجاب لا يصلح ، فعلىنا أن نعترف ، بأن حضارتنا الخارجية ، هى فى طريق الحصول على ثقافة باطنية تشابهها وتتفق معها ، مهما يكن عدم احترامنا لكيفية هذه الثقافة وصلاحيها . أما الاعتراض القائل ، بأن مثل هذا الوضع مستحيل ، بالنظر إلى عجز الإنسان عن العيش على الخبز وحده أو على الازدهار المادى ، فإن فيه نوعاً من الإغراء ، ولكن يمكن القول أنه كذلك يستدعى التساؤل . أما الرد القطعى ، فهو إن التفكير التجارى ، غير متحد بذاته ، بل مجزأ على نفسه ، وسيظل كذلك ، ما دام أن نتائج الصناعة ، التى لا تزال القوى الفاعلة المقررة فى الحياة ، تكتلية وجماعية ، بينما دوافعها المحركة وتعويضاتها ما زالت شخصية مفرقة . ولا يمكن أن يوجد التفكير الموحد . حتى ولو كان من الطراز التجارى ، إلا إذا كان القصد الواعى والسعى إلى الاكتمال ، منسجمين مع النتائج المتحققة عملياً . وهذا القول يعبر عن أحوال ، هى من الرسوم نفسانياً ، بحيث يمكن اعتباره قانوناً للوحدة النفسانية . ويقوم البرهان على وجود التجزئة والانقسام فى وجود الكثير من التخطيط للتطوير المقبل ، بالنسبة إلى الحصص والأسهم ، داخل الشركات التكتلية الكبرى ، بينما لا يوجد مقابل ذلك أى تخطيط منسق للتطوير الاجتماعى .

إن نمو التكتلية الاتحادية محدود ، بصورة تعنتية ، وتبعاً لذلك ، فهى تعمل على تحديد الفردية وتحميلها الأعباء ، وإرباكها وإغراقها . فهى

تحشد خارج الحياة المنظمة الآمنة المستقرة أكثر مما توحد وتكتل داخلها .
وبينما جعلت المناطق الريفية خامدة جامدة ، جاءت إلى المدن ، بحركة
واسعة ولكنها قلقة . ويمكن حصر التكتلية في أنها تبقى على المستوى
المالى . فمن ناحية ، يلتزم شمل الرجال ، عن طريق استثمار أموالهم ،
في نفس الشركة المساهمة ، كما يلتزم شملهم من ناحية أخرى بكون
الآلة تحتم الإنتاج الضخم من أجل أن يحصل المساهمون على أرباحهم .
وتؤثر النتائج في المجتمع من جميع وجوهه ، لكنها نتائج غير أساسية
مثلما هي الدوافع الإنسانية النهائية التى هى ذاتية وأنانية . والفردية
الاقتصادية للدوافع والأهداف ، هى التى تدعم ، ضمناً ، فلسفتنا الآلية
المتحدة الحاضرة ، وهى التى تهدم الفرد .

وضياع الفردية ، أمر جلى فى القطاع الاقتصادى ، لأن حضارتنا فى
الغالب ، حضارة عمل وتجارة . ويتضح هنا بشكل أبرز عندما نتطلع إلى
الميدان السياسى . ولا ريب فى أن الإفاضة فى شرح عدم وجود معنى
للمنابر والأحزاب والقضايا السياسية ، مضیعة للوقت وللکلام . وعلى
الرغم من أن الشعارات القديمة ، ما زالت تستعمل وتكرر ، إلا أنها لا
تحمل أى معنى حقيقى إلا للقليلىن . ولا شك أن سياساتنا عامة ، هى
فى حالة ارتباك ، طالما أنها لا تمارس بصورة خفية ، من أجل المصالح
المالية للجماعات ، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى جدال ونقاش . وهكذا
ترتجل القضايا من أسبوع إلى آخر ، مع استمرار التبدل فى الولاء . ومن

المستحيل على الأفراد ، أن يجدوا أنفسهم سياسيًا باطمئنان وفعالية في ظل مثل هذه الأحوال ، والنتيجة الطبيعية هي الخمول السياسى ، الذى تتباه بين الفينة والفينة تشنجات وانفعالات متكررة .

ويظهر الافتقار إلى مواد ثابتة للولاء ، بضيق الأفراد بدونها ، بصورة خاصة فى وضع الأحرار (Liberal) ، فالتحرر فى الماضى أو «الليبرالية» ، كان يتمايز بامتلاك لعقيدة ومنهاج فكرى محدودين ، تميزه عن باقى الأحزاب المحافظة التى لم تكن بحاجة إلى نظريات مرسومة تتعدى الدفاع عن الأشياء القائمة . وعلى سبيل المقارنة ، نقول ، إن الأحرار ، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة ، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها ، وانسجامها بحيث تسهل ترجمتها إلى برامج سياسية لمختلف القضايا التى تعالجها . أما الليبرالية اليوم ، فليست أكثر من مجرد حالة فكرية ، يطلق عليها بغموض ، اسم التطلع إلى الأمام ، دون أن تكون واثقة من الاتجاه الذى تتطلع إليه ، أو الأشياء التى ترمى إليها . ولا ريب فى أن هذه الحقيقة ، بالنسبة للكثيرين من الأفراد ، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية ، ليست أقل من مأساة ، قد لا تحس بها الجماهير تمامًا ؛ ولكنهم فى انجرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها ، بينما ينزعج المفكرون منها ، بصورة واعية ، لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك أمرها ، إلا إذا وجدت أهدافًا تستطيع أن تربط نفسها بها .

ولا اعتقد أن من الخيال فى شىء الربط بين وطنيتنا المحمسة والعارمة ، وبين الوضع الذى قطعت فيه نظرية التكتلية الاتحادية شوطا بعيدا ، لتفصل بين الأفراد وبين ما كانوا يتوقنون إليه من روابط وولاء محلى قديم ، دون أن تعطيهم بدلا عن ذلك ، نظاما ومركزا جديدين للحياة . وتحتفظ أكثر الشعوب تشبعا بالروح العسكرية بولاء رعاياها ، ليس باستخدام القوة المادية بل بقوة الافكار والاحاسيس ، فهى تزرع فى نفوسهم مثل الطاعة ، والتضامن والولاء العام المشترك لقضية عامة . وقد خلقت الصناعة والتكنولوجيا والتجارة العصرية شعوبا عصرية فى مظهرهم الخارجى . وإذ تقوم الجيوش والأساطيل بحماية التجارة ، وضمان السيطرة على المواد الأولية ، والسيطرة على الأسواق ، فإن الأحوال إذا عرضت على حقيقتها ، وفى صورتها العارية على الجماهير ، قلن تجد أن أفراد هذه الجماهير سيضحون بأرواحهم فى سبيل تأمين الربح الاقتصادى للأقلية ، لكن السعى الفاشل للتعاون الأصيل ، والتضامن المشترك فى الحياة اليومية يجد مخرجاً له فى العاطفة الوطنية . فلهى الرجال غريزة تحبب إليهم الاشتراك فى مخاطر العيش والنضال ، وإذا كان المجتمع اليومى لا يغذى هذا الحافز ، فإن الخيال الانطلاقى ، يصور شعباً فخوراً ، يكون فيه الجميع فرداً واحداً . وإذا كانت فروض السلام البسيطة ، لا تنشئ حياة عامة مشتركة ، فإن العواطف ، إذا ما جندت فى خدمة الحرب ، تقدم الصورة الزائفة المؤقتة لتلك الحياة .

ولم أشر حتى الآن مطلقاً إلى ما يعتبره الكثيرون ، أخطر وأوضح أدلة فقدان الأشياء التي تؤلف موضوعاً موثقاً يشهده الولاء ، وأعنى بها الدين . وقد يكون من السهل ، المبالغة في رسم مدى تفهقر الدين في مظاهر حياتنا الخارجية ، كارتياح الكنائس ، أو الانتماء إليها أو ما شابه ذلك . ولكن من الممكن ، وإن كان بصعوبة ، المبالغة في ذكر تأخر الدين كقوة موجهة وتكاملية في أفكار الرجال ومشاعرهم . فمن المشكوك فيه ، إن الديانة حتى في العصور المسماة باسمها ، كانت في الحقيقة ، القوة المركزية الفعالة ، كما يود بعضهم وصفها ، ولكن الذي لا مربة فيه هوانها ، أي الديانة ، كانت رمز وجود الأوضاع والقوى التي منحت لآراء الرجال في الحياة وحدتها وتمركزها . فقد كانت على الأقل ، تجمع في رموز لها مكانتها ، واتساع شمولها ، الإحساس بالأمور الوثيقة الصلة بالناس ، ولذا فقد ظل لها مكانتها في نظرهم إلى الحياة .

لكن الديانة لا تحقق هذه النتيجة اليوم . فالفصل بين الكنيسة والدولة قد عقبه فصل آخر ، بين الكنيسة والمجتمع ، ولما فقدت الديانة ما لها من عمل ذاتي مجرد ، فقد أضحت ، على أحسن تقدير ، موضوع طوائف أو جماعات . يفصل بعضها عن بعض خلافاً عقائدية ، وإن كانت تتحد داخلياً في إطار مذاهب ذات أصل تاريخي مجرد ، ومعان غيبية أو طقسية . ولم تبق في عصرنا الحاضر روابط للوحدة الاجتماعية ، كذلك التي ربطت في الماضي الاغريق ، والرومان ، واليهود والكاثوليك

فى العصور الوسطى . وقد تكون هناك فئة تدرك خطورة ما لضباع الدين كرابطة وثقى من آثار ونتائج ، لكن الكثرة ، يثت من استعادة الديانة لامجادها ، عن طريق تطوير القيم الاجتماعية ، التى يمكن لخيالات الأفراد وأحاسيسهم أن تشد إليها بقوة ، وهى - أى هذه الكثرة ، ترغب فى أن ترى عكس العملية ، أى استخدام تمهدد الروح الفردية المعزولة كوسيلة لخلق روابط الوحدة الاجتماعية ، ولإيجاد رموز جديدة للولاء .

وبالإضافة إلى الحقيقة القائلة ، بعدم وجود إجماع على ما يمكن لاتجاه دينى جديد أن يركز نفسه عليه ، فإن الإرشاد ، فى هذه الناحية ، يضع العربة أمام الحصان لا خلفه ، إذ أن الديانة ليست جذراً من جذور الوحدة بقدر ما هى زهرة من زهورها أو ثمرة من ثمارها . أما السعى لتأمين استكمال الفرد ولاستكمال المجتمع عن طريق تنمية وتعهد الديانة بشكل متعمد واع ، فإنه فى الحقيقة برهان على المدى الذى وصل إليه الفرد فى ضياعه بانفصاله عن القيم الاجتماعية المعترف بها والمقررة . وليس من الغريب أن المناشدة تخرج ، عندما لا تتخذ شكل التمسك بأصول الدين على أساس عقائدى ، إلى الانتهاء ، إما على شكل إيمان باطنى بالعلوم الخفية ، أو بنظرة جمالية خاصة . إن معنى الوحدةانية الذى يعتبر روح الدين وجوهره ، لا يمكن بناؤه والمحافظة عليه ، إلا عن طريق الانتماء إلى مجتمع أحرر قسماً من الوحدة . ومن سخف الخيال ، أن نحاول ، أولاً ، زرع فكرة الوحدةانية بين الأفراد ثم توسيعها لتشكّل

مجتمعاً متوحداً عضوياً ، والإغراق فى هذا الخيال ، يصيب بالعدوى ، تلك المثل ، التى شرح بها المفكرون الحياة الأمريكية ، وسأعطى كمثال بارز على هذه الشروح ، ما ذكره ولدوفرانك(*) فى كتابه «إعادة اكتشاف أمريكا» ، فهو يفصح عن أسلوب من الحنين وليس عن قاعدة للتشديد .

ذلك أن القول بأن الآلة قد قلبت المظهر الخارجى إلى فوضى غامرة ، بالنظر إلى أنها أى الآلة نفسها - مبدأ من مبادئ الفوضى ، وإلى أنها ستظل كذلك حتى يقوم الأفراد بإعادة تركيز الوحدة فى نفوسهم ، هو قول يقلب الطبيعة الحقيقية للأمور ، فالظواهر الخارجية إذا لم تكن قد نظمت كلياً ، فهى نسبياً كذلك فى الحالة التكتلية الاتحادية التى خلقتها الآلة والتقنية الآلية . فدخيلة الإنسان ، هى الغاب الذى لا يمكن إخضاعه للنظام ، إلا إذا انعكست عليه ، قوى التنظيم العاملة فى الخارج ، بنماذج مشابهة من الفكر والخيالات والأحاسيس . والمريض لا يعالج نفسه بالداء ، والأفراد المتفرقون لا يحصلون على الوحدة ، إلا إذا تضامنت

(*) بعد عرض رائع لانحلال التركيب الأوروبى ، يمضى المؤلف ليقول «إن حاجة الإنسان إلى النظام وصياغته له ، هما علمه ، وفنه وديانته ، ومرد هذه الأمور جميعها إلى الإحساس الفطرى بالنظام الذى نسميه بالذات » . وقد نسى المؤلف الحقيقة القائلة بأن هذه العقيدة عن أولوية الذات هى بالدقة ، انعكاس العصر الإطلاقى الذاتى (الرومانطيقى) على الانحلال الذى صورته ، ولا معنى لهذا الانعكاس إلا فى ذلك الانحلال .

الطاقات ، السيطرة على حياة المجتمع ، على تكوين عقولهم ، أما إذا كانت هذه الطاقات فى الحقيقة ، جهوداً مجردة للحصول على الكسب المادى الذاتى ، فإن العملية تصبح يائسة لا أمل فيها . لكنها ، أى الطاقات ، نتيجة فن جماعى من التقنية (التكنولوجيا) التى يسوقها الأفراد لتحقيق أهدافهم الذاتية . وهنا تلوح تباشير نظام موضوعى يتمكن الأفراد بواسطته من الحصول على مقاماتهم وطاقاتهم .

ولم أذكر شيئاً حتى الآن ، عن الدلائل الشائعة على تفكك الفردية، بسبب فشلها فى إعادة بناء الذات ، لمواجهة حقائق حياتنا الاجتماعية الحاضرة . لقد دلل إحصاء لوجهات نظر قادة الفكر فى حراجة مشاكلنا الاجتماعية الراهنة ، على أن أوضاع القوانين والمحاكم ، ومخالفة القوانين والإجرام تقف فى طليعة القائمة ، مجلبة بمسافة بعيدة . ولا شك أننا الآن ، أكثر تشدد أمناء فى أيام كيلنغ عندما كتب : إن الناس «يصنعون القوانين التى يزدرونها ، ويزدرون القوانين التى يصنعونها» . ونحن نضع نظاماً ، لا نظير له فى التاريخ ، لسن القوانين ، ثم التنازل لها، عرضاً وعن سابق تصميم ، بعد أن تصبح ملجأ فى كتب القانون . وإذا ما حكمنا على ضوء إجراءاتنا التشريعية، فنحن نعتقد أن بوسعنا خلق الأخلاق عن طريق القوانين (لاحظ تعديل قانون منع بيع الخمور فى أمريكا على نطاق واسع) ، متناسين الحقيقة ، وهى أن القوانين ، باستثناء ما ينظم منها الأصول الإجرائية والتطبيقية، هى

تسجيل للعادات الاجتماعية القائمة ، وما يلازمها من أعراف وأهداف أخلاقية . وليس في وسمى ، مع ذلك ، التفكير في هذه الظاهرة ، إلا على اعتبار أنها دلالة ، لا علة ، فهي في الحقيقة ، تعبير طبيعي عن حقبة ، احدث فيها التغيرات ، التي طرأت على كيان المجتمع ، ما كان له من روابط وولاءات قديمة . وقد نحاول إصلاح هذا التراخي والانحلال الاجتماعي بواسطة التشريعات القانونية ، لكن التفسخ الحقيقي يتكشف عن نفسه ، في تلك الشقاوة التي تظهر الطبيعة المصطنعة لهذه الطريقة في تأمين التماسك الاجتماعي.

وإذا ما جمعت المقالات ، التي كتبت عن تراخي السنن الأخلاقية التقليدية ، فإنها تملا الأسفار والكتب . وقد ظهرت حركة جديدة ، استأثرت بالاهتمام العام ، واسميت لسبب غامض «بمذهب الإيمان بالطبيعة البشرية» . وهي تدعو إلى ضبط النفس والاعتدال ، على أن يقوم الإنسان بالتزامهما إرادياً ، كوسيلة لحل مساوئنا . ويرى أصحاب هذا المذهب أن «الطبيعية» ، كما يمارسها الفنانون و «الآلية» كما يدرسها الفلاسفة ، الذين يستمدون وحيهم من التاريخ الطبيعي ، قد قضت على الشرائع الداخلية الغريزية ، وعلى الإلزاميات التي يمكن لها وحدها أن توطد النظام والولاء . ويسعدني أن أتمكن من تصديق القول بأن الفنانين والمثقفين يملكون مثل هذه السلطة في أيديهم ، إذ لو امتلكوها ، حقاً ، فإنهم بعد استعمالها للإساءة للمجتمع ، قد يستخدمونها لعلاج المجتمع

وشفائه . ولكن فهماً للواقع ، مشفوعاً بفهم الفكاكة ، يمنع التسليم
باعتماد كهذا . فالأدباء والمفكرون الجامعيون (الأكاديميون) ، هم الآن
نتائج ، لا مسببات . وهم يعكسون وينطقون بالتفكك الذى انتجته ،
طرازات الحياة الجديدة باستخدام مظاهر حديثة فى الصناعة والتجارة . وهم
يدللون على اللاواقعية التى دهمت العقائد والقوانين التقليدية التى تسلطت
عليها قوى جديدة ، وينادون بصورة غير مباشرة ، بالحاجة إلى تركيب
جديد (حل وسط) لكن هذا التركيب لا يكون إنسانياً ، إلا إذا أخذت
الأوضاع الجديدة نفسها موضع الاعتبار ، وحوّرت إلى واسطيات من أجل
حياة حرة وإنسانية . وليس فى وسعى ، أن أرى سبيلاً لكبح جماح
الثورة الصناعية ، ونتائجها ، أو العودة بها إلى الوراء ، ففى انعدام مثل
هذا الكبح (الذى يكون فعلاً إن وجد) يكون حث رادع من روادع
الباطنية ، عن طريق مزاوله الإرادة الشخصية الرفيعة ، مهما كانت ،
رجعاً تافهاً فى حد ذاته للفردية القديمة التى انهارت كلية .

وهناك وجوه شتى للحياة ، قد تبين لكل إنسان ، يختار التفكير فى
حدود الحقائق بدلاً من الكلمات ، عدم انطباق العلاج المقترح على
الأوضاع القائمة . وفى إمكان المرء ، أن يأخذ الحالة الراهنة لوسائل
التسلية ، وللأفلام السينمائية ، والإذاعات والرياضات البدنية المنظمة .
وأن يتساءل ، كيف يمكن ، عن طريق استخدام ، الضبط الداخلى ،
مواجهة هذا التفجر العنيف فى استعمال الموارد التطبيقية (التكنولوجية) فى

الحصول على النفع الاقتصادى . ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يكمن فى الانحلال الناجم عن التغيرات فى الحياة العائلية والخلق الجنسى . فلم يكن العزم البشرى المصمم ، هو الذى زرع الألغام لتدمير البيت التقليدى كمركز للصناعة والتعليم ، ومحول للتربية الأخلاقية ، والذى قوض فى الوقت نفسه الكيان القديم للزواج الدائم . ومجرد الطلب ، من الأفراد الذين يعانون من ثمار هذا الهدم وورع الألغام ، وضع حد لهذه النتائج بأعمال إرادية شخصية ، هو كالدعوة إلى العقيدة عن طريق السحر الأخلاقى . وشفاء الأفراد القادرين على ضبط الذات ضبطاً فعالاً قوياً لا يكون إلا بتمرين متواضع للإرادة أولاً على التزام الحقائق الاجتماعية الراهنة ، وتوجيهها وفقاً لإمكاناتهم .

والأمثلة على هذا الذوبان الذى يتحلل فيه الأفراد من الروابط ، التى كانت تضى على حياتهم النظام والعون ، واضحة ومتألقة ، إلى الحد الذى نعشى فيه أبصارنا عن رؤية الأسباب المؤدية لها . فالأفراد يتلمسون سبلهم ، عبر أوضاع لا يقومون هم بتوجيهها ، ولا توجههم هى بدورها . ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة فى إدراكهم الواعى دائماً بصلة إلى المجتمع ، الذى يعملون فيه ظاهرياً ، والذى يواصل الانعكاس عليهم ، فمقاييسهم وأفكارهم الواعية هى تراث عصر ، مضى وانقضى ، وعقولهم ، بالنسبة إلى المبادئ التى تتقبلها بوعى وإلى وسائل تفسيرها ،

هى على طرفى نقيض مع الأوضاع القائمة فعلياً . وهذه التجزئة العميقة
هى علة الاضطراب الذهنى والحيرة .

ولا يمكن للأفراد أن يجدوا أنفسهم من جديد ، إلا إذا انسجمت
أفكارهم ومثلهم مع حقائق العصر الذى يعملون فيه . ومهمة تحقيق هذا
الانسجام ليست بالأمر الهين ، لكنها أكثر سلبية مما تبدو . فإذا استطعنا
أن نحجز المبادئ والمقاييس التى هى مجرد تقليدية ، وإذا استطعنا أن
نفصل الأفكار التى لا علاقة حية لها بالأوضاع التى نعيش فيها ، فإن
القوى الباطنة التى تمارس عملها علينا ، بدون وعى منا ، ولكن بصورة
مستمرة ، مستاح لها الفرصة ، لبناء عقول ، على الأنماط التى تريدها .
وقد يجد الأفراد أنفسهم بالنتيجة حائزين على مواد ترتبط بها المخيلة
والمشاعر بصورة وثيقة .

ولا أعنى مع ذلك ، إن عملية إعادة البناء ، يمكن أن تستمر بصورة
آلية ، فالتمييز أمر لازم ، لاستشفاف المعتقدات والشرائع ، التى تسيطر
بحكم العادة والقصور الذاتى ليس إلا ، وكذلك لاكتشاف حقائق الحاضر
المتحركة . وعلى الإدراك أن يميز مثلاً بين ميول التكنولوجيا (التطبيق) ،
التي تنتج نظرية الاتحادات التكتلية الجديدة ، وبين التراثات النابعة من
فردية عصر سابق ، وهى التراثات ، التى توقف وتجزئ عمل القوى
الدينامية الجديدة . ومن الصعب علينا أن نفهم الفردية إلا فى حدود
الصور الثابتة المقتبسة من القرون السابقة . لقد قرنت الفردية بأفكار عن

المبادأة والابتكار ، المرتبطين بالربح الاقتصادي الذاتى والخاص . وما دام هذا الرأى مسيطراً على عقولنا ، فإن هدف خلق الانسجام بين أفكارنا ورغباتنا من ناحية وبين حقائق الأوضاع الاجتماعية الراهنة من الناحية الأخرى ، سيفسر بأنه يعنى التكيف والاستسلام . وسيفهم أيضاً ، على أنه يمثل استعقال شروء المجتمع القائم . أما الشفاء الدائم للفردية فيتوقف على إزالة المذهب الفردى القديم السياسى والاقتصادى ، إزالة تحرر المخيلة وتستهدف جعل المجتمع المتوحد يسهم فى ثقافة أعضائه الحرة . وعن طريق التنقيح الاقتصادى وحده ، يمكن للعنصر الصالح فى المذهب الفردى القديم وأعنى به تساوى الفرص ، أن يصبح حقيقة قائمة .

ولعل من متطلبات الحكمة ، أن نأخذ بعين الاعتبار ، المعنى المزدوج لفكرة التسليم ، فهناك تسليم إدراكى يمثل مراجعة الحقائق على علالاتها ، وهناك نوع آخر من التسليم ، يتعلق بالمشاعر والإرادة ، ويتضمن اشتراط وجود الرغبة والجهد . ويختلف هذان النوعان من التسليم اختلافاً بيناً ، حتى يصبح التسليم ، فى المعنى الاول ، الشرط الرئيسى لكل رفض أريب للتسليم فى المعنى الثانى ، وهناك مظهر تكهنى لكل ملاحظة ، فنحن نستطيع أن ندرك معنى الشيء الموجود ، عن طريق التنبؤ بالنتائج التى يجريها ، وعندما يرتبك الوضع ، ويتجزأ على نفسه ، كما هى الحالة بالنسبة إلى الطرف الاجتماعى القائم ، ويصبح الاختيار جزءاً من الملاحظة ، وعندما تبدو ميول مختلفة ، ونتائج محتملة متباينة ، يتجه

التفضيل فى الحال ، بصورة حتمية ، إلى أحد هذه الميول . ولما كان الإقرار بالتفكير ، يجر معه عادة ، تمييزاً ذكياً ، واختياراً أدبياً ، فإنه يصبح الخطوة الأولى للخلاص من الارتباك والحيرة . وكذلك الحال فى المرحلة الأولى من تكوين هذه الأهداف للولاء البارز ، التى يمكن أن تنمو منها فردية مستقرة وواضحة . فقد يكون فى إمكانها أيضاً أن تحقق معجزة جعل مذهب المحافظة ، مناسباً وفكرياً منطقياً ، مع العلم ، أنها بالتأكيد الشرط اللازم لقيام مذهب تحورى (ليبرالى) وطيد .

الفصل الخامس

نحو فردية جديدة

تتجه حضارتنا المادية - كما يسميها علماء أحوال البشر - نحو الجماعية (الشيوع) والاتحادية ، لكن حضارتنا الروحية ، شأنها شأن إيديولوجيتنا ، ما زالت ، من الناحية الأخرى ، مشبعة بمثل الفردية وقيمها المستمدة من العصر ما قبل الصناعي وما قبل التكنولوجي . وتمتد جذورها الروحية إلى ديانة العصور الوسطى ، التي أكدت الطبيعة النهائية للروح الفردية ، وركزت مأساة الحياة حول مصير تلك الروح . أما مفاهيمها الرسمية والقانونية فقد تكونت وصيغت في العصر الإقطاعي .

وقد سبقت هذه الفردية الروحية والفلسفية ، نشوء الصناعة الحديثة وعصر الآلة ، لكنها كانت السياق الذي عملت فيه الآلة . فكثيراً ما يخفى خضوع الفرد ، ظاهرياً ، للمتظمات والشرائع الموطدة ، عن الأنظار الوجود الحيوى لفردية عميقة الجذور . ولكن حقيقة أن الكنيسة كانت المنظمة المسيطرة ، يجب أن تذكرنا بأن الهدف الاسمى من وجودها كان لتأمين خلاص الفرد ونجاته . ولما كان هذا الفرد يفهم على أنه روح ، وكانت الأهداف التي تعمل من أجلها هذه المنظمة - أى الكنيسة - موجهة إلى حياة سرمدية أخرى ، فإن هذه الحقائق تخفى عن الإدراك المعاصر الفردية المبطنة . وقد تألفت مادة هذه الفردية في عصرها من الطبيعة

الروحية الارلية للروح الشخصية ، كما نتجت قوة المنظمة الموطدة - أى الكنيسة - من كونها الوسيلة الضرورية ، لتحقيق الغاية العليا للفرد .

أحدثت المرحلة الاولى من الثورة الصناعية تحولاً كبيراً ، فقد أعطت لحياة الفرد اتجاهًا علمانيًا ودنيويًا ، وصهرت المعانى الجامدة للتملك فى الإقطاعية ، عن طريق ربحية مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة . ومع ذلك ، فقد ظلت الفكرة السائدة ، بأن الملكية والفائدة ، هما من ناحية جوهرية ، أمران فرديان . ومن الحق أن يقال ، أنه كانت هناك عناصر متباينة فى الصور الاولى والمتأخرة من الفردية ، ولكن امتزاج الرأسمالية الفردية ، والحقوق الطبيعية ، والأخلاق القائمة على قيم وسمات فردية ، ظلت بتأثير البروتستانتية ، التسوية العقلية المسيطرة .

وعلى كل فإن نمو النظام الصناعى مؤخرًا قد حطم أساس هذا الحل الوسط . ذلك أن هذا النمو تمخض عن توحيد الطاقة الشخصية ، والجهد والعمل ، فى وحدات جماعية . وفى غضون ذلك ، أدت السيطرة على الطاقات الطبيعية إلى محو عوامل الزمن والأبعاد ، بحيث أن العمل يضيع فى رحمة المشاريع المعقدة الضخمة ذات المدى اللامتناهى ، حالما يتكيف مع الأوضاع القائمة . ومع ذلك ، فإن المعدات العقلية السابقة تبقى بعد اختفاء أسبابها وأسسها . وهذه هى بصورة أساسية ، التجزئة الباطنية ، التى ينشأ عنها ما نعانيه الآن من حيرة وعدم استقرار .

كان للمذهب الفردى الاقتصادى القديم شريعة ووظيفة محددين ،

فقد سعى إلى تحرير حاجات الإنسان ، وجهوده لإرضاء هذه الحاجات ، من القيود القانونية ، وكانت - أى هذه الفردية - تعتقد أن مثل هذا التحرير ، سيستحث الطاقات الكامنة ، على العمل ويخصص بصورة آلية ، لكل قدرة فردية ، العمل الذى يوافقها ، ويحملها على إنجازه بحافز من الفائدة التى سيحصل عليها ، ويؤمن للقدرة والعزيمة الجزاء والمركز ، اللذين تستحقانهما . وفى الوقت نفسه ، فإن الطاقة الفردية والتوفيرات متقدم الخدمات لحاجات الآخرين ، وبذلك تروجان للنفع العام ، وتنتجان توافقاً عاماً فى المصالح .

وقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ تكونت هذه الفلسفة . وفى يومنا هذا فإن أشد المدافعين عن هذا الطراز من الفردية عناداً ، لا ينامرون بتكرار تأكيداتنا المتفائلة . بل أنهم على الأغلب يقتصرون ، قانعين ، على إعلان توافقها وتلازمها مع الطبيعة البشرية ، غير المتغيرة ، التى يقال أنها لا يحفزها على بذل المجهود . إلا الأمل فى النفع الشخصى الشخصى ، وهم راضون برسم صور قائمة للنتائج المحتومة ، التى يجرها التغير ، الذى يطرا على أى نظام آخر . وهم يعززون جميع المنافع المادية فى حضارتنا الراهنة إلى هذه الفردية ، وكأن الآلات قد صنعتها الرغبة فى النفع النقدي لا العلم المجرد ، وكأن ما يدفعهم ، فى هذه الحياة ، هو المال وحده ، لا الكهرباء ، ولا البخار ، فى ظل من التكنولوجيسا المشتركة الجماعية .

واتخذت الفردية القديمة فى أمريكا شكلاً انطلاقاً (رومانتيكياً) . ولم يكن من الضرورى وضع نظرية تعادل بين الربح الشخصى والتقدم الاجتماعى . فلقد اقتضت متطلبات الوضع العملى ، استشارة المبادأة ، والعزائم والحيوية لدى الأفراد فى جميع الأعمال الفورية ، التى اقتضى عملها ، وأدى تنفيذها إلى تقدم الحياة القومية . وقد عبر الدكتور كروزر عن روح العصر ، فى الكلمات التى اقتبسها المستر سيمس اقتباساً لاثناً وجعلها جزءاً من كتابه «أمريكا المغامرة» .

إذا أردت أن تفهم قوة أمريكا الدافعة ، فعليك أن تفهم «مختلف الشبان المتباينين وغير الراضين والفارغى الصبر ، الذين وجدوا فى كل عصر منطلقاً لحيويتهم . والأصوات التى تزعجك ، ليست صيحات طبقة عاملة غاضبة ، بل هتافات شبان متحمسين ، وجدوا فرصاً جديدة... أن هذا الضجيج يمثل اليوم حماسة جيل جديد ، بل يمثل المناطق الأوريفونية والكاليفورنية(*) التى يزحف نحوها الرواد الأشداء ، غير أبهين بالصعاب . أن هذا هو ما يعنيه القلق الاجتماعى فى أمريكا» .

وإذا لم يكن هذا رجماً لصدى صوت قديم ، فإننى لا أعرف فى الحق كنهه . وأنا لا أسمع بالفعل ، أصوات الطبقة العاملة الغاضبة ،

(*) نسبة إلى مناطق ولايتى أوريفون وكاليفورنيا ، التى اجتذب اكتشافها وما تنطوى عليه من السوانح ، فوافل الرواد الذين اندفعوا إلى استثمارها - المترجم .

ولكننى افترض ، أن ما اسمعه من أصوات هى مهمة الفرص الضائعة ،
مختلطة بدوى الآلات ، والسيارات والمشارب الحفيرة ، التى تضع معها
دمدمات السخط ، لا كما قال المؤلف ، هتافات الحماسة والشوق للفرص
المشيرة .

كان للصورة الأوروبية عن الفردية القديمة قيمتها ومبررها الوقتى ،
لأن التقنية الجديدة (التكنولوجيا) تطلبت فيما تطلبت ، التحرر من القيود
القانونية المغيظة . فالصناعة الآلية ، كانت فى حد ذاتها لا تزال فى
مرحلة ارتيادية . وأولئك الذين دفعوا بها إلى الامام ، فى وجه عقبات
من السبات القديم ، والشكية والحواجز السياسية كانوا يستحقون جزاء
خاصاً . يضاف إلى هذا ، أن التفكير فى تكديس الرأسمال ، كان فى
حدود مشاريع ، تبدو اليوم صغيرة وناقصة ، ولم يكن أحد ليحلم بأن
وقتاً كهذا سيجيء ، تبلغ فيه الرساميل حداً متضخماً ، يقرر شكل النظام
السياسى والقانونى . وكان التسليم بالفقر فى السابق يجرى على اعتبار
أنه قدر من أقدار الطبيعة التى لا يمكن تجنبها ، فجاءت الصناعة الجديدة ،
تفتح الطريق ، على الأقل ، أمام هؤلاء الذين يملكون الطاقة والإرادة
للتوفير والتكديس . ولكن لم يتوقع أحد مجيء وقت متقدم فيه تقنية
الآلة ، الأساس المادى ، للراحة والمتعة المعقولتين ، والتسلية للجميع .

إذ كان التحول هو الذى يجعل من الفردية القديمة ، صدى محتضراً ،
أكثر بروزاً وسرعة فى هذه البلاد منه فى غيرها . فأين هى القلوات ،

التي تشير إلى الطاقة الخلاقة ، والتي تتيح الفرصة التي لا مثيل لها للحافظ والحياة ؟ وأين هو الرائد ، الذي يمضي مبتهجا ، حتى في غمرة فاقته وحرمانه ، نحو الفتح والغزو ؟ فالبراري ، توجد في الأشرطة السينمائية والقصة ، أما أبناء الرواد ، الذين يعيشون ضمن أجواء مصطنعة خلقتها الآلة ، فإنهم يتمتعون بحياة الرواد التي يرونها في الأشرطة السينمائية التي تصورها . واني لأرى القليل من القلق الاجتماعي الذي هو ثمرة إجهاد الطاقة بحثا عن منطلق للعمل . بل اني لأرى احتجاجا ، على إضعاف الحياة ، واستنزاف الطاقة ، الناجمين عن انعدام الفرصة البناءة ، كما أرى ارتباكًا ، هو في الحقيقة تعبير عن العجز عن إيجاد مكان أمين ، وذو فائدة معنوية ، في عالم اقتصادي كثير الاضطراب والتعقيد .

وكتيجة لإفلاس الطراز القديم من الفردية ، فإن أولئك الذين شعروا بإفلاسها ، يتحدثون دائما ويناقشون وكأن الفردية نفسها قد انتهى أمرها . لكنني لا افترض ، أن هؤلاء الذين يعتبرون الاشتراكية والفردية أمرين متطابقين ، يعنون حقا أن الفردية في طريق القضاء ، أو أنها ليست ثمينة في جوهرها . ولكنهم ، في قولهم بأن الفردية وحدها كانت الحدث المحلى الوحيد في القرنين الماضيين الآخرين ، يخدمون أولئك ، الذين يودون بقاءها حية لتخدم أغراضهم الخاصة ، متغاضين عن المشكلة الرئيسية ، مشكلة إعادة بناء المجتمع ، لخدمة نمو طراز جديد من الأفراد.

وهناك كثيرون يعتقدون ، أن اشتراكية من نوع ما ، أمر ضرورى لتحقيق المبادأة الفردية والأمان على نطاق واسع . فهم مهتمون بتحديد السلطة والحرية ، ووضعهما فى أيدى القلة فى النظام الحاضر ، وهم يرون أن الإشراف الاشتراكى الجماعى ، أمر ضرورى ، إلى وقت محدود على الأقل ، لتحقيق منافعه بالنسبة إلى الجميع ، ولكنهم كثيراً ما يبدون ، وكأنهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفردية السابقة لتشمل الكثيرين .

ويعالج هذا النوع من التفكير الفردية وكأنها شىء جامد ذى محتوى متجانس ، ويتجاهل الحقيقة القائلة بأن الكيان العقلى والروحى للأفراد وطابع رغباتهم وأهدافهم يتبدلان مع كل تبدل عظيم فى الكيان الاجتماعى . فالأفراد غير المرتبطين فى فاعلياتهم المشتركة ، سواء أكانت عائلية ، أو اقتصادية ، أو دينية ، أو سياسية أو فنية ، أو تعليمية ، هم مسوخ ليسوا إلا . ومن السخافة الافتراض بأن الوشائج التى تربطهم إلى بعضهم ، ليست غير روابط ظاهرية خارجية ، ولا تنعكس على عقليتهم أو شخصيتهم ، متبعة إطار استعدادهم الشخصى .

أما مأساة الفرد الضائع فتراجع إلى أن الأفراد قد اضحوا اليوم فى قبضة مجموعة واسعة من الارتباطات والعلاقات ، فى حين فقد أى انعكاس ، منسجم ، مترابط لمغزى تلك العلاقات فى النظرة التصورية والعاطفية إلى الحياة ، وتعود هذه الحقيقة ، بدورها طبعاً ، إلى فقدان الانسجام داخل كيان المجتمع . وهناك حلقة لا جدال فيها ، لكنها مفرغة

قاسدة ، ذلك أنه طالما كان الناس ، يرفضون التسليم بحقائق الظرف الاجتماعي - على ضوء الروح الإدراكية الملاحظة والمحبة للاستطلاع ، التي عرفتھا في الفصل السابق - وبسبب هذا الرفض ، فإنهم إما أن يستسلموا للتجزئة أو ينشدوا إنقاذ قريبتهم بالتهرب أو بالتمرد العاطفي المجرد . أن التعمود على وضع الشيء المتحد والجماعي ، كأمر مناهض لمخاصم للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين استمراراً ملحاً . أنه يصرف الاهتمام عن المشكلة الأساسية ، وهي كيف يمكن للفرد أن يكتشف نفسه في وضع اجتماعي جديد ، لا مثيل له في السابق ، وما هي الصفات التي ستعرضها الفردية الجديدة ؟

أما كون المشكلة ، ليست مجرد مد جميع الأفراد بسمات المبادأة الاقتصادية ، والفرصة ، والعزيمة والإقدام ، إنما قضية تكوين لطراز جديد انساني وروحي ، فهذا يبدو ، في الضغط العظيم ، الذي يبذل حالياً ، لإيجاد الانسجام والاقتباس في الرأي العام الأمريكي . ولماذا يكون جمع الصفوف المتسقة ، وبناء نخبة من أفكار الجماهير الكبيرة ، بمقاييس تنظيمية ضابطة ، وبصورة عامة لماذا تكون سيطرة الكم على کیف ، المميزات للحياة الأمريكية الراهنة ؟ أتني أجد تفسيراً أساسياً وحيداً لهذا . فالفرد لا يستطيع البقاء فكرياً في فراغ . وإذا لم تكن آراؤه ومعتقداته الوظيفة التلقائية للحياة الجماعية التي يشترك فيها ، فإن في الإمكان إقامة إجماع مصطنع ، كبديل ، بالوسائل المصطنعة والآلية . فعند غياب

العقلية التي تتجانس مع النظرية الاتحادية الاجتماعية الجديدة ، التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود ، تبذل محاولات يائسة لسد الفراغ بوسائل خارجية تحظى بالقبول المصطنع .

وكتيجة لذلك ، فإن وحدة أفكارنا ، هي أكثر اصطناعياً مما تبدو . فالاقتباس أمر يبعث على الأسى ، لأن الصلة فيه هي عدم توغله في الأعماق . فهو يمحى فقط إلى الحد الذي يمكنه من طمس نوعية الفكر الأصلية ، لكنه لا يمحى إلى أبعد من ذلك ، ليخلق الوحدة الدائمة . ويبدو اصطناع طبيعته ، واضحاً في عدم استقراره . فالاتفاق في الآراء الناجم عن مؤثرات خارجية كالقمع والإرهاب ؛ مهما كان مرئياً ، وعن دعاية دقيقة في حساباتها ؛ ونشر منظم ، هو - أي الاتفاق في الآراء - أمر مصطنع بالضرورة . وكل ما هو مصطنع ، معرض للتغير المستمر . والأساليب المستعملة ، تنتج سذاجة جماهيرية ، تنفz من شيء إلى آخر طبقاً للإيعازات السائدة في يومها بالذات . فقد نفكر أو نشعر بصورة متشابهة ، ولكن لشهر واحد أو لفصل من الفصول ، ثم نواجه حادثاً مشيراً ، أو شخصية تشير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التتويم المغناطيسى . وهكذا فالمطابقة هي القاعدة العامة في أى وقت معين ، أما في وقت يمتد إلى أجل ، وعلى ضوء المقاطع الطولية ، فعدم الثبات والتغير هما اللذان يسيطران . وأنى لافترض وجود آخرين يشعرون بالاهتياج من سماعهم لاصطلاحات ، تشابه ما أخذنا نتعود على سماعه

مؤخرًا ، كالقول بأن هذا إنسان له «وعى إذاعى» أو «منطق هوائى» ، ولا
أعتقد أن الهياج ، ناجم عن أسباب لغوية فقط ، بل لأنه يشير إلى
تحسس نصف واع بالسبل الخارجية التى تتكون فيها ذهنياتنا وتتحول ، ثم
إلى التحسس نصف الواعى بعدم ديمومة النتيجة ونفاختها .

وهناك أيضًا ، كما اعتقد ، أولئك الذين يتصورون أن التأكيد الذى
أوليته للطبيعة الاتحادية التكتلية لمجتمعنا الراهن فى الولايات المتحدة ، هو
فى الواقع وإن لم يكن عن قصد واع منى ، ذريعة لإيجاد تطابق أكمل مما
هو قائم حاليًا . لكن لا شئ أبعد عن الحقيقة من هذا الرأى . فإن
التعريف على المجتمع بمستوى معين من التطابق ، مهما كان عليًا أو
خفيضًا ، دليل آخر على الإلهاء الذى تاه الفرد بسببه ، فالمجتمع ليس
بالطبع إلا علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض ، بهذا الشكل أو ذاك ،
كما أن جميع العلاقات هى تفاعلات مترابطة متحركة ، لا قوالب ثابتة ،
وتتضمن التفاعلات الضمنية المترابطة ، التى تؤلف مجتمعًا بشريًا ، تبادل
الأخذ والعطاء فى المشاركة وفى الإسهام الذى يضاعف من قدرة العوامل
المتفاعلة ، ويعمقها ويوسع من أهميتها . أما المطابقة فهى اسم يطلق على
انعدام التأثير أو التفاعل الضمنى الحيوى ، وعلى توقف المخالطة أو
تخديرها . وهو ، كما حاولت القول ، البديل المصطنع ، الذى يستخدم
لجمع شتات الناس ، فى حالة انعدام الارتباطات والمشاركات المدموجة فى
الاستعدادات الباطنية للفكر والرغبة . وإنى لاتساءل أحيانًا عن المعنى

المقصود من كلمة «مجتمع» التى يستخدمها أولئك الذين يعتبرون هذا التعريف مناقضاً لصميمية العلاقات الشخصية ، كعلاقات الصداقة . ويبدو أنهم عند استعمالهم لهذا المعنى ، يفكرون فى أنظمة متزمنة ، أو فى نوع معين من تنظيم خارجى . لكن ، أى نظام ، لا يقوم بناؤه على المخالطة الإنسانية والصلات المتشابكة ، هو بقايا متحجرة لمجتمع سابق ، إذ أن التنظيم ، كما فى أى كائن حى ، هو الإجماع التعاونى لمجموعات من الخلايا ، تعيش كل منها عن طريق التبادل مع الأخريات .

ويوسمى الافتراض ، أن أذكى من يشرفون على وكالات الدعاية التى تقوم بإنتاج المطابقة ، خليقون بالانزعاج من تأمل نجاحهم الشخصى . ويوسمى ، أن أفهم بسهولة أنهم قد يستخفون بقدرتهم على الحصول على النتائج التى يرمون إليها فى وقت معين ، لكنهم سيخشون حتماً من أن التشابه فى التفكير ، فى أزمة حرجة ، قد يميل إلى اتجاه غير متوقع ، وينقلب بإجماع مماثل ، ضد المصالح والأمور التى جروا إلى تأييدها . أن نفسية الجمهور خطرة فى عدم استقرارها ، والاعتماد عليها للحصول على التأييد الدائم ، هو كمثل اللعب بالنار التى قد تنتشر وتخرج عن حدود السيطرة عليها . فالمطابقة مشمرة طالما أنها مظهر تلقائى ، وغير واع ، للاتفاقات النابعة من حياة مشتركة أصيلة . أما التوافق الفكرى والعاطفى الحاصل بطريقة اصطناعية فهو علامة على الخواء الداخلى . وليس كل ما يقوم منها الآن ، نتاج قصدى إرادى ، إذ أنه ليس بشمرة للممارسة

المؤونة المحصنة ، وإنما هو من الناحية الأخرى نتاج عوامل خارجية تجعل منه أمراً عرضياً ، كثير الارتجاج .

وقد يكون لعادة «المشاركة» لدى الأمريكى العادى ، وليمه الجم إلى الاختلاط ، تفسير يشبه ما ذكرناه عن المطابقة ، إذ أنهما يبرهنا أيضاً على كراهية طبيعته للخواء الذى تركه روال الفردية القديمة . فنحن مثلاً لن نكره الوحدة ، إذا توفرت لدينا ، عندما نكون على انفراد ، رفقة المشاركة الفكرية الودود التى تكونت فى عاداتنا العقلية . أما فى حالة غياب مثل هذه المشاركة ، فإن الحاجة تشتد إلى إمداد وتعزيز الاتصالات الخارجية . وما ميلنا إلى الاختلاط إلا محاولة لإيجاد البديل عن ذلك الوعى العادى للترابط والاتحاد ، الناتج عن كوننا أعضاء فى كل اجتماعى يعيلنا ونعيله .

وكما أن الفردية الجديدة لا يمكن تحقيقها بتعميم منافع الفردية الاقتصادية القديمة على مزيد من الأشخاص ، كذلك ليس فى الوسع الحصول عليها ، عن طريق تطوير جديد للكرم ، والنوايا الحسنة والإيثارية . ومثل هذه السمات مرغوبة ومحبوبة ، لكنها فى الوقت نفسه ، تعبيرات مستمرة عن الطبيعة البشرية . وفى الأوضاع الراهنة الكثير من الحوافز التى تنشطها إلى العمل الفعال . ولربما كانت علامات فارقة للحياة الأمريكية ، أكثر من كونها كذلك بالنسبة لآية حضارة ، فى أى زمن من الأزمنة . وإحساننا ونزعاتنا الخيرية الإنسانية ، هى إلى حد ما

مظهر لضمير قلق ، وهى بذلك تقدم الدليل على إدراكنا أن النظام الصناعى ، المنفذ لتحقيق منافع ذاتية ، لا يرضى الطبيعة البشرية الكاملة ، حتى عند أولئك الذين يتفهمون منه ، فالدافع والحاجة اللذان يخنفهما النظام الاقتصادى القائم عن طريق منعهما من التعبير بفصاحة ، يجدان متفهمًا فى الأفعال التى تفر بمسؤولية اجتماعية يتكرر لها النظام ، كنظام . وعلى هذا الضوء ، فإن نمو التدابير الخيرية لا يعتبر مجرد تعويض عن طبيعة بشرية مكبوتة بانغماسها فى العمل ، بل إلى حد ما تدابير ذات طبيعة نبوية . أن البناء خير من الإسعاف . والوقاية خير من العلاج . وأن الفاعليات التى تبذل فى وجود الإغاثة من الفقر وما يترتب على الفقر من إجهادات فكرية وأمراض جسمانية - وهنا تجدر الإشارة إلى أن فاعلياتنا الإحسانية الخيرية ، بما فيها منح الهبات للمؤسسات التعليمية ، هى فاعليات ذات مسببات نهائية كائنة فى الضائقات وانعدام الاطمئنان الاقتصادى - أقول أن هذه الفاعليات تشير ، بمنظار قاتم ، إلى مجتمع تهب مشاغله اليومية وعلاقاته الاستقلال والعيش الرغد لجميع الأفراد العاديين ، الذين يشتركون فى أعماله ، محتفظًا بالغوث للحالات الطارئة غير العادية ، ولا أجدرنى مضطربًا إلى التفكير فى الحوافز الشخصية لكبار المحسنين لأرى فيما يعملونه ، سجلًا توكيديًا ، لتدهور نظامنا الاقتصادى القائم .

ذلك أن العائق الرئيسى لخلق طرار من الأفراد ، يتميز دائمًا شكل

تفكيرهم ورغباتهم بالتناسق والإجماع مع الآخرين ، ويكون ميلهم إلى الاختلاط متميزاً بالتعاون في كافة الارتباطات والمشاركات الإنسانية ، إنما هو صمود من ذلك المظهر من الفردية القديمة التي تعرف الصناعة والتجارة بأفكار الربح المالى الذاتى . ومرة أخرى ، لماذا نجد هذه الحماسة لقيام التشابه الاقتصاسى ؟ لا أتصور أن السبب فى ذلك راجع إلى أن المطابقة ، كناية فى حد ذاتها ، تبدو كسباً عظيماً . لا بل يرجع السبب ، فى الأكثر ، إلى أن قسماً معيناً من المطابقة يهب الحماية والوقاية للجوانب المالية من نظامنا الراهن ، وقد تكتظ واجهة هذا النظام بما يصور هول التغير وبما يدعو لسيادة القانون والنظام ودعم الدستور ، بينما تكمن وراء ذلك الرغبة فى تأييد وديمومة ذلك النظام الذى يعرف المبادأة الفردية والقابلية الفردية بمقاييس النجاح المهنى فى تحقيق الربح .

وقد لا أغالى إن قلت أن الأهمية الكلية للفردية القديمة ، تقلصت الآن لتصبح مقياساً ، أو ميزاناً مالياً . والفضائل ، التى يفترض أنها ترافق الفردية البالية ، قد ينادى بها جهاراً ، لكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من البصيرة وحسن الإدراك ، لرؤية أن ما هو محبوب فيها ، يقاس فقط بعلاقته بتلك الفعاليات التى تسعى وراء النجاح العملى الموجه للنفع الذاتى . وهنا وجه السخرية فى دعوة «المذهب الفردى» فى العمل ، هذه الدعوة الملتحمة بكبت فردية التفكير والكلام . وليس فى استطاعة أحد أن يتصور ، تعليقاً ، أكثر سخرية ومرارة ، على أى مذهب معترف

به من الفردية ، من القول بأنها تربط النوع الوحيد من الفردية الخلاقة ،
وأعنى بها فردية الفكر ، بالحفاظ على نظام حكم يعطى الفرصة للأقلية
ليكونوا دهاء في تصريف أعمال الصيرفة المالية .

ويزعم بعضهم طبعاً ، أن فردية الانتهازية الأنانية الاقتصادية قد
أعطتنا مزية الرخاء المادى ، حتى ولو أنها لم تتمم تكييف القابلية ،
والثواب وانسجام المصالح المتباة به . ولا أرى من الضرورى أن أثير هنا
مسألة المدى الذى ذهب إليه ذلك الرخاء المادى . فليس بصحيح القول
بأن سببه الدافع هو الفردية المالية على الرغم من أنها كانت السبب فى
خلق ثروات ضخمة ، فهى لم تكن العامل فى خلق الثروة القومية . إن
لها حايها وأهميتها فى عملية التوزيع ، لا فى عملية الخلق الأساسية .
وفى هذا المجال كان الاستبصار العلمى النافذ فى التكنولوجيا الآلية أعظم
قوة منتجة . وفى أكثر الحالات كان المذهب الفردى الاقتصادى ، المفسر
بأنه طاقة وعمل مكرسان للربح الشخصى ، ملحقاً ، وغالباً ملحقاً طفيلياً
بحركة القوى العلمية والتقنية .

تبدل الميدان الذى تخلق فيه الفردية . والرائد ، على غرار ما وصفه
«كروترز» فى الفقرة التى سبق لى اقتباسها ، لم يكن فى حاجة ماسة
إلى أية أفكار تتجاوز حدود تلك التى انبثقت فى نفسه فى معالجته للمهام
المباشرة التى كان يقوم بها . وقد نجمت مشاكله الفكرية عن صراعه مع
قوى ذات طبيعة مادية ، فالفلوات الموحشة كانت حقيقة ماثلة أمامه ،

وكان عليه أن يذللها ، فاتصف طرار الشخصية التى تطورت من ذلك بالقوة ، والصلابة ، والجمال أحياناً كثيرة والبطولة حيناً . وكانت الفردية حقيقة لأنها توافقت مع الظروف . وإذا كان أولئك الرواد قد احتفظوا بما لا يتفق وحياتهم من الآراء التقليدية فى الدين والأخلاق ، فإن هذه الآراء تقلصت إلى الحد الذى لم تعد معه مؤذية . وفى الحق ، كان من السهل تفسيرها على أنها سند للقوى الدؤوب وعزاء للضعيف والم عاجز .

لكن الحالة تبدلت الآن ، فلم يعد ما يجب الاضطراع معه هو فلاة طبيعية موحشة ، وأصبحت مشاكلنا تنبع من أوضاعنا الاجتماعية وتتصل بالعلاقات الإنسانية أكثر من اتصالها بالعلاقة المباشرة بين الإنسان والطبيعة المادية . أما مغامرة الفرد ، إذا كان فى الأمر أية مغامرة للفردية ، ولم يكن فيه نكسة نحو القناعة الميئة والاستياء القانط ، فإنها تؤلف حاجزاً اجتماعياً لم يذلل بعد . وليس بالإمكان مواجهة المشاكل بأفكار ترنجل فى التو واللحظة . إذ أن المشاكل التى تحتاج إلى الحل ، عامة وليست محلية موضعية ، وهى تتعلق بقوى متشابكة تفعل فعلها فى جميع أنحاء البلاد ، فلا تتعلق بتلك القوى المقصورة على البيئة المباشرة التى يجابهها الإنسان . أن الأفكار التقليدية هى أكثر من أفكار نافلة غير ذات موضوع . بل أنها فى الحقيقة أعباء باهظة ، وعقبات رئيسية فى طريق تشكيل فردية جديدة متحدة متكاملة فى داخلها ، ولها وظيفتها

المعتوقة فى المجتمع الذى توجد فيه . وليس بالإمكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام جسيمع موارد العلم والتكنولوجيا ، فى ظل رقابة شديدة ، وهى الموارد التى ذلت القوى المادية فى الطبيعة .

وليس هناك من سيطرة جوهريّة على تلك الموارد والقوى ، لا بل أنها تسبّط علينا . أنها فى الحقيقة واقعة تحت سيطرتنا من الناحية المادية، فمصانعنا ، ومحطاتنا الكهربائيّة ومحطات قطاراتنا تشهد لحقيقة أننا قد توصلنا إلى هذا القسط من السيطرة . ولكن السيطرة على القوة بواسطة الآلة ليست سيطرة على الآلة بالذات . والتحكم فى طاقات الطبيعة ، عن طريق العلم ، لا يعتبر استخداما انضباطيا للعلم . فنحن لسنا حتى فى طريق الاقتراب من ذروة السيطرة والتحكم ، بل لا نزال فى بدايتهما الضعيفة ، ذلك أن السيطرة تتصل بالنتائج والأهداف والقيم ، ونحن لا ندير فعلاً القوى الفيزيائية الطبيعية لتحقيق أهدافنا المرسومة وفوائدها المرتقبة ، بل لا نحلم بإدارتها . وقد فاجأنا الآلة وباغتتنا ، وبدلاً من أن نوجد أهدافاً تتطابق مع إمكانياتها وطاقاتها ، بدأنا نحاول استخدامها فى تحقيق أغراض تعبر عن عصر ، كان التفكير فيه بالسيطرة على الطاقات الطبيعية على أى نطاق واسع من خيالات السحرة والمشعوذين . ولقد قال كلارينس ايريس : «لقد بدأت ثورتنا الصناعية ، كما يقول بعض المؤرخين بنصف اثنى عشرية (دريئة) من التحسينات الفنية فى صناعة النسيج ، واقتضانا الأمر قرناً لندرك أن أى شىء مهم عظيم قد جرى لنا كان يتعدى التحسين الظاهري فى الغزل والنسيج » .

ولست بقاتل ، أن أهداف الأيام الماضية وقيمها كانت حقيرة وتافهة ،
فى حد ذاتها . ولكنها تافهة بما يستعصى على التصور ، إذا ما قورنت
بالوسائل الواقعة الآن تحت تصرفنا ، هذا إذا كان لنا من الخيال الواسع ما
يحيط بمنافعها الكامنة ، بل أنها أسوأ من أن تكون مجرد تافهة ، أنها
مربكة وصارفة للاهتمام عندما يواجه الناس بالوسائلليات والوسائل
الفيزيقية ، التى تعمل بشكل أعمى ، فى حالة الافتقار إلى الهدف
الشامل والتخطيط المركز وتخطيط بنا خبط عشواء . وليس فى وسعى
الحصول على القناعة الفكرية ، أو المعنوية ، والجمالية ، من الفلسفة
المعترف بها كمحركة للحياة فى روسيا البلشفية . ولكنى على يقين من أن
مورخى المستقبل ، عندما يؤرخون أيامنا الحاضرة ، سيجمعون على
الإعجاب بأولئك ، الذين توفر لهم ، قبل غيرهم ، الخيال ليلدركوا أن
موارد التكنولوجيا يمكن أن توجه بطريق التخطيط المنظم لتخدم أغراضا
مختارة ، أقول سيجمعون الإعجاب إلى الدهشة من التحول الفكرى
والسبات المعنوى لشعوب أخرى ، كانت من الناحية التكنولوجية ، قد
سبقت الأولين بمراحل بعيدة .

وليس هنالك قرينة على شلل الخيال ، الذى تتمكن العادة والتورط
فى التفاصيل الفورية من إحداثه ، أعظم من الاعتقاد ، الذى ييثه بإلحاح
بعض من يفاخرون بذوق مرهف رفيع ، بأن الآلة هى ، فى حد ذاتها ،
مصدر متاعبنا . وبالطبع ، فإن الموارد الكامنة الضخمة تفرض المسؤولية ،

ومن الواجب تبين ما إذا كانت القدرة البشرية تستطيع الارتفاع إلى مستوى استخدام الفرص التي أتاحها لنا الآلة والتكنولوجيا . لكن لا شيء أكثر صيانية ومسحقا من الروحانية التي تضع المسؤولية على الآلة ، فالآليات تعنى خزانًا هائلًا من القوة . وإذا كنا قد سخرنا هذه القوة لخدمة الدولار ، بدلاً من تسخيرها لتحرير الحياة الإنسانية وإخصابها ، فذلك لأننا قد قطعنا بالبقاء داخل حدود أهدافنا التقليدية ؛ وقيمتنا ، بالرغم من امثلاكنا ، لأداة تحويلية ثورية . إن تكرار العقيدة القديمة للفردية ليس إلا دليلاً على اتحصارنا ضمن هذه القيود ، وإنى لأعتقد أن من غير المعقول أن يدوم هذا النوع الشاذ من إقرارنا بالانحطاط والنقص ، وعندما نبدأ فى السؤال ؛ عما يمكن لنا أن نعمله بالآلة لخلق وتحقيق القيم المتماثلة مع طاقتها الخلاقة ، وعندما نبدأ فى تخطيط منظم للحصول على هذه الفوائد، فإن فرداً جديداً متناسقاً مع حقائق العصر الذى نعيش فيه ، سيبدأ فى التكون .

وللثورة على الآلة ، على اعتبار أنها مصدر الشرور الاجتماعية عادة، أصل جمالى . ولكن أى رد فعل شبه فلسفى وأكثر إدراكاً يجد أن العلم الطبيعى هو المصدر ، وإذا لم يكن العلم نفسه هو مصدر تلك الشرور (هذا العلم الذى يترك لشأنه إذا حافظ على مقامه المتواضع) فإن مصدرها، هو موقف هؤلاء الذين يعتمدون على العلم كجهاز للكشف والإثارة . إن احتقار الطبيعة أمر يمكن فهمه تاريخياً على الأقل

على الرغم من أنه يبدو من قبيل التفاهة الإدراكية والملاحظة الأخلاقية أن نشعر بالزراية لمنبت وجودنا ولأوضاع حياتنا التي لا مناص منها . لكن الشيء الذى لا أستطيع فهمه أبداً ، هو رؤية الناس يخافون طريقة معالجة الطبيعة ويكرهونها . فكثيراً ما ترى العين أشياء قبيحة ، وكثيراً ما تقرف اليد أشياء فظيعة ، لكن المتعصب ، الذى يفتلح العين ويقطع اليد يعتبر متعصباً بالنسبة لما يعمل . وبوسع المرء القول بأن العلم هو امتداد للوسائل النظامية العضوية الطبيعية . وأنا لا أعنى هنا فقط مجرد الامتداد الكمي ، كقيام المجهر مثلاً بتضخيم قدرة العين المجردة على الرؤية ، بل أعنى إتساع التبصر والفهم ، عن طريق وضع العلاقات والتفاعلات قيد الرؤية . ولما كان علينا ، فى جميع الظروف ، أن نقارب الطبيعة بشكل أو بآخر ، وبطريق أو بغيره ؛ حتى ولو كان بطريق الموت ، فإننى أعترف بعجزى الكلى عن فهم هؤلاء الذين يعارضون فى مقارنة منظمة تنظيمياً أريباً ، لأن هذا هو العلم بعينه .

والطريقة الوحيدة ، التى تحملنى ، على فهم موقفهم ، بصورة يشوبها العطف ، هى أن أتذكر أن هناك فئة ، كانت تعرب عن افتتانها بالعلم ، بتشخيصه عند الكتابة ووضعها فى حروف كبيرة ، وكانت ترى فيه ، لا وسيلة للبحث فقط ، بل كياناً مغلقاً ، وغاية فى حد ذاته أيضاً ، إن لم نقل لاهوتاً جديداً ، ذا حقيقة مطلقة وفطرية تتميز بالاكتمال الذاتى . وخلق أن يبدو هنا أن إصلاح تفكيرهم الخاطئ ، هو أبسر من اعتناق

مذهبهم أولاً ، ومن ثم قلب عبادتهم إلى كفر وتجديف . فتقيض الطريقة الذكية ليس طريقة على الإطلاق أو أنها طريقة عمياء وحمقاء ، ولا شك أن العقل يصبح فى وضع غريب عندما يجد اللذة فى وضع «حدود للعلم» . لأن الحد الأسمى للمعرفة ، هو مجرد الجهل ، والغاية من تمجيد الجهل لا يمكن أن تدرك ، إلا إذا صدرت عن أولئك الذين يفيدون من إبقاء غيرهم فى جهل مطبق . وبالطبع ، فهناك حدود خارجية للعلم ، لكن هذا التحديد يكمن فى عجز أولئك الذين يستعملونه ، بينما يكمن روال هذه الحدود فى تقويم استعمالها لا فى إساءة استخدام الشيء المنتفع به .

إن هذه الإشارة إلى العلم والتقنية هى ذات موضوع ، لأن العلم والتقنية يؤلفان فى حياتنا القوى التى هى هامة قطعا ، وأن استخدام هذه القوى ، استخداما مشفوعا بفهم فحواها الذى هو فى حيز الممكن ، يمكن من إغداق كيان حى فاعل على فردية جديدة ، متجانسة مع حقائق العصر الراهن . ولما كان هناك الكثير من المستويات والعناصر فى كل من الفرد وعلاقاته ومؤسسته ، فلا يمكن بالتالى فهمها أو معالجتها بالجملة . وهكذا فلا بد من الحساسية التمييزية ولا بد من الانتخاب المتفحص . وفى هذا يأتى الفن ثمرة مثل هذا الانتخاب ، عندما يطبق تطبيقا موضوعيا ، والفن الذى تحتاجه أرومتنا الحاضرة لخلق طراز جديد من الفردية ، هو ذلك ، الذى يتمكن ، عن طريق إدراكه بأن العلم ، والتكنولوجيا هما

القوى المحركة فى عصرنا ، من تصور الثقافة الاجتماعية التوسعية التى يتحتم عليه أن يخدمها . ولا يهمنى كثيراً ، أن أصور الشكل الذى ستخذه هذه الفردية الصاعدة ، يضاف إلى هذا أننى حقيقة لا يمكن أن أرى طريقة لوصفها ، إلا بعد أن نخطو خطوات جديدة فى طريق إنتاجها . وفى هذا لا يمكننا البدء بمثل هذا التقدم إلا بعد أن تكف عن تأليب الفرد المندمج اجتماعياً على الفرد المنفرد ، وإلا بعد أن ننمى رقابة بناءة المخيلة لدور العلم والتكنولوجيا فى المجتمع الحقيقى . والعقبة الكادئة أمام هذه الرؤيا هى بقاء الفردية القديمة ، التى انخفضت قيمتها ، كما شرحت ، لتصبح استعمالاً للعلم والتكنولوجيا ، فى سبيل تحقيق أغراض ذات نفع مادى ذاتى . وإنى لأتعاجب ، فى بعض الأحيان ، إذا لم يكن هؤلاء الذين يتحسون بالعلل الراهنة ، والذين يوجهون ضربات انتقادهم إلى كل شئ باستثناء هذه العقبة ، مدفوعين بدوافع يفضلون فى عقولهم الباطنة ، أن يبقوها تحت مستوى الوعى والإدراك .

الفصل السادس

الإشترائية العامة أم الرأسمالية

سمعت محامياً أمريكياً بارزاً يقول ، ذات مرة ، أن الآراء الأمريكية القديمة حول المبادأة الفردية والكدح الفردى يمكن استردادها ، عن طريق إجراء تعديل من بضعة أسطر فى الدستور الاتحادى ، على أن يحظر التعديل كل الشركات المشتركة المساهمة ، وأن يسمح فقط للمسؤولية الفردية بوضع شرعى قانونى . ولقد كان هذا المحامى فى رأى ، الديموقراطى الجفرسونى الوحيد ، غير المزيف الذى قابلته فى حياتى ، إذ كان بالإضافة إلى هذا منطقياً ، لم يخدع نفسه ، بافتراض أن التعاليم الرائدة المتعلقة بالمبادأة الشخصية ، والكدح الشخصى ، والطاقة والجزاء ، يمكن الحفاظ عليها فى عصر رأس المال المتحد المجمع ، وعصر الإنتاج والتوزيع الكبيرين ، والملكية اللاشخصانية والملكية المفصولة عن الإدارة . فحياتنا السياسية تواصل ، مع ذلك ، تجاهل التبدل الذى طرأ ، إلا عندما ترغمها الظروف على الاهتمام به فى قضايا متفرقة .

وما زالت شائعة الخرافة القائلة أن الاشتراكية ، ترغب فى استخدام الوسائل السياسية ، لتوزيع الثروة بالتساوى بين جميع الأفراد . وأنها تعارض ، تبعاً لذلك ، فى نمو التكتلات والاتحادات بين البيوت الصناعية وتعارض التكتل التجارى على وجه العموم . فهى تعتبر ، بعبارة أخرى ،

نوعاً من الفردية المجزأة إلى كسور . وهذه الفكرة عن الاشتراكية ، هي من النوع الذى يحمله من لا يستطيعون ، بصورة طبيعية ، التحرر من التصور الفطرى للفرد كوحدة مستقلة ومنعزلة . ولقد كان «كارل ماركس» فى الحقيقة نبى عصر التجمع الاقتصادى . وإذا كان شبحه يرتاد المسرح الأمريكى فإنه لابد واجد ترضية مشروعة فى تحقيقنا لنبؤاته .

وفى تلك التكهّنات استهدى «ماركس» أكثر مما يجب من المعطيات الاقتصادية البسيكولوجية ، واعتمد أقل مما يجب على المسببات ، التكنولوجيا - تطبيق العلم على البخار والكهرباء والعمليات الكيميائية . أى إنه حاجج إلى أبعد مما يجب ، بالاستناد إلى ما ينسب إلى الرأسماليين من استيلاء مستمر على جميع القيم الفائضة التى يتتجها العمال - وفى هذا عرف الفائض بأنه كل ما يرقى فوق الحد الأدنى المطلوب لاستمرار حياتهم . ولم تكن لماركس أية فكرة ، بالإضافة إلى ذلك ، عن قدرة الصناعة المتوسعة على تنمية الاختراعات الجديدة من أجل تنمية احتياجات جديدة ، وأشكال جديدة من الثروة ومهن جديدة ، وكذلك لم يتصور بأن الأهلية الفكرية لدى طبقة أصحاب العمل ستكون أهلاً لإدراك الحاجة إلى دعم القوة الاستهلاكية بزيادة الأجور ، لتضمن استمرار الإنتاج ومرباحه . وهذا يفسر لنا لماذا لم تتحقق فى هذه البلاد نبوءته بقيام ثورة فى السلطة السياسية ، نابعة عن الشقاء العام الذى تقاسيه الجماهير ، ومؤدية إلى قيام مجتمع اشتراكى . ومع ذلك ، فإن

الموضوع الذى اثاره ، وهو علاقة الكيان الاقتصادى بالإدارة السياسية ، موضوع قائم بصورة فعالة ومؤثرة .

ويشكل هذا الموضوع فى الحقيقة الأساس الوحيد للقضايا السياسية الراهنة ، وقد صرح مستيع ، خير أريب ، للشؤون العامة فى واشنطن بأن جميع القضايا السياسية التى سمع النقاش يدور حولها فى العاصمة ، تعود ، أصلاً وكلية ، إلى مشاكل متعلقة بشوريع الدخل . فكل من الثروة والملكية وعمليات الإنتاج الصناعى والتوزيع ، نزولاً حتى تجارة المفرق عن طريق نظام المخازن ذات الفروع المتعددة ، لا يمكن ، فى الحقيقة ، تكييفها اشتراكياً بشكل مظهرى ، دون أن يكون لهذا التكيف عاقبته السياسية ، وهذا ما يشكل قضية أساسية يجب أن تواجهها الأحزاب الجديدة أو الأحزاب القائمة حالياً . إذ ما زالت هناك حيوية كافية فى الفردية القديمة تمكنها من وضع عراقيل جديدة أمام أى حزب أو برنامج يسمى نفسه بالاشتراكى . ولكن حقائق الوضع ستتمكن بمرور الزمن ، من السيطرة على المفاهيم التى تتمسك لأسباب تاريخية ، بالمعنى اللفظى . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، فإن فرص وحظوظ أى حزب فى الاعتماد على ما يعنيه اسمه ، هى فرص وحظوظ تافهة .

وهناك ناحية أخرى ، على جانب كبير من الأهمية هى أن السياسات الحالية لا تتجاهل ، الطبيعة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية . فالحزب الحاكم فى بلادنا ، قد نصب نفسه حارساً على الرخاء ، بل لقد

مضى إلى أبعد من هذا فتطوع بأن يكون مصدر الرخاء وخالفه . وقد تمكن ، تحت سشار هذا التنكر ، من الاندساس فى مخيلة عدد كاف من المواطنين والناخبين ، وهكذا يعود الفضل فى استمرار حكمه إلى أنه قرن نفسه بالرخاء وجعل الرخاء علماً عليه . ويقرر الشعور بالخوف عندنا انتخابات الرئاسة بصورة عامة ، إذ أن مئات الآلاف من المواطنين ، الذين يصوتون لمرشحين مستقلين أو لمرشحين من الديمقراطيين فى الانتخابات المحلية أو فى انتخابات الكونغرس السنوية الفرعية ، يعطون بانتظام أصواتهم للمرشح الجمهورى للرئاسة كل أربع سنوات ، وأنهم ليفعلون ذلك بسبب خوف غامض ، ولكنه مؤثر ، من أن يؤدى انتقال الرئاسة إلى الحزب الآخر ، إلى عرقلة حركة الآلة الصناعية والمالية الأمريكية بوضع العصا بين دواليبها . ويعم هذا الخوف وسيطر على العمال ، كما يشمل صغار التجار وأصحاب الحوانيت ولا شك أنه يؤلف بصورة رئيسية، المعين الذى يوفر للحزب الحاكم أسباب البقاء فى الحكم . إن كيانا الصناعى بأكمله هو من التعقيد والتواكل المترابط الدقيق بين أطرافه المتنوعة ، بحيث أن جمهرة الناخبين تجد من الخير لها احتمال المساوى ، التى قد تعانيتها حاضراً ، على أن تغامر بالإخلال بالصناعة عن طريق التغيير فى الحكم . وقد كان هذا هو العامل الحاسم فى نتائج انتخابات عام ١٩٢٨ حيث انتصر الجمهوريون ، على الرغم من تحريم المشروبات الروحية الذى لم يحظ بموافقة الرأى العام ، وعلى الرغم من قطيعة الكاثوليك للحزب .

وبالإضافة إلى كل هذا ، قدم الرئيس «هوفر» نفسه ، إلى مخيلة الشعب ، على اعتبار أنه شخصية تملك عقلية المهندس ، أكثر من امتلاكها لعقلية رجل السياسة ، وقد أثر هذا إلى حد بعيد فى الانتخابات. فلقد حققت الهندسة نتائج عظيمة ، واتضح انتصاراتها للعيان فى كل مكان ، ومنحتها المآثر التى صنعتها قوة السحر الذى يجتريه العجائب . وشعر شعبنا ، الذى سئم السياسة ، بطريقة نصف واعية ، إن مواهب المهندس ، وتجاربه وعقله ، ستأتى بالشفاء والنظام لحياتنا السياسية . ويستحيل أن نبين بالإحصاءات مدى قوة العوامل التى أتيت على ذكرها ، لكن الحكم على النقطتين ، ولا سيما الأخيرة منهما ، يجب أن تظل مسألة مفتوحة الباب للاجتهاد ، فالتعريف على الحزب الجمهورى ، بأنه حصن الرخاء ، أمر لا يمكن نكبرانه ، والرغبة فى تولى المهندس شئون السياسة هى من الانتشار بحيث يمكن على الأقل اعتبارها دلالة قائمة .

والرفاء إلى حد بعيد حالة ذهنية ، وكذلك وربما إلى مدى أبعد حالة ، الإيمان بها . ويترتب على ذلك أن الشك فى مدى اتساعها ليس بذى بال ، عندما يسير المد العقلى مع الفكرة جنبًا إلى جنب ، ومع أنه بالإمكان الاستشهاد بالأرقام لتبيان مشالب هذه الرفاء ومدى ما فيه من مأخذ ، ولإظهار مدى ما فى توزيع أسبابه الاقتصادية من إجحاف وعدم مساواة ، فإنه ما من فائدة من ذلك الاستشهاد . إذ ماذا يجدينا أن نعرف ،

أن أحد عشر ألف شخص ، أربى دخل الواحد منهم فى السنة على المائة ألف دولار ، قد استأثروا فى عام ١٩٢٧ بواحد من خمسة وعشرين من صافى الدخل القومى ؟ وماذا يفيدنا سرد الأرقام الرسمية التى تظهر أن عشرين فى المائة فقط من دخل هؤلاء الأحد عشر ألفا من المحظوظين جاء من رواتب وأرباح الأعمال التى قاموا بها شخصياً ، أما الثمانون بالمائة الباقية ، فقد جاءت من الاستثمارات ، وأرباح المضاريات ، والأجور وما شاكلها ؟ وإن مجموع مكاسب ثمانية ملايين من عمال الأجرة ، لا يزيد على أربعة أضعاف المبالغ التى تدعوها صراحة بيانات دوائر ضريبة الدخل بأنها «دخل غير منظورة» للأحد عشر ألف مليونير ، يحققونه دون أن يكاد يلاحظ ذلك أحد . يضاف إلى هذا كله ، أن الدخل من الاستثمارات فى الشركات المتجمعة المتحدة يزداد على حساب الدخل الناتج من المشاريع التى تدار إدارة شخصية خاصة . وإذا ما حاول إنسان أن يلفت النظر إلى هذا التباين الواضح ، اعتبر عمله قذفاً فى فرديتنا الوعرة ، ومحاولة لاستثارة الشعور الطبقي . وتبدى ، فى غضون ذلك ، قوائم ضريبة الدخل لعام ١٩٢٨ ، إن عدد الذين يربو دخلهم السنوى على المائة ألف دولار ، قد زاد فى سبع سنوات من سبع وستون شخصاً إلى خمسمائة ، منهم أربعة وعشرون فقط ، يزيد دخل الواحد منهم على العشرة ملايين دولار .

ومع ذلك ، يعنى ادعاء حزب سياسى ، السهر على الرخاء والرفاه،

قيامه بمسؤوليتهما ، وعليه فى المدى الطويل ، وبحكم ما فى النظام الحاكم من تطابق سياسى اقتصادى ، أن يقدم الحساب عن قيامه بهذه المسئولية . فعلى كبار السادة ، أن يعملوا شيئاً نحو التحسين والإصلاح . وهذا فى رأى محور مستقبل الوضع السياسى . وقد تبدأ مناقشة مستقبل التطور السياسى ، بالنسبة إلى علاقته بالصناعة المتحدة ، من حقيقة أن الصناعات التى كانت تعتبر فى الماضى ثابتة تجاريًا ، وكأسس لاقتصاد سليم ، تعاني الضائقة والكساد . ولعل نكبة الزراعة وصناعة الفحم والنسيج ، خير دليل على ذلك . كما أن عصر التوسع فى السكك الحديدية قد شارف على النهاية ، وأخذت تجارة البناء ، تسير سيرا مترنحا متقطعا . أما الوجه المقابل لهذه الحقيقة فهو أن الصناعات الآخذة الآن فى النمو ، هى تلك المتصلة بالتطورات التكنولوجية الجديدة والمستنبطة منها . ولو لم يجر هذا النمو السريع فى صناعة السيارات وبيعها ، وأجهزة الإذاعة والطائرات وما شاكلها ، ولو لم يقع التطور الحثيث فى الاستعمالات الجديدة للكهرباء والقوى الفائقة الطاقة ، فإن الرفاه فى السنوات الأخيرة ، ما كان خليقاً بأن يكون حتى حالة ذهنية - فقد نجم الحافز الاقتصادى ، إلى حد كبير ، عن هذا الاستخدام الجديد لرأس المال والعمال ، ووفرت الأموال الفائضة المستجرة من هذا الاستخدام أسباب بقاء سوق الأوراق المالية ، وغيرها من الأشكال والمؤسسات التجارية ناشطة العمل ، وفى الوقت نفسه سارعت هذه التطورات الجديدة فى تجميع الثروات المتضخمة وتركيزها .

ويبدو أن هذه الحقائق ، ستقرر مآل سياساتنا المقبلة . فحقيقة الكساد سبق لها أن أثرت في العمل السياسي بالنسبة للتشريع والإدارة . وهنا قد تتساءل ، ماذا سيحدث عندما تصبح الصناعات الجديدة بدورها متضخمة الرساميل ، فيعجز الاستهلاك عن مجاراة نسبة التوظيف فيها ، وتفيض قدرتها الإنتاجية على الحد اللازم ؟ فالتقديرات تقول أن هناك ثمانية مليارات من الوفر الفائض في كل عام . وهذا الوفر في نمو مضطرد . فإين سيجد رأس المال المتضخم هذا متنفساً له ؟ أن الانحراف به إلى سوق الأسهم المالية أو البورصة ، قد يعطى حلاً وقتياً ، لكن التضخم الناجم هو «علاج» يخلق مرضاً جديداً . أما الذهاب به إلى المؤسسات الصناعية لتوسيعها ، فسيؤدي إلى زيادة الفائض في الإنتاج . ويبدو لي أن المستقبل ، يخفى في طياته توسعاً في الإشراف السياسي لمصلحة المجتمع . فلدنيا الآن مثلاً «لجنة التجارة الداخلية بين الولايات» و «مجلس الاحتياط الاتحادى» ويجرى الآن إنشاء «مجلس إغاثة المزارع» ، وهو مشروع ذو طابع اشتراكى واسع النطاق يشرف عليه الحزب الذى يؤمن بالفردية . وهناك احتمالات إيجابية بخلق عدد أكبر من هذه المجالس فى المستقبل ، على الرغم مما قد يرافق إنشاءها من الشكاوي من البيروقراطية ، ومن إدعاءات أخرى تقول بأن الفردية هى مصدر رخائنا القومى .

وغر قضية التعريف الجمركية الآن ، فى مرحلة تبدل أيضاً ، فالصناعات القديمة ، التى لحق بها الكساد ، تصخب مطالبة بالعون

والمساعدة ، أما الصناعات «الفنية» فغير مكرثة بالمساعدة من الحماية الجمركية فى الحاضر ، وقد تزداد عدم اكتراث بها فى المستقبل ، بل قد تعادىها بسبب مصلحتها النامية فى تجارة الصادرات . ولم يتأثر تشكيل الأحزاب السياسية حتى الآن ، حقيقة ، بالتبدلات الاقتصادية ، باستثناء إنشاء كتل متمردة داخل الأحزاب القديمة نفسها . لكن هذه الحقيقة تخفى عن الانظار الحقيقة الكبرى ، وهى أن التشريع والإدارة اتخذت تحت ستار الأحزاب القديمة ، وظائف جديدة نتيجة للتأثير التجارى والمالى . ولعل أبرز مثل على هذا ، بالطبع ، محاولة استخدام الوكالات الحكومية ، والاعتمادات المرصودة من الأموال العامة ، لوضع الزراعة على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى للصناعة . وتزداد هذه القضية أهمية ، نظراً لأن المزارعين يؤلفون ذلك الجزء من السكان ، الذى ظل على ولائه وإخلاصه للفلسفة الفردية القديمة ، ولأن هذه الحركة الجديدة تحاول ، قطعاً ، ضمهم إلى مجال العمل الجماعى المتحد . ولا ريب أن سياسة استخدام الأشغال العامة ، كوسيلة للتخفيف من مشكلة البطالة ، فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية ، قرينة أخرى ، ولو أنها أقل أهمية ، على الاتجاه الذى يسير نحوه العمل السياسى فى حاضرننا .

أما موضوع ، ما إذا كانت الصناعات الجديدة ، ستسير فى نفس الدورة التى سارت فيها الصناعات القديمة ، التى غدت كاسدة الآن ، وإلى أى مدى ستبلغ فى سيرها ، من ناحية تضخم رأسمالها ،

واستفاضة قدرة إنتاجها ، وتحملها لتكاليف النقل تحملاً يزيد من أعبائها ،
فهذا بالطبع موضوع تخميني ، لكن الجانب السلبي من المناقشة يتطلب مع
ذلك الكثير من التفاوض . فمن المؤكد ، بصورة منطقية على الأقل ، أنه
إذا أصابها الكساد ، فإن عملية التدخل الرسمي والإشراف العام مستكررة .
وعلى كل حال ، فليس هناك ما يستثنى بصورة دائمة ، التدخل السياسى
فيما يتعلق بالشيخوخة والبطالة . ولعل النقص المزرى فى الإحصاءات
العامة والتحقيق الرسمي يتبلور ، بشكل بارز حالياً ، فى تشريد العمال
نتيجة للتطورات الفنية ، وفى خفض الحد الأعلى لسن العمل ، الذى
يمكن معه استخدام العمال ، استخداماً مريحاً ، وذلك بسبب العمليات
التسارعية فى الصناعة . أما البطالة ، على المقياس الذى توجد فيه الآن
« بصورة طبيعية » - دون أن نذكر شيئاً عما تصير إليه فى فترات الكساد
الدورية - فهى إقرار بانهايار الصناعة الفردية غير المنسقة ، والموجهة للربح
الذاتى . وقد يكون فى الوسع تجاهل عمال المناجم والزراعة ، لكن ليس
فى الإمكان تجاهل عمال المدن الصناعيين ، ومستكن الدلالة الأولى على
بعث حركة عمالية عدوانية تهجمية ، فى اشتداد مشكلة البطالة لتصبح
قضية سياسية ، ومستكون النتيجة ، توسعاً جديداً فى الإشراف الرسمي
العام .

لما كان التكهن السياسى مجازفة خطيرة فلن أجارف فى غوص
التفاصيل ، لكن التيارات الكبيرة والاساسية فى الحياة الاقتصادية لا يمكن

تجاهلها مدة طويلة ، إذ أنها تسير فى اتجاه واحد . وهناك دلائل متوفرة على أن الاتجاهات الرجعية ، التى تحكمت فى السياسة الأمريكية ، هى فى طريق الزوال . فبالإتوزيع غير العادل للدخل سيدفع إلى المقدمة استعمال سلطة فرض الضرائب لإعادة التوزيع عن طريق زيادة الضريبة على الدخل المتضخم ، وزيادة ضرائب الإرث على الموارث الكبيرة . ولا يمكن أن تظل فضيحة الاستيلاء بوضع اليد على المنافع المنتجة مشاعاً فى الأراضى غير المستثمرة مستورة إلى الأبد . أن الوضع فى ميدان الإنتاج والتجارة العالمين يقدح معان جديدة بالمرّة على اصطلاح «الحماية الجمركية والتجارة الحرة» . أما علاقة سوء إدارة البلديات والفساد بالمحابة الخاصة للمصالح والشركات الاقتصادية الكبيرة ، وعلاقة الحلف المعقود بهذا الشكل مع الإجرام ، فهى علاقة تزداد انكشافاً للأنظار . ولقد بدأت هيئات العمال المحلية تصبح أكثر تهرماً بسياسة الاستنكاف السياسى (الامتناع عن التصويت) ، وبمهزلة العمل بواسطة أحزاب تسيطر عليها المصالح المتضاربة . إن هذه الحركة تكديسية وتتطوى على تجميع شمل الكثير من العوامل ، المنعزلة عن بعضها حالياً ، تحت قيادة مشتركة . وعندما يصل الأمر إلى نقطة الانفجار ، فإن القضايا الاقتصادية ، تصبح جهاراً ، لا سراً ، مشاكل سياسية ، وسيصبح موضوع الإشراف الاجتماعى على الصناعة ، وعلى استخدام الوكالات الحكومية فى أهداف اجتماعية بناءة ، المحور العلنى للتضال السياسى .

لم أكرس فصلاً خاصاً لبحث الجانب السياسى من الوضع ، بسبب أنه من المفروض أن مقام التدخل السياسى القطعى فى حسم الانفصال الحالى فى حياتنا ، هو أمر أساسى ، فهذا التدخل هو من تحصيل الحاصل . ويتطلب الأمر قسطاً من التغيير النوعى المعين فى التشريع والإدارة من أجل توفير الأسباب التى يمكن فى ظلها أن تطرأ تغيرات أخرى بوسائل غير سياسية . وعلى كل فإن التأثير النفسى للقانون وللجدل السياسى هو تأثير هائل . أما التدخل السياسى فقد يؤمن إيجاد أنماط واسعة النطاق ، تنعكس تفاعلياً على تكون الآراء والمثل العليا المتعلقة بمختلف القضايا الاجتماعية . ومن الطرق السليمة التى تمكن الفرد، الضائع سياسياً بسبب فقدان الأهداف التى يستطيع أن يتجه إليها بولائه ، من استعادة التفكير المنظم ، تلك الطريقة الكامنة فى تفهم حقائق الصناعة والمال كما تعمل فى الحياة السياسية والعامة . ويعود الخمول السياسى الذى طبع أفكارنا سنوات طوالاً فى الماضى ، أصلاً ، إلى ارتباك عقلى ناشئ عن الافتقار إلى إدراك أية علاقة حيوية بين السياسة والشؤون اليومية . وقد تواطأت الأحزاب السياسية ، تواطؤاً حماسياً ، على الاحتفاظ بهذا الارتباك وعدم الواقعية . إن معرفة اتجاه سير الأمور وأسبابه توفر المادة التى يمكن منها تكوين الأهداف الثابتة للقصد والولاء ، ولا ريب أن رؤية السير الفعلى للأحداث ، بصورة واضحة ، تسير بنا إلى الصفاء الفكرى والنظام .

إن القيمة الأساسية للاستشهاد بالوقائع السياسية تكمن فى أن السياسات القائمة تجسد الاضطراب الاجتماعى القائم وأسبابه . أما ما جرى الاستشهاد به من ظواهر السيطرة الرسمية وتدخل الحكومة للإشراف على بعض أوجه النشاط العام فإنه قد وقع بصورة متفرقة* ، واستجابة لضغط الجماعات المتكوبة المبتلية ، التى هى من الضخامة بحيث تطلبت قوتها الانتخابية الاهتمام . ولكن تلك التدابير قد ارتجلت ارتجالاً لمواجهة مناسبات خاصة ، ولم يجر تبنيها كأجزاء من أية سياسة اجتماعية عامة . ونتيجة لذلك لم تطرح أهميتها الحقيقية على بساط البحث إنما اعتبرت من قبيل الاستثناءات الطارئة . أننا نعيش سياسياً دون أن نعد للغد عدته أو نحسب له حساباً . ومع أن القوى التجميعية التكتيلية هى من القوة بحيث تضمن الاهتمام بها والعمل وفق متطلباتها بين الحين والآخر ، عندما يفرض علينا طارئ من الطوارئ تلك القوى ومستلزماتها ، فإن اعترافنا بها لا يوحى إلينا باتباع سياسة مترابطة متتالية . فما زالت الفردية القديمة من الناحية الأخرى متأصلة بحيث تضمن الانقياد لها فى ظل المشاعر المشوشة ، بواسطتها وبواسطة الأقوال . وهى تصابر على البقاء إلى الحد الذى نستطيع معه الحفاظ على توهمتا بأنها تضبط تفكيرنا وسلوكنا السياسى . أما فى الواقع فإن الرجوع إليها يعمل على دوام الفوضى المنتشرة ، التى تستطيع فيها القوى المالية والصناعية ، المنظمة بشكل تكتلى اتحادى ، تحويل النتائج الاقتصادية بعيداً عن منفعة الكثرة ، لخدمة أغراض القلة وامتيازاتهم . لا أعرف حدثاً قريباً ومثيراً للاهتمام من

الناحية السياسية كإقدام الرئيس «هوفر» على عقد مؤتمرات صناعية بعد إنهيار بورصة العقود ١٩٢٩ . فهذا التدبير يدل على أشياء كثيرة ، منها ما هو حقيقى فعلى ومنها ما هو فى حدود الإمكان الذى تحيط به القتامة ويحتويه الغموض أنه يشير إلى الاضطراب الذى ينشأ إذ تواجه سانحة الضائقة الصناعية حزبا وحكومة أخذا على عاتقهما مسئولية الحفاظ على الرخاء ، عن طريق ادعاء الفضل فيه لنفسيهما . وأنه ليشير كذلك إلى أهمية الإيعاز والإيحاء فى تكيف نفسية الجماهير ، كما يدل على السلاجة فى الحياة الأمريكية . إن التعليم المسيحى هو الذى يسيطر على التفكير الأمريكى فى الشؤون التجارية ، ولذلك فقد تقع أشياء معينة وتبدو لنا كأنها لم تقع كرها ، إذا جردنا إلى الاعتقاد بأنها غير قائمة . إن تلك المؤتمرات تقيم الدليل كذلك على عادة قومية عندنا ، هى عادة انعدام التخطيط فى الشؤون الاجتماعية ، عادة إقفال باب الاسطبل ، ولكن بعد أن يكون الحصان قد سرق . ذلك أننا لم نفعل شيئاً إلا بعد وقوع الكارثة الاقتصادية التى كان كل الاقتصاديين ، باستثناء أولئك الاقتصاديين الملتزمين التزاما لا يروجى منه الفكاك بمبدأ «حقبة اقتصادية جديدة» ، يجزمون بأنها ستقع ولو لم يستطيعوا الجزم بالوقت الذى ستقع فيه .

ويتصل المعنى الأكثر غموضاً لهذه المؤتمرات بالتطورات المقبلة ، فمن الواضح أن إحدى مهام تلك المؤتمرات ، كان جمع أعمدة من الأرقام

لتؤلف حاصلاً حاسياً شديداً الوقع على مخيلة الجمهور ، وهل يثمر هذا إلا نتيجة نفسية وحسائية ؟ أن الإنسان المتفائل المستبشر قد يعتبرها بداية لتطبيق حقيقى للعقل الهندسى على حياتنا الاجتماعية فى صورتها الاقتصادية . وقد يقنع صاحب هذه الروح نفسه ، بأنها البداية فى قبول الصناعيين والماليين والساسة الأمريكيين ، المسئولية الاجتماعية على نطاق واسع . وقد يرى أيضاً ، عقب سلسلة من هذه المؤتمرات ، قيام مجلس اقتصادى دائم يتولى التنسيق التخطيطى للإنتاج الصناعى ، بل قد يمشى به التفاوض بعيداً ، فيتوقع مجئ زمن يجتمع فيه ممثلو العمال وأصحاب الأعمال على قدم المساواة ، لا سعيًا وراء الحصول على ضمان ، بالامتناع عن المحاولات الرامية لزيادة الأجور أو الامتناع عن الإضراب ، بل كعامل ، لا ينفصم فى المحافظة على تنظيم ضابط مخطط لاس رخائنا القومى .

لا يزال هذا الأمر طى الغيب وغير مضمون ، أما المؤكد ، فهو أن أية خطوة كهذه ، إذا نفذت ، ستشير إلى الإقرار بانتهاء الحقبة السياسية والاجتماعية القديمة ، وروال فلسفتها المسيطرة . ولو تمت الخطوة بالموافقة الطوعية ، والسمى الاختيارى عوضاً عن القسر الحكومى ، فإنها تكون منسجمة مع روح الحياة الأمريكية وعلى وفاق معها . ففى فرديتنا مثل هذا القدر من الحقيقة الصامدة . لكن النتيجة ، ستشمل حتماً إدخال المسئولية الاجتماعية فى نظام أعمالنا ، إلى الحد الذى يترتب عليه القضاء المحتوم

على صناعة تسائر بالربح المالى . وسيرمز إقامة مجلس للتنسيق والتنظيم ، يجتمع فيه قباطنة الصناعة والمال مع ممثلى العمال والحكومة ، لتخطيط الأنظمة للنشاط الصناعى ، إلى أننا قد دخلنا بصورة طوعية وبناءة إلى الطريق الذى تسير عليه روسيا السوفيتية ، مع ما يرافق سيرها من تدمير وإكراه . وبينما التدخل السياسى ليس أساسياً ، كما سبق أن قلت ، إلا أن تركيز الاهتمام على المسائل الحيوية والحقيقية ، كالإشراف الرسمى العام على الصناعة ، وشتون المال ، فى سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية سيكون ذا انعكاسات عاطفية وفكرية كبيرة . فلا يمكن لأى مظهر من مظاهر ثقافتنا ، أن يظل دون تأثير بذلك . فالسياسة وسيلة لا غاية . لكن التفكير فيها كوسيلة ، سيؤدى إلى التفكير ، بالغايات التى ستحققها . أنها ستحث التفكير إلى الطرق التى تؤدى إلى إقامة حياة ثرية ولائقة للجميع . وإذا فعل ذلك فإنها ستجدد الأهداف التوجيهية وتصبح خطوة مهمة فى طريق استعادة الفردية الموحدة .

حاولت أن أقدم عرضاً قصيراً للاحتتمالات التى ينطوى عليها الوضع السياسى بصورة عامة ، دون أن أعرض حجة أو نبوءة ذات اتجاهات سياسية معينة . لكن أى نوع من أنواع التجدد السياسى ، أما داخل الأحزاب القائمة أو بدونها ، يتطلب أولاً ، وقبل كل شىء معرفة إدراكية صريحة بالاتجاهات الحاضرة . ففى مجتمع يتجه بسرعة نحو الاتحادية نتمس الحاجة إلى فكر مشارك يهتم بحقائق الوضع ، ويرسم السياسات

لفائدة المجموع . وفى مثل هذه الحالة فقط ، يمكن للعمل المنظم ، القائم بالنيابة عن مصلحة المجموع ، أن يصبح حقيقة . فنحن فى وضع من أوضاع الاشتراكية ، ولنسمه بأية تسمية نريدها ، فلا أهمية فى أى اسم يطلق عليه عندما يتحقق . وقد أصبحت الحتمية الاقتصادية حقيقة لا مجرد نظرية ، لكن هناك فرقاً واختياراً بين حتمية عمياء مشوشة وغير مخططة ، منبثقة من أعمال موجهة للنفع المالى ، وحتمية نظورية منظمة ومخططة على أسس اجتماعية اشتراكية . أنه الفرق والاختيار بين اشتراكية عامة وأخرى رأسمالية .

الفصل السابع

الأزمة في الثقافة

^١ النقاش في حالة الثقافة الأمريكية وسوانحها طويل مستفيض ، لكن «الثقافة» كلمة غامضة . وبالنسبة إلى أحد معانيها ، فإنني لا أرى سبباً للتشاور . فالاهتمام بالفن ، والعلم والفلسفة ، ليس في طريق الزوال ، بل العكس هو الصواب . ولربما كان في الماضي أفراد متفوقون في المآتي والإنجازات ، ولكنني لا أعرف رمزاً في تاريخنا ، ظهر فيه مثل هذا العدد الضخم من الناس المشغلين عملياً بالجوانب التي تكمل حضارتنا ، كمنتجين ومتلوقين مقدرين لها . فهناك أكثر من أي زمن مضى اهتمام أشد حيوية ، وأوسع انتشاراً بالفكر وبالمناقشات النقدية ، وبكل ما يؤلف حياة فكرية . وكل من يرجع ببصره ، ثلاثين سنة أو أربعين إلى الوراء ، سيشعر بالفرق الذي خلقه جيل واحد . وما زالت الحركة في تقدم مستمر إلى الأمام فلا تنكفئ إلى الوراء .

ولا أجد سبباً يدعو إلى الخوف أو الذعر على الثقافة من حيث كونها تهدياً وتربية لعدد من الأشخاص ، ينمو باضطراب ولا يتناقص . لكن «الثقافة» معنى آخر أيضاً ، فهي تدلل ، على ذلك الطراز من الشعور والفكر الذي يميز شعباً أو حقبة ككل . وهي بالتالي صفة فكرية وروحية . وإذا ما تجاهلنا موضوع الارستقراطية الغامض ، ففي إمكاننا أن

نقول ، دون خوف ، من تناقض أو مغالطة ، أن درجة عالية من التهذيب الشخصى فى ذروة المجتمع ، يمكن أن تتعايش جنباً إلى جنب ، مع حالة خفيضة وغير لائقة من الثقافة ، كمظهر بارز من مظاهر الحياة الاجتماعية. ولعل المآتى الرائعة للقصة والموسيقى والتمثيل فى روسيا القيصريّة ، تشرح ما أعنيه شرحاً وافياً ، فالاشتغال بالتجارة والثروة لا يعتبر حاجزاً عائقاً فى وجه حضارة مزدهرة . وفى إمكان المرء أن يستشهد بحقيقة أن أرفع مرحلة من تطور الرسم الهولندى ، قد جاءت فى زمن توسع هولنـدة التجارى والمالى . وهذا ينطبق أيضاً على عصر بركلـيس وأوغسـطس واليزابيث . فقد كان سمو التهذيب الشخصى يتفق غالباً ، وربما عادة ، مع السيطرة الاقتصادية والسياسية للأقلية ، ومع عهود التوسع المادى .

ولا أرى سبباً يحول بيننا فى الولايات المتحدة وبين أن تكون لنا أيضاً عصور ذهبية للأدب والعلم . لكننا تعودنا التطلع إلى هذا «العصر» أو ذاك متميزاً بأسماء شخصيات عظيمة وإنتاج عظيم ، بينما ننسى أن نسأل عن جذور هذا الازدهار . أو ليس فى الوسع المناقشة فى أن الطبيعة الانتقالية لامجاد هذه العصور تبرهن على أن مسبباتها كانت متفرقة وعرضية ؟ وعلى أى حال ، يجب أن نتساءل ، عن نمو الحضارة الأهلية فى بلادنا . ففكرة الديمقراطية تحوى من الغموض ، بدون شك ، ما تحويه كلمة الارستقراطية ، لكن ليس فى وسعنا أن نتجنب مشكلة

رئيسية . فما لم يقم شعب ديموقراطى أصيل ، فى زمن صناعى لا يتطرق إليه الشك ، بخلق شىء أكثر من مجرد «عصر» من التهذيب الشخصى الرفيع ، فهناك ، شىء أكثر عمقاً من العجز فى حضارته . ومثل هذا العصر ، سيكون أمريكيا بالمعنى الطبوغرافى ، لا بالمعنى الروحى .

إن هذه الحقيقة تغدق أهمية على التساؤل الذى كثيراً ما يثار ، بشأن ما إذا كانت القوى المادية والآلية لعصر الآلة تستحق الحياة الأسمى . فمن ناحية واحدة ، لا أجد ، كما سبق وذكرت ، أى خطر مؤكد فى ذلك ، فيظهر الشعراء والرسامون والقصصيون وكتاب المسرحيات ، والفلاسفة ، والعلماء ، حتمًا ، وسيجدون جماهيرهم المعجبة بهم . لكن الحقيقة الفريدة المتعلقة بحضارتنا هى أنها إذا كانت ستخرج إلى حيز الوجود ثقافة مميزة لنا ، فعليها أن تتطور ، لا على هامش دعائم سياسية واقتصادية ، بل من داخلها المادى نفسه . وعليها ، أما أن تأتى من تحويل عصر آلى إلى نحو جديد من العقل والعاطفة ، أو لا تأتى مطلقًا . فتهديب طبقة تزين المظهر الخارجى لحضارة مادية ، سيعيد ما سبق أن حدث عدة مرات وبصورة عرضية فى الماضى .

والموضوع فى مثل هذه الحالة ، ليس مجرد أمر كمى ، أى أنه لا يتصل بزيادة عدد الأشخاص الذين سيشترون فى خلق الثقافة والعلم والتمتع بهما ، بل هو أمر كيفى . فهل فى وسعنا تحويل حضارة مادية صناعية إلى أداة مميزة تقوم بتحرير عقول جميع المشتركين فيها وتهذيب

عواطفهم ؟ ولا ريب فى أن الموضوع الثقافى هو مشكلة سياسية واقتصادية قبل أن يكون مشكلة ثقافية محددة .

ومن الشائع أن مشكلة العلاقة بين المدنية الصناعية والآلية ، وبين الثقافة هى أعمق المشاكل ، وأكثرها تعقيداً فى وقتنا الحاضر ، وإذا صدق الشارحون فى قولهم أن «الأمركة» هى فى طريقها لتصبح عالمية ، فإن هذه المشكلة ستغدو عالمية ، ولن تقتصر على بلادنا وإن كنا أول من يعانى منها . أنها تثير قضايا ذات أهمية فلسفية بالغة . ويتخذ موضوع العلاقة بين الرجل والطبيعة وبين العقل والمادة أهميته الحيوية فى هذا المحتوى ، وستتصور النظرية «الإنسانية» ، التى تفصل الإنسان عن الطبيعة ، حلاً لارتباكات العصر الاقتصادية والصناعية يختلف كلية عن «المذهب الإنسانى» لأولئك الذين لا يجدون ثغرة ثابتة أو خليجاً لا يمكن اجتيازه بين الإنسان والطبيعة . وستتجه النظرية الأولى إلى الماضى حنماً فى طلب التوجيه وتبذل الجهد لخلق نخبة مهذبة تعيش على أكتاف الجماهير الكادحة. أما النظرية الثانية ، فستضطر إلى مواجهة مسألة ما إذا كان باستطاعة العمل نفسه أن يصبح أداة للثقافة ، وكيف يمكن للجماهير أن تشترك بحرية فى حياة غنية بخيالاتها ولذاتها الجمالية . وهذه المهمة لا تفرض بدافع من «الإنسانية العاطفية» ، بل تكون خاتمة ضرورية للاعتقاد الفكرى بأن الإنسان ، مع كونه ينتمى إلى الطبيعة ، وأن العقل مع كونه يرتبط بالمادة ، فإن البشرية وذكاءها الجماعى ، هما السبيل الذى يوجه الطبيعة إلى إمكانات جديدة .

ويحكم الكثير من النقاد الأوروبيين بصراحة على الحياة الأمريكية على ضوء ازدواجية المادة والروح ، ويستنكرون أولوية الناحية الفيزيائية المادية كفاضية على أية ثقافة . لكنهم يفشلون فى رؤية عمق ومدى مشكلتنا التى هى مشكلة جعل المادة أداة فعالة فى خلق حياة فكرية وفنية ، ويشغل كثير من النقاد الأمريكين للوضع الحاضر باستتباط الطرق للخلاص والفرار . فيهرب بعضهم إلى باريس وفلورنسة ، وبعضهم الآخر يهرب بخياله إلى الهند واثينا والعصور الوسطى ، أو عصر أميرسون فى أمريكا وعصر ثورو وملفيل . فالفرار حل عن طريق التهرب ، أما العودة إلى ازدواجية تتألف من أسس ثقيلة من المادة ، تشاد عليها واجهات مزخرفة زخرفة روحية ، فهى أمر مستحيل قطعاً ، إلا على أساس عقوبة الحرم السياسى الروحية لأولئك الذين قدر عليهم أن يكذبوا ، بصورة آلية ، بالآلة .

ويشهد نظامنا التربوى على وجوب الوصول إلى حل للمشكلة الثقافية بطرق اقتصادية . فليس هناك من شعب فى العالم ، التزم عملياً بالتدريس العام الشامل كشعب الولايات المتحدة . ولكن ماذا يستهدف نظامنا ؟ وما هى الغايات التى يعمل من أجلها ؟ فليس فى وسع أحد أن ينكر ، أن نظامنا بمنح الفرصة للكثيرين ، الذين ما كان بوسعهم الحصول على التعليم بدونه - وهو أيضاً ، الوسطة المستعملة فى عمليات

الصهر واللحام التى تعتبر شروطاً لازمة فى خلق عقل يشكل طراراً مميزاً من الثقافة . لكنها شروط ليس إلا . وإذا كان نظام التعليم العام عندنا ينتج فقط المادة الإنسانية الكفء التى تطعم وتغذى الصناعة أو تنتج غذاء الرعوية (المواطنة) فى دولة تسيطر عليها الصناعة المالية ، كما انتجت مدارس أخرى قسماً أخرى المادة الغذائية للمدافع ، فإن هذا النظام لا يساعد على حل مشكلة تشييد ثقافة أمريكية ذات مميزات . إنما يزيد من خطورة المشكلة .^(١) ذلك أن ما يمنع المدارس من أن تقوم بوظيفتها التعليمية بحرية هو على وجه التدقيق الضغط - وأكثره على وجه التأكيد ضغط غير مباشر - الناجم عن دافع الربح المالى فى نظامنا الاقتصادى . وهذا الموضوع ، أوسع من أن أتمكن من تناوله بالبحث هنا ، لكن السمة المميزة لجماعات الطلاب الأمريكين ، فى مدارسنا العالية ، هى نوع من عدم التضجج الإدراكى ، الذى يعود فى الأصل إلى العزلة الفكرية الراسخة ، على الرغم من وجود بعض العناية الحرة ، ولكن غير المكثرة ، فى المدارس ، بإفهامهم المشاكل الاجتماعية لحضارتنا . ويقوم الدليل المثالى أيضاً فى تدريب المهندسين ، فقد أشار ثورستين فيبلين - وغيره ممن تبعوه فى رأيه أيضاً - إلى المركز الحساس الذى يحتله المهندس فى نشاطنا الصناعى والتكنولوجى . أجل أن المدارس الهندسية تقدم تدريباً فنياً ممتازاً ، ولكن أين هى المدرسة التى تهتم اهتماماً منظماً بالوظيفة الاجتماعية للمهنة الهندسية وبما تنطوى عليه من احتمالات ؟

وأنا أشير إلى المدارس عند الحديث عن مشكلة الثقافة الأمريكية لأنها الوسائل الرسمية لإنتاج هذه الاتجاهات العقلية ، ولإنتاج طرق الإحساس والتفكير ، التى هى زبدة الثقافة المميزة ، لكنها - أى المدارس - ليست القوة التكوينية القاطعة ، وإنما المنظمات الاجتماعية ، والاتجاهات الحرفية وطابع التربيّات الاجتماعية ، هى المؤثرات الأخيرة المسيطرة فى تشكيل العقول وتكييفها . ويلزم عدم النضوج ، الذى تغذيه المدارس ، الطلاب بعد خروجهم إلى الحياة نفسها . وإذا كنا نحن الأمريكيين ، نظهر ، إذا ما قورنا بغيرنا من شعوب البلاد الأخرى التى اتبعت لها فوائد الدراسة العالية ، نوعاً من الصيبانية ، فذلك لأن مدارسنا تتجنب ، على العموم ، الدرس الجدى للمشاكل العميقة فى الحياة الاجتماعية . أن العقل ، لا يمكن أن ينضج إلا باستقراء الحقائق ، وكتيجة لذلك ، فإن التعليم المؤثر ، الذى يترك طابعاً فى الشخصية والفكرة ، يظهر عندما يأتى الخريجون للإسهام فى نشاط جمعية تضم الراشدين ، وتضع توكيداً مبالغاً فيه على العمل ونتائج النجاح فيه . ويكون هذا النوع من التعليم فى أحسن حالاته ، وحيد الطرف متحزباً أنه يعمل ليخلق «العقل العملى» الأخصائى ، وهذا يتبدى بدوره فى أوقات الفراغ كما فى العمل نفسه . ، ويرجع السبب فى وصفه بأنه وحيد الطرف إلى عدم التطابق المفجع بين الدراسة السابقة والحقائق المسيطرة على حياتنا الاجتماعية . أن هناك القليل من الاستعداد ، للحث على إبداء مقاومة شديدة ، أو نقد

تميزى ، وكذلك القليل من الرغبة فى توجيه القوى الاقتصادية نحو دروب جديدة .

ولهذا ، فإذا كنت قد اخترت أمر التعليم أو التربية ، ليكون موضع عناية خاصة ، فذلك لأن التعليم ، فى معناه الواسع ، من حيث تشكيل الاتجاهات الأساسية للإدراك والرغبة والتفكير - مترابط تمامًا مع الثقافة فى معناها الاجتماعى الشامل ، ولأن التأثير التعليمى للمنظمات السياسية والاقتصادية ، هو فى التحليل الأخير ، أكثر أهمية من نتائجه الاقتصادية الفورية . والفقر العقلى ، الناجم عن التواء عقلى منحرف ، هو أكثر أهمية من الفقر المادى . وهذا لا يعنى تجاهل الصعوبات المادية القائمة ، لكنه إشارة إلى تعذر الفصل فى الظروف الراهنة بين النتائج المادية وتطور العقل والشخصية . فالفقر من ناحية ، والثراء من ناحية أخرى ، هما عاملان فى تقرير ذلك الأساس النفسى والروحى الذى يعتبر منبع الثقافة المكتسبة ومقياسها . ولا اعتقد أن هناك ، على سبيل المثال ، أمراً أكثر تفاهة صيانية ، من محاولة إيصال التمتع بالفن والجمال من الخارج للجماهير التى تعمل فى أبشع الأجواء ، والتى تترك معاملها القبيحة الشكل ، لتذهب عبر شوارع قائمة تبعث الغم ، لتأكل وتنام وتمضى فى حياتها العائلية فى بيوت قلرة وخفيضة . وأن ما يبدىه الجيل الطالع من اهتمام بالفن والجمالية لدليل مشجع على نحو الثقافة ، فى أضيق حدودها ومعانيها ، لكن هذا الاهتمام سينقلب إلى تهرب من الواقع ، إلا إذا

تطور إلى اهتمام يقط بالأحوال التى تقرر المحيط الجمالى للجماهير
الغفيرة، التى تعيش الآن وتعمل وتلهو فى أجواء ترغمها على الانحطاط
بأذواقها وتعلمها ، بصورة غير واعية ، وعلى اشتهاى أى نوع من أنواع
المتعة ، طالما كان رخيصاً و «مثيراً» .

أن من مهمة علماء الاجتماع والنفس ، وكتاب القصة والمرحبة
والشعراء أن يعرضوا النتائج التى يجرها نظامنا الاقتصادى الراهن على
أذواقنا ورغباتنا ، وقناعاتنا ومقاييس القيم عندنا . ولا يمكن لمقالة كهذه
أن تقوم بهذا العمل الذى يتطلب العديد من المجلدات . لكن فقرة واحدة
تكفى للفت النظر إلى حقيقة أساسية واحدة ، وهى أن معظم هؤلاء
المنشغلين فى العمل الخارجى لإنتاج السلع الاقتصادية وتوزيعها ، لا
يسهمون ، لا تخيلياً ولا عقلياً ولا عاطفياً ، فى توجيه الأعمال التى
يشتركون فيها بدنياً .

وقد أشرت فى فصل سابق إلى وجود تقييد معين مفروض على
الاتحادية التكتلية ، ويكمن هذا التقييد فى أن تنظيم الاتحادات الاقتصادية
قد تم بطريقة تستثنى معظم عمالها من الاشتراك فى إدارتها ، بحيث
ينعكس إخضاع المشاريع للربح المالى ، فى جعل العمال «يداً» ليس إلا ،
فليس هناك من حاجة لتشغيل قلوبهم وعقولهم . أنهم ينفذون الخطط
التي لا يضعونها ، والتي يجهلون معناها والقصد منها ، باستثناء أنها
تؤمن الربح للآخرين والأجر لهم . ويتطلب إيضاح نتائج هذه الحقيقة ،

على عقول أفراد الجماهير ، التى لا حصر لها ، وتجاربهم ، العديد من المجلدات أيضاً . لكن هناك تحديداً للفرص ليس فى الوسع نكرانه . وتعوج بفضل أعمال هذا التحديد الأدمغة وتفسد وتندعم تغذيتها ، مع أن الأدمغة هى المصدر الدائم لتغذية الروح . وتحقق فكرة الفلاسفة عن الفصل التام بين العقل والجسم ، فى ألوف العمال الصناعيين ، وبتج عن تحقيقها أجسام قانطة خائرة وعقول فارغة معجوجة .

وتوجد أمثلة هنا ، وهنالك ، على الآثار العقلية والمعنوية التى تنجم وتزايد ، عندما يستطيع العمال استخدام أحاسيسهم ومخيلتهم بالإضافة إلى عضلاتهم ، فى ما يعملونه . لكن ما زال من المستحيل التكهن تفصيلاً بما قد يحدث ، إذا ما ظهر نظام للإشراف التعاونى على الصناعة، يستعاض به بصورة عامة عن النظام الحالى القائم على أساس العزل أو الفصل . على أنه سينجم عن ذلك تحرير هائل للعقل ، وإذا ما تحرر العقل ، فسيوفر له التوجيه الدائم والغذاء المستمر . ويمكن أن تخلق الرغبة فى المعرفة المذكورة ، مادية واجتماعية ، وأن تجزى كذلك ، وسيصار إلى نشدان المبادأة والمسئولية وسيتم الوصول إليهما . وقد لا يجوز للمرء أن يتكهن بأن النتيجة الفورية ستكون ازدهاراً لثقافة اجتماعية مميزة ، لكن فى استطاعته أن يقول ، دون تردد ، أننا سنحصل على تهذيب شخصى لطبقة معينة ، لا على ثقافة أمريكية مميزة ، إلا إذا تحقق هذا الشرط . ويستحيل على مجتمع ، رفيع التصنيع ، إدراك تفوق

عقلى ، سام وواسع النطاق ، بينما تستثنى الجماهير من فرص استعمال الفكر والعاطفة فى مهنها اليومية . أن التناقض هو من الضخامة والشمول بحيث يجعل الوصول إلى نتيجة مرضية ، أمراً ميثوساً منه . فعملينا أن نستخلص ثقافتنا العامة من حضارة صناعية . ونعنى هذه الحقيقة ، أن على الصناعة نفسها أن تصبح قوة ثقافية وتربوية بالنسبة إلى العاملين فيها . والتصور بأن العلم الطبيعى يضع إلى حد ما تحديداً للحرية ، مخضعا الناس إلى ضرورات معينة ، ليس فى حد ذاته نتاجاً أصيلاً للعلم . وكما أن الفكرة الشائعة تقول بأن الفن مظهر من مظاهر الترف والكماليات ، وأن مكانه اللائق هو فى المتاحف وصالات العرض ، فإن فكرة الأدباء (بما فيهم بعض الفلاسفة) بأن العلم جو ناجم عن كيان الطبيعة المادى ، هى أيضاً انعكاس للأحوال الاجتماعية ، التى يطبق فيها العلم تطبيقاً من شأنه ألا يودى إلى الاثمار المادى . أن المعرفة تؤثر فى الآلة وفى عقول مديريها الفنيين ، ولكنها لا تعمل فى عقول الذين يعملون بالآلات ، والجبرية المزعومة للعمل ، هى فى الحقيقة ، جبرية للنظام المالى الذى يستخدم فيه العلم .

وإذا كنت قد اكدت من التأكيد على تأثير العلم فى العمال المأجورين ، فليس هذا بناجم عن أن نتأمله ليست على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة إلى القلة الذين يتمتعون الآن بالمكاسب المادية للنظام ويحتكرون إدارته والسيطرة عليه . وما لا شك فيه أنه سيكون دائماً ،

هناك ، قادة يلعبون دوراً أكثر نشاطاً وأهمية فى التوجيه الفكرى للمشاريع الصناعية الكبيرة . ولكن ما دام الاهتمام بالتوجيه للربح المالى أكثر منه للنفع الاجتماعى ، فإن النمو الفكرى والمعنوى الناجم سيكون دائماً وحيد الطرف ، ومنحرفاً ، وستكون النتيجة الخسيرة للإشراف التعاونى المشترك على الصناعة، ماثلة فى الإقرار بأن النفع النهائى والاستهلاك هما ميزان التقييم ، والتقرير والتوجيه . وعندما تصبح وجهة نظر الاستهلاك هى العليا فى الصناعة ، فإن الصناعة ستصبح مشاعة . ولا أرى وسيلة لتأمين تكييفها تكييفاً اشتراكياً حقيقياً ، إلا إذا نظر إلى الصناعة ، ووجهت توجيهها يتفق مع رأى المتفع والمتفع بالخدمات والسلع ، وهو المستهلك ، فعندئذ ستحكم القيم الإنسانية بالقيم الاقتصادية . يضاف إلى هذا ، أنه طالما بقيت الوسائل مفصولة عن الأهداف البشرية ، (وأعنى بها العواقب المترتبة على الحياة البشرية) فإن «القيم المستعملة» ستسيطر عليها قيم التبادل أو قيم البيع ، بحيث تصبح الأخيرة مفسرة للأولى . وبكلمة أخرى ، ليست هناك الآن مقاييس متماسكة للقيم الاستهلاكية . فالثروة . كما قال «راسكين» بقوة وعنف ، تضم من البؤس بقدر ما تضم من الرفاء . وعندما تصبح القيم المستعملة ، غاية الصناعة ، فستلقى نقداً ومغصاً ، ليس لهما من أساس حالياً غير التحريض والتهديب الأخلاقى الخارجى . أما الإنتاج فى سبيل الربح الفلتانى فيعنى أن أى نوع من الاستهلاك يكون موضع تنشيط سيؤدى إلى الربح الشخصى .

وليس فى الإمكان تنمية العقل والشخصية بمعزل عن تحمل مسئولية تنمية موزونة مستقرة . ويجب فى مجتمع مصنع أن ترتبط المسئولية إلى الحد الأعظم بالصناعة ، بالنظر إلى أنها ستتمو بصورة مباشرة عن طريق الصناعة ، حتى ولو كانت لأناس لا يعملون فيها . وكلما كان التحسّس بالعواقب الاجتماعية أوسع وأعم - أى الشعور بتأثير ذلك فى التجربة الحياتية للمستهلك - كان إدراك هؤلاء ، الذين يتبأون مركزاً متقدماً فى توجيه الصناعة ، أكثر عمقاً و يقيناً وثباتاً . وقد يخرج المجتمع ، المشبع بالتصنيع ، طبقة من الأشخاص ، المهذبن تهذيباً عالياً ، على ضوء المعنى التقليدى للتهذيب ، ولكن سيظل هناك دوماً شيء هزيل ورقيق فى ثواب هذا التهذيب ، إذا كان يدور بمعزل عن التيارات الرئيسية للعمل الذى تشترك فيه الرغبة مع الفكرة . وما دام أن المخيلة مهتمة ، بصورة رئيسية ، بالحصول على النجاح المالى والتمتع بتأنيجه المادية ، فإن طراز الثقافة سيتطابق مع هذه المقاييس .

ظل تطور العقل وثمراته الثقافية ، فى كل مكان وزمان ، مفترن النمو وملتحماً بالمجالات التى يزاوّل فيها التفكير العقلى ويطبق ، وهذه الحقيقة هى التى تحدّد مشكلة خلق حضارة من شأنها أن تكون حضارتنا المميزة لنا . ويمكن للتهرب من التصنيع ، على أساس أنه غير جمالى ومتوحش ، أن يحرر انتصاراً ولكنه مصطنع ومحدود القيم . ولا ريب أنه لتصوير ناقد ساخر ومسخيف ، أن نفسر مثل هذه البيانات وكأنها

تعنى أن العلم يجب أن يكرس نفسه بصورة مباشرة لحل المشاكل الصناعية ، أو أن الرسم والشعر يجب أن يجدا مادتهما فى الآلة وفى عملياتها ، فليست القضية قضية إسدال المظهر المثالى على الأحوال الراهنة بمعالجة جمالية ، بل قضية اكتشاف الأحوال التى يمكن فيها للإنتاج الجمالى الحيوى ، والتقدير الجمالى ، أن يجريا على مقياس اجتماعى واسع وقضية محاولة تحقيق تلك الأحوال .

وينطبق هذا الأمر على العلم أيضاً ، فالموضوع بالنسبة إليه ، ليس فى وجوب اعتبار هذا التطبيق العلمى أو ذاك تطبيقاً مستمداً من العلم ، إذ لدينا حتى الآن الكثير من هذا الذى نتحدث عنه . بل هو موضوع اعتراف من جانب علماء البحث بالمسؤولية الإدراكية وموضوع أن يفسحوا فى وعيهم مجالاً لإدراك حسى ، لمدى ما فعله العلم واقعياً ، بواسطة تكنولوجياته التى هى ندى له ، فى جعل العالم والحياة على ما هما عليه الآن . وقد يتجع هذا الإدراك الحسى بإثارة مسألة ما يمكن للعلم أن يقوم به فى إيجاد عالم ومجتمع من صنف آخر . وسيكون مثل هذا النوع من العلم ، على طرفى نقيض مع نظيره المفهوم على أساس أنه مجرد واسطة إلى أهداف صناعية خاصة . وسيضم بالطبع ، فى محتواه ، جميع النواحي التكنولوجية للعلم الأخير ، ولكنه سيهتم أيضاً بالإشراف على آثارها الاجتماعية . ولا ريب أن مجتمعاً إنسانياً يستخدم الطريقة العلمية والذكاء ، بكل ما لديهما من معدات وأجهزة لتحقيق نتائج إنسانية ،

ميسد الحاجة إلى علم يقوم على أسس إنسانية ، لا مجرد أسس فيزيقية أو فنية . أن «حلول» مشكلة العلاقة بين المادى والروحى ، وبين المثالى والواقعى ، هى حلول تصورية ، أو على أكثر تقدير حلول تكهنية ، إلا إذا جعلت الظروف المادية مثالية عن طريق إسهامها فى النتائج الثقافية . فالعلم وسيلة قوية لاسترواح متحرر ، والفنون ، بما فى ضمنها الإشراف الاجتماعى ، هى نعيمها ولذتها .

ولا اعتقد اننى أحمل رأياً مبالغاً فيه عن النفوذ الذى يتمتع به من نسميهم «بأهل الرأى» من الفلاسفة المحترفين وغيرهم ، ومن النقاد والكتاب ، ومن الأشخاص المحترفين بصورة عامة ، والذين يهتمون بالأمور التى تجرى خارج نطاق أعمالهم المباشرة . لكن مركزهم الحالى ليس مقياساً على إمكاناتهم . فهم الآن متفرقون مشتتون فكرياً ، وهذه الحقيقة هى جانب مما دعيت به باسم «الفرد الضائع» . ويرافق هذا الانحلال الداخلى ، بالضرورة ، فاعلية اجتماعية ضعيفة . ويعود السبب فى هذه الفوضى ، أكثر من أى شىء آخر ، إلى التراجع المعنوى ، وإلى عدم مواجهة حقائق المجتمع المصنع ، وسواء أكان التأثير النهائى لتجمعات المفكرة أو المدركة كبيراً أو صغيراً ، فإن الحركة الحافز ستنبع منها . والدراسة الانتقادية الواعية لحالة المجتمع الراهنة من ناحية مسيبياتها ونتائجها ، هى شروط أولى لإظهار أفكار بناءة . ومن أن تكون الحركة منظمة ، حتى تكون فعالة ، ولكن هذا الشرط لا يتطلب خلق تنظيم

رسمى شكلى ، بل يتطلب أن يسيطر التحسس بالحاجة والفرصة على عدد كبير وكاف من العقول . وإذا ما تحقق هذا ، فإن نتائج تحقيقات قادة الحركة ستطور إلى قضية عامة .

وكثيراً ما تعرض وجهة النظر هذه ، على أنها نداء فعلى إلى أولئك العاملين فى حقول البحث والدراسة بالتخلى عن دراساتهم ومكتباتهم ، ومختبراتهم والاشتراك فى أعمال الإصلاح الاجتماعى . على أن هذا العرض ، هو رسم تشويهى هائى . فليس المطلوب هجر التفكير والدراسة ، وإنما الإكثار من التفكير ومن الدراسة العميقة . ويعادل «الإكثار» التوجيه الواعى للفكرة والدرس ، وهكذا لا يكون إلا عند إدراك المشاكل حسب أهميتها وإلحاحها . وقد احتل «الكاتب» والسكرتير فى الماضى ، إذا كان لنا أن نصدق التاريخ ، مراكز ذات تأثير كبير ، إن لم نقل ذات رفعة وصيت . ففى مجتمع تزعمه قادة عسكريون سياسيون أميون ، ليس هناك ريب فى أن الكتاب وأمناء السر قد قاموا حتماً بالكثير من التفكير والتفاوض الذين يمتدح الآن من أجلهما القادة العظماء .

أن مثقفى العصر الحاضر ، هم أبناء أولئك الكتبة ، لكنهم فى المظهر الخارجى ، قد تحرروا وأخذوا مراكز مستقلة لهم ، لم تكن متوفرة فى الماضى ؛ أما إذا كانت فعاليتهم الواقعية قد زادت أيضاً بصورة مماثلة ، فهذا أمر مشكوك فيه . وقد حصل هؤلاء ، إنى حد ما ، على حريتهم بنسبة بعدهم عن مواقع العمل ، وإذا كانت هناك صلة أكثر وشاجة ،

فهى لا تعنى ، واكرر هنا ، التنازل عن عمل التفكير ، حتى التخلى منه ، سعياً وراء الاشتغال بما يسمى بقضية عملية ، كما أنها لا تعنى أيضاً تركيز الفكر وتكثيف نوعيته وكيفيته ، عن طريق إيجاد صلة بينه وبين القضايا ذات المعانى العجيبة الهائلة .

وانى لا أشك فى جميع المحاولات الرامية إلى إقامة نظام تصاعدى من القيم ، لأن نتائجها تبرهن ، بصورة عامة ، على عدم إمكان تطبيقها وعلى كونها تجريدية مبهمه ؛ ولكن هناك فى كل وقت تصاعداً من المشاكل ، إذ توجد قضايا تسند غيرها وتكيفها ، وليس فى مكنة شخص واحد ، أن يستنبط حلاً إنشائياً لمشكلة تكيف الحضارة الصناعية إنسانياً ، ووضعها هى وتكنولوجياها فى خدمة الحياة البشرية . وهى مشكلة تعادل ، مرة أخرى بالنسبة إلينا ، مشكلة خلق ثقافة حقيقية . ولكن التوجيه العام للمسمى الفكرى الجدى ، بواسطة استيعاب الوعى للمشكلة ، يمكن مجموعة من الأفراد على الأقل ، من استرداد وظيفة اجتماعية وهكذا يعثرون مجدداً على أنفسهم . أن شفاء ذوى المواهب الفكرية الخاصة وذوى الاستعداد الخاص من علتهم الاجتماعية المتمكنة منهم ، هو على الأقل ، خطوة أولى فى حركة إعادة بناء أكثر شمولاً ، من شأنها أن تستخرج الوحدة والانسجام من الاضطراب والفوضى .

ولا أود أيضاً أن تفسر ملاحظاتي عن الهروب والانسحاب على أنها تعنى مجموعة خاصة من الأشخاص ، فهروب أفراد معينين هو دلالة على

انعزالية العلم القائم والذكاء والفن ، وإذا ما عممنا فى حديثنا ، فإن
الهوة الشخصية التى تفصل العامل المثقف عن الأجير ، هى دلالة ترمز
للتجزئة العميقة بين الوظائف ، كما أنها من الملامات المميزة لهذه
التجزئة التى هى انفصام بين النظرية والتطبيق فى العمل الفعلى . وتأثير
هذا الانفصام عميت للثقافة من هذه الناحية ، كما من الناحية الأخرى ،
وهو يعنى أن ما ندعوه بثقافتنا سيظل ، ويقسط أوفر ، بمثابة استمرار
للتقاليد الأوروبية الموروثة ، كما يعنى بأنها لن تصبح أهلية محلية ، وإذا
صح ما يراه بعضهم ، من أن اتساع تكنولوجيا الآلة والتصنيع سيؤدىان
إلى «أمركة» العالم ، فإن خلق ثقافة أهلية لا يلحق الأذى بالمصادر
الأوروبية التقليدية لحياتنا الروحية . أنها لن تمثل التنكر للجميل ؛ بل
ستمثل السعى لتسديد الديون .

إن حل أزمة الثقافة متماثل مع استرداد الفردية الخلاقة والمؤثرة
والمركبة . ولا يعنى الانسجام بين عقل الفرد وحقائق الحضارة التى اتخذت
بتأثير الصناعة القائمة على التكنولوجيا مظهر الاتحادية ، فإن عقول الأفراد
متصوغها الأوضاع الاجتماعية القائمة بصورة سلبية ، وكأن هذه الأوضاع
ثابتة وجامدة . وعندما تنسجم القوالب التى تشكل فردية الفكر والرغبة
مع القوى الاجتماعية المحركة ، فيسطلق سراح هذه الفردية لتقوم بجهد
خلاق . وليست الأصالة والتفرد ، بمنافضين للترتيب الاجتماعى ، وإنما
ينفذهما الترتيب من الشذوذ والهروب . والطاقة الإيجابية والبناء

للأفراد، كما تبدو فى إعادة تشكيل القوى والظروف الاجتماعية وإعادة توجيهها ، هى فى حد ذاتها ضرورة اجتماعية . وستطلق الثقافة الجديدة، المعبرة عن الإمكانيات المستقرة داخل الآلة وداخل الحضارة المادية ، كل ما هو بارز وقادر على الخلق فى الأفراد ، الذين سيصبحون ، بفضل تحررهم هذا ، البنائين الدائمين لمجتمع مستمر فى التجدد .

سبق لى أن ذكرت فى فصل سابق ، أن «التسليم» بالأوضاع يحمل معنيين مختلفين . وفى إمكاننا أن نضيف الآن إلى هذا القول أن «الأوضاع» دائمة التحرك ، وأنها دائماً فى حالة انتقال إلى شىء آخر . والموضوع الهام هو ما إذا كان كل من الذكاء ، أو الملاحظة ، أو التأمل ، قد يتدخل ويصبح عاملاً موجهاً فى هذا الانتقال . وعندما يتحقق هذا التدخل ، تصبح الأوضاع ذات نتائج تبصيرية تخمينية ، وعندما تصل تلك النتائج إلى الفكر يفعل فعله كل من الاختيار ، والإرادة والتخطيط والتصميم آنذاك . أما التكهن لذبول الأوضاع القائمة ، فهو تخل عن الحياء وتخطيط على غير هدى ، وهو التحزب للذبول المفضلة . أن النتائج الثقافية ، التى ينتجها نظامنا الصناعى حالياً ، ليست نهائية أو غائية فى طبيعتها ، ولكنها عندما تراقب ، وترد إلى أسبابها بشكل إيضاحى ، تصبح شروطاً للتخطيط والرغبة والاختيار . وأن التمحيص الدقيق المميز سيكشف عن أى قسم من النتائج الحالية ، هو ثمرة العوامل التكنولوجية الفعالة، وأى قسم آخر يعود إلى النظام الاقتصادى والتشريعى الذى يمكن

للإنسان تحويله وتغييره . ولا شك أن من الحماية الادعاء بأن الحضارة الصناعية تنتج بصورة آلية ، ويدافع من حوافزها الداخلية ، ثقافة جديدة ، لكننا نكون قد تناولنا عن مسئولياتنا ، بتكاسل ، إذا رعمنا أن الثقافة الأصلية ، لا يمكن الحصول عليها ، إلا ، أولاً وقبل كل شيء ، باعتراف إدراكي يقظ لحقائق العصر الصناعي ، ومن ثم بالتخطيط لاستعمالها في سبيل حياة إنسانية أفضل . والقول بأن هؤلاء ، الذين يدعون إلى الإقرار الإدراكي أو التسليم الفكري كخطوة أولى ضرورية ، يقفون عند هذا الحد ولذا يتجهون إلى استعقال متفائل للحاضر ، وكأنه دائم ونهائي ، هو في الحقيقة ، تحريف يظهر الرغبة في التواني عن مسئولية القيام بوظيفة إعادة البناء والتوجيه ، وإلا فإن الحصول على الثقافة ، التي تريدها جميع العقول الجلية ، يتوقف على حدوث معجزة.

الفصل الثامن

الفردية في حاضرنا

حاولت في الفصول السابقة أن أرسم صورة الانقسام بين فكرة الفرد الموروثة عن الماضي وبين حقائق وضع يسير باضطراب في طريق الاتحادية التكتلية . وقد بينت بعض الآثار التي تركها هذا الخلاف في الفردية الحية ، وأكدت أن الفردية متصبح من جديد أمراً حيوياً ، متكاملأ عندما تخلق لنفسها إطاراً عن طريق الاهتمام بالميدان الذي أجبرت على أن تعيش فيه وتتطور . ومن المحتمل أن يعتبر الكثيرون عرضي للمشكلة على أساس أنه شيء شائع معلوم ، بينما قد يستنكر آخرون فشلي في تقديم حل تفصيلي ، وصورة محددة لما هو خليق بالفرد أن يكون عليه ، إذا كان منسجماً مع حقائق الحضارة الأمريكية . وسيعتقد آخرون أيضاً ، أنني وصفت داءاً على اعتباره علاجاً ، وأن مقالاتي هذه ، مديح مسرف للعلم التكنولوجي ، وللحضارة الصناعية التكتلية ، وأنها محاولة أرمي من ورائها إلى أن أضع في العربة أولئك المترددين في ركبها .

وقد حاولت حقاً ، تحليل شرور المجتمع القائم أكثر من ادانتها أو التوصية بغايات ومثل محددة لعلاجها ، وذلك لأنني اعتقد بأن العقول الجادة متفقة ، إلى حد بعيد ، حول كل من الشرور والمثل ، طالما كانت الشرور والمثل تؤخذ على وجوهها العامة ، وكثيراً ما تكون الإدانة وسيلة

لإظهار التفوق ، فهي تتحدث من خارج ميدان الوقائع ، وأنها لتكشف الستار عن الظواهر ولكن ليس عن الأسباب والدوافع . أنها أعجز من أن تتيج ، لكن فى إمكانها أن تستولد من نوعها بالذات . أما من ناحية المثل العليا ، فالكل مجمع على أننا نريد حياة طيبة ، تستلزم الحرية ، والدوق السليم المدرب على الإعجاب بكل ما هو نبيل وصادق وجميل . ولكن ما دعنا نفيد أنفسنا بالعموميات ، فإن الجمل المعبرة عن المثل العليا تتقل من الجانب المحافظ إلى الجانب المتطرف ، والعكس بالعكس ، وطالما فعلنا ذلك ، لن يكون هناك من هو أعقل منا وأحكم ، إذ بدون التحليل ، لا يمكن للعموميات أن تهبط إلى الميدان الواقعى ، وأن تهتم بالأحوال التى تتولد عنها أسباب تحقيق المثل العليا .

٤ هناك خطر ، فى تكرار الحقائق الخالدة وتأكيد الروحانيات المطلقة . فلقد يصاب تحسنا بالواقع ببعض التبلد ، فنعتقد أننا بتمسكنا بالأهداف المثالية نترفع عن الشرور الحالية . أن المثل العليا تعبر عن إمكانات ، ولكنها ، أى المثل ، لا تكون أصيلة ، إلا إذا عبرت عن الإمكانيات والاحتمالات التى ينطوى عليها سير الحياة حاليًا . وبوسع المخيلة أن تحررها عما يحيط بها من غشاوات ، وأن تبرزها كدليل يرشد إلى ما هو قائم ، لكن هذه المثل ليست أكثر من صور فى حلم إلا إذا ردت إلى الوقائع وربطت بها .

وقد غامرت بعد ذلك ، فى افتراضى أن تحليل الأوضاع الحاضرة

بالغ الأهمية ، فالتحليل ، حتى ولو كان عرضياً ، يحسر النقاب عن عدم ثبوت هذه الأوضاع . وتقبلها إدراكياً بمعنى ملاحظة ما فيها من ميوعة ، وإدراك أن حركتها ليست موجهة إلى هدف واحد فريد . ولقد تتكشف هذه الحركة عن منتجات عدة كما يمكن توجيهها ، بطرق متعددة ، إلى أهداف مختارة ، حالما تعرف الظروف والأحوال على حقيقتها ؛ وإذا ما أحسنا بحركاتها ، وأسهمنا عملياً فى تياراتها ، فقد يمكننا أن نوجهها إلى بعض الاحتمالات المفضلة . ويحصل الأفراد من هذا التفاعل ، على كيان متكامل ، أما الفرد الذى يشترك عملياً وعقلياً فى إدراك أنها خطوة أولى فى اختيار واع ، فإنه لا يمكن أن يعزل بشكل يتبه معه ولا يمكن أن يكبح بشكل يزول معه .

ومن المصاعب الأساسية فى فهم الحاضر وتفهم إمكاناته الإنسانية صمود واستمرار القوالب الراسخة للحياة الروحية التى تكونت فى حضارات قديمة وغريبة . ولقد كان للتسليم ، وكذلك لتخطيط المثل العليا المحددة الثابتة ، معنى فى المجتمعات الجامدة التى حكمت عليها الثورة الصناعية بالزوال . ولقد كانت الأمور من الاستقرار نسبياً بحيث كان هناك مجال للتسليم بهذا الأمر أو ذاك ، وبحيث كان يمكن تصور الأهداف والمثل العليا ثابتة محدودة ، مثلها فى ذلك مثل الأوضاع القائمة . وكان بوسع الجهاز التشريعى فى العصور الوسطى أن يعرف الأسعار والأجور «العادلة» ، لأن التعريف كان مجرد صياغة لفظية لما

جرت عليه دساتير العرف والعادة فى المجتمع المحلى ، ولم يكن هذا الجهار يعمل ويتدخل إلا ليحول دون الانحرافات الفاضحة . وكان بوسعه أن يضع نظامًا يحدد واجبات كل أصحاب العلاقة ، ذلك لأن نظام الحكم كان دينيًا وكانت سوانح مزاولة الواجبات تقع ضمن نطاق نظام حكم موطن ومعروف . وكانت المجتمعات محلية إقليمية فما كانت تتخالط وتتمازج وتتفاعل بمختلف الطرق المرنّة والخفية . كانت هناك كنيسة عامة تحمى حقيقة مثلى وتدبر أمرها ، وكان لسلطانها النظرية سبل مباشرة لجعل نفسها ذات أثر فى جميع تفاصيل الحياة العملية . وقد يكون للحقائق الروحية مكانها فى العالم الثانى ولكن هذا العالم الثانى كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بكل شئون هذا العالم عن طريق مؤسسة موجودة ومائًا ومكانًا .

أما اليوم فليس هناك من نماذج أو صور تحمل طابع الديمومة ، ويمكن لها أن تقدم شيئًا ثابتًا مستقرًا يمكن التسليم به ، كما لا توجد المواد التى يمكننا أن نصوغ منها أهدافًا نهائية وشاملة . بل على العكس ، هناك تغيير دائم ، بحيث أن التسليم لا يعدو عن أن يكون سلسلة من التشنجات المتقطعة ، ويؤدى بالنتيجة إلى الانحراف والزيف . وفى مثل هذا الوضع تصبح الأهداف المحدودة والشاملة ، أحلامًا لا تتصل بالحقيقة ، ولا يصبح التسليم بها سياسة بل إنكارًا لها .

ومرة أخرى تدان الآلة إدانة عامة ، ذلك لأن الحكم عليها يجرى فى

ضوء روحية تمت إلى وضع حضارى مختلف . وبالنظر إلى تعذر انسجام النتائج السيئة الراهنة مع مثل عصر آخر ، فإن هذه النتائج تعتبر كأنها ضرورات أرلية . وعصر الآلة ، فى الحقيقة ، هو تحد يستفز على توليد مفاهيم جديدة للمثاليات والروحانيات . وقد ذكر «فيريرو» ، أن الآلات هى «برابرة العصور الحديثة» ، لأنها دمرت أجمل نتاج الحضارة القديمة ، ولكن البرابرة أنفسهم ، لم يكونوا ثابتين فى همجيتهم ، فقد حملوا هم أيضاً حركة موجهة ، وقد أنتجوا بدورهم حضارة كان لها مقاييس جمالها وصفائها .

وتنجم معظم الحملات على طبيعة العلم الآلية ، من بقاء الفلسفات والديانات التى ظهرت ، عندما كانت الطبيعة عدو الإنسان الأول ، ولكن طاقة الحاضر ، وبالتالي مشكلته ، هى أن العلم قد يجعل من الطبيعة صديقة للإنسان ، وحليفة لها . ويندر أن أرى حملة موجهة إلى العلم بدعوى عدائه للإنسانية ، لم تكن مرتكزة على فكرة للطبيعة رسمت قبل عهد طويل من وجود العلم ، أما أن هناك الكثير دائماً فى الطبيعة المحيطة ، مما يعتبر معادياً للقيم الإنسانية أو متجاهلاً لها ، فهذا أمر واضح لكل عقل جاد . فمن الطبيعي أن تكون السيطرة على الطبيعة مستحيلة عندما لم تكن تكون هناك معرفة بالطبيعة . ولم يكن هناك من ملجأ للإنسان فى هذه الحالة من انعدام قوة السيطرة ، إلا أن يبحث عن ملاجئ يعيش فيها فى

خياله ، إن لم يكن فى حقيقته . ولا أجدنى محتاجاً إلى إنكار ما لهذه
الإنشاءات من جمال وجلال . ولكنها عندما تفقد طابعها الخيالى ،
وتنقلب إلى حقيقة ، فإن من العقيم الافتراض بأن فى وسع المرء أن يظل
يحيا عليها أو أن يظل يدعم الحياة بها ، إذ أننا عندما ننشد منها العون
والتأكيد نفشل فى إدراك إمكانات حاضرها فتبقى طاقاتها البناء عاطلة .

ويمكن للإنسان من مطالعة الكتب الأدبية التى تعجب بالعلم
وتقدره، أن يستخلص أن الناس ، قبل ظهور العلم الحديث ، لم يعوا
بأن الحياة فى الطبيعة تودى إلى الموت ، وتجعل المستقبل غامضاً ومبهماً ،
بل حتى أن العلم يعتبر كما لو كان مسئولاً عن اكتشاف حقيقة أن
الطبيعة عدو للمصالح والمنافع الإنسانية ، مع أن طينة المعتقدات التى آمن
بها الإنسان فى الماضى ، والطقوس التى راولها ، تؤلف دليلاً على أن
الإنسان كان مدركاً كل الإدراك لهذه الحقيقة ، ولو لم يكن الأمر كذلك
لما لجأ إلى السحر والمعجزات والخرافات والإيمان بالثواب والعقاب فى حياة
ثانية وعالم آخر . ولقد ظل للفلسفة الاثنينية وفلسفة عكس الطبيعة ،
معناهما ، طيلة الوقت الذى ظل فيه الإنسان مؤمناً تمام الإيمان بهذه
الأمور، لأن «الحياة الثانية» كانت آنذاك حقيقة . ولا ريب أن التخلّى عن
الإيمان ، والتمسك بالاثنية ، أمر ممكن مؤقتاً بالنسبة للعقول الحائرة ،
ولكن ذلك حال يستحيل أن يدوم . والشئ البديل ، هو أن نقبل بما
يقوله العلم لنا عن العالم الذى نعيش فيه ، وأن نقرر استعمال الوسائل

التي يضعها تحت تصرف قوتنا ، لنجعل من الطبيعة أكثر موافقة
للرغبات الإنسانية وأكثر إسهاما في الخير البشرى . ولكلمة «الطبيعة»
معانى مختلفة ، لكن الطبيعة التي تدرك أن الرجل ، بمعاداته ،
وشرائعه ، ورغباته ، وأفكاره ، ومطامحه ، ومثله وكفاحاته ، هو داخل
الطبيعة ، بل جزء لا يتجزأ منها ، هي التي تملك الأسس الفلسفية
والإحياء العملى ، لبذل الجهود لاستخدام الطبيعة كحليف للمثل والمنافع
الإنسانية بما لا يمكن لاية نظرية اثنية أن تقدمه .

وهناك فريق من الناس ، يرحبون بالعلم ، شريطة أن يظل «نقيًا»
صافيًا ، وهم يرون أنه كشيء موضع تفكير وتدبير يزيد من التلذذ بفهم
الحياة ، ولكنهم يشعرون بأن تطبيقاته فى الاختراعات الآلية ، هي السبب
فى الكثير من متاعب المجتمع المعاصر . ولا ريب فى أن هذه التطبيقات ،
قد جاءت معها بأنماط جديدة من المكروهات والآلام ، ولن أحاول أن
أقارف المستحيل فاضع رصيذاً واضحاً يوارن بين المساوى والمباهج فى الأيام
التي سبقت الاستخدام العملى للعلم ، أو الأيام التي تلتها . فالهم أن
التطبيق ما زال محدوداً ، وهو يتناول معاملاتنا مع الأشياء ، لا بعضنا
مع بعض . ونحن نستخدم الطريقة العلمية فى توجيه الطاقات الطبيعية
الفيزيكية ، لا الطاقات البشرية ، ولذا فإن دراسة التطبيق الكامل للعلم
هى ، حتماً ، موضوع تكهنى ، أكثر من أن تكون سجلاً لما حدث
فعلاً . لكن هذا التكهن ، ليس بدون أساس . ولو ظلت الأمور على ما

هى عليه ، فهناك حركة فى العلم ، إذا ما استمر فى تحقيق الآمال المعلقة عليه ، ترمز إلى قيام عصر أكثر إنسانية ، فالعلم يتوق إلى وقت يشارك فيه جميع الأفراد فى اكتشافات الآخرين وأفكارهم لتحرير تجاربهم وخبرتهم وتنميتها .

وليس فى وسع أى بحاث علمى أن يحتفظ لنفسه بما يكشفه ، أو يضعه فى حسابه الخاص ، دون أن يفقد سمعته العلمية ، فكل اكتشاف يصبح ملكاً لمجموعة العاملين فيه ، وعلى كل فكرة أو نظرية جديدة أن تحال إلى هذه المجموعة للتأكد منها واختبارها . لأنها مجموعة متوسعة قوامها الجهد التعاونى والحقيقة . وإذا كان صحيحاً أن هذه السمات ما رالت مقدورة حتى الآن على جماعات صغيرة ، لها نشاط تقنى ما ، فإن مجرد وجود مثل هذه الجماعات ، يحسر النقاب عن احتمال رهن ، هو أحد الاحتمالات التى تعتبر حافزاً للتوسع ، لا سبباً للتراجع والانقباض .

ولنفترض أن ما يقع الآن فى دوائر محدودة قد اتسع ، وأصبح شاملاً ، فهل تكون النتيجة ، تحرراً أم كبتاً ؟ أن عملية الدرس والتمحيص ، هى حافز يتحدى وليس مطابقة جامدة ، والتطبيق وسيلة للإثراء لا للكبت . أما التبنى العام للرأى العلمى فى القضايا الإنسانية ، فإنه يعنى شيئاً لا يقل عن تغيير انقلابى ثورى فى الأخلاق والدين والسياسة والصناعة . أما تحديدنا لاستعمال العلم فى المسائل التكنيكية ،

بصورة رئيسية ، فلا يلام عليه العلم نفسه ، وإنما أولئك الذين يستخدمونه لأغراضهم الذاتية ، والذين يسعون لإجباط تطبيقه الاجتماعي ، مخافة ما يسببه من تخريب لسلطانهم ومنافعهم المادية . ولا ريب في أن تصور ذلك اليوم الذي تستخدم فيه العلوم الطبيعية والتكنولوجيا المنشقة عنها ، لخدمة الحياة الإنسانية ، يشكل الخيال الذي يتفق مع حاضرتنا . أما الفلسفة الإنسانية التي تهرب من العلم كعدو ، فإنها تتكرر للوسائل ، التي يمكن أن تجعل بواسطتها من الإنسانية المتحررة حقيقة قائمة .

أن الرأي العلمي ، تجريبي ، بقدر ما هو تشاركي في الأصل . وإذا ما طبق بصورة عامة ، فسيحررنا من العبء الثقيل الذي فرضته علينا العقائد والمفاهيم الخارجية . وطريقة التجربة ، هي أكثر من مجرد استعمال أنابيب الاختيار ، والمكثفات ، والرواكس وغيرها من أدوات المختبرات . أنها الخصم لكل عقيدة تتسامح بقيام العادة ، وترغب في مد سلطانها على الاختراع والاكتشاف ، كما أنها تؤلف نظاماً جاهزاً لتركيب الحقائق ، الممكن التثبيت منها . فالمراجعة الدائمة هي عمل التحقيق الاختباري . ولا تتوفر لنا القدرة على التحويل ، إلا عن طريق مراجعة المعرفة والآراء . وحالما يتجسد هذا الرأي في عقل الفرد فإنه خليق بأن يجد منفذاً مؤثراً وفعالاً . وإذا كانت العقائد والشرائع ترتعش خوفاً عندما تظهر فكرة جديدة ، فليس لهذا التخوف من قيمة ، إذا ما قورن بما

سيحدث ، إذا ما تسلحت الفكرة بالوسائل للكشف المستمر عن حقائق جديدة ، ولانتقاد العقائد القديمة . إن التسليم فى ميدان العلم ، بشكل خطراً فقط على أولئك الذين يحافظون على الأمور فى النظام الاجتماعى القائم دون تغيير ، بسبب تعودهم الكسل أو خدمة لمصالحهم الذاتية . ذلك أن رأى العلمى يتطلب الامانة لكل ما يكتشف ، كما يتطلب الثبات فى التمسك بالحقيقة الجديدة .

أن «المعطى» الذى يدعونا العلم إلى التسليم به ليس شيئاً نهائياً ثابتاً ، بل أنه فى طريقه إلى ذلك . ولا يدرس الكيميائى العناصر ليحنى رأسه أمامها ، بل ليصل إلى ثمرتها الا وهى القدرة على تحويلها . ويقال ، وهذا حق وصدق ، أننا نروح تحت ثقل العلم . ولكن لماذا ؟ من واجبنا أن نتسامح بعض الشيء ، لأن استخدام الوسائل الجديدة والاستفادة من جهودها ، يتطلب وقتاً . وعندما تكون هذه الوسائل جديدة فى أصلها ، كجدة العلم التجريى ، فالوقت اللازم يكون بالمطابقة طويلاً أيضاً . ولكن إذا استثنينا هذه الحقيقة ، فإن الإكثار من الوسائل والمواد يعنى زيادة الفرص والغايات ، كما يعنى إطلاق حرية الفردية للقيام بأعمال وتصريف عواطف ، هى أكثر تجانساً مع طبيعتها بالذات . وحتى موضوع حوض الاستحمام الذى نسخر منه له فوائد الفردية . والفرد لا ينحط على كسره منه لأن الفرصة أتاحت له كى يسقى نظيفاً ، وستنجح الإذاعة التوجيهية فى توحيد المقاييس والآراء والصنفوف ، ما دام

الأفراد يرفضون مزاوله ردود أفعالهم الاختيارية . فليست السلع المادية هي العدو ، وإنما العدو هو الافتقار إلى الإرادة لاستخدامها كأدوات فى سبيل الحصول على إمكانات أفضل . وإذا ما تصورنا مجتمعاً ، متحرراً من السيطرة المالية ، فإن السلع المادية فيه ، تغدو بديهيًا ، مغريات للذوق والاختيار الفردين وفرصًا للنمو الفردى . وإذا لم تكن المخلوقات البشرية من القوة والصمود بحيث تقبل فيه هذا الإغراء ، وتهبل هذه الفرص السانحة ، فعلينا أن نضع اللوم حيث يجب أن يوضع .

وهناك على الأقل الكثير من الصدق فى المذهب الجبرى الاقتصادى . فالصناعة ليست خارج نطاق الحياة الإنسانية بل فى داخله . وتغلق التفاليد المهذبة عيونها عن هذه الحقيقة ، فتدفع بالصناعة ، وصورنها المادية ، عاطفيًا وعقليًا إلى منطقة بعيدة عن القيم الإنسانية . أما الوقوف عند حد الرقض العاطفى ، والشجب الأخلاقى للصناعة والتجارة ، على اعتبار أنهما ماديتان ، فهو أشبه بتركهما فى هذه المنطقة غير الإنسانية ، تعملان كأداتين فى أيدي أولئك الذين يستخدمونهما للأغراض الذاتية . ويعتبر هذا الموقف مشاركة للقوى التى تعمل على ترك الأمور فى مواضعها فهناك شراكة خفية أو (دوثرية) بين أولئك الذين يستخدمون النظام الاقتصادى ، القائم للربح المادى الأمانى ، وأولئك الذين يتجاهلونه ، لمصلحة مصلحتهم الشخصية ، وكبرياتهم الذاتى وتهربهم من المسؤولية .

تترك كل مهنة آثارها على الشخصية الفردية ، وتكيف وجهة نظر صاحبها في الحياة . ولا يناقش أحد في هذه الحقيقة ، مثلما لا يناقش في حقيقة ارتباط مستحفي الأجور بالآلة ، أو حقيقة تكريس رجال الأعمال أنفسهم للمهمات المالية . وقد يكون للمهن جلورها في الخوافز الفطرية للطبيعة الإنسانية ، لكن متابعة هذه المهن وممارستها لا «تعب» فقط عن هذه الخوافز ، تاركة إياها دون تعديل ، بل أنها تقرر آفاقها العقلية ، وتعجل في تجمع المعرفة وانبثاق الأفكار وتكيف شكل الرغبة والمصلحة . ويعمل هذا التأثير في حالات أولئك الذين يجعلون من الفنون الجميلة ، والعلم والدين غايات في حد ذاتها معزولة ومحجوبة عن الإشعاع والتمدد إلى غيرها من المصالح (على اعتبار أن التطبيق يعني الإشعاع) بنفس النسبة التي يعمل بها في حالات أولئك العاملين في الصناعة . والبدائل هي الافتقار إلى التطبيق مع ما يترتب عليه من تضيق ومبالغة في التخصص ، والتطبيق مع التوسع وزيادة الحرية . ويتضح لكل شخص مفكر ذلك التضيق في ميدان الصناعة التي تستخدم بمعزل عن الأهداف الاجتماعية . أما المفكرون والأدباء ، الذين يعتقدون غرورا ، بأنهم قد كرسوا حياتهم لمتابعة الحقيقة المجردة ، والجمال المطلق غير المشوب ، فكثيرا ما يتجاهلون حقيقة أنهم وقعوا في مثل هذا التضيق والتشديد . وعلى الرغم من أن سلعمهم ، قد تكون أكثر نقاء وتساميا ، إلا أنهم ينهمكون في التملك والاستحواز ، وما لم يعنوا بتفجع ما ينتجون

وتفاعلاته التوسعية ، فإنهم يصبحون أيضاً من محتكرى رأس المال .
واحتكار رأس المال الروحى قد يصبح فى النهاية أكثر ضرراً من احتكار
رأس المال المادى .

أن التأثير الهدام للعلم فى المعتقدات التى طالما آمن بها الإنسان ،
والقيم التى كان يجلها ، هو سبب كبير للفرع من العلم ومن تطبيقه على
الحياة . وينطبق قانون قوة الاستمرار على ملكة المخيلة وعلى ما يتبعها ،
كما ينطبق على الأشياء الطبيعية الفيزيقية . ولا أفترض أن بالإمكان
التحول فجأة من هذه التأثيرات السلبية إلى تأثيرات إيجابية ممكنة وبناءة .
ولكن ما دمنا نرفض القيام بمحاولة لتغيير الاتجاه ، الذى يتطلع فيه الخيال
إلى العالم ، وما دمنا نصر على عدم الرغبة فى إعادة فحص المقاييس
والقيم السابقة ، فيظل العلم مرتدياً مظهره السلبى . ولنأخذ العلم ،
على ما هو عليه (بما فى ذلك تطبيقه على الآلة) فسنبدأ حتماً فى اعتباره
كخالق قادر لقيم وأهداف جديدة . وستوفر لنا بشائر وافرة على التحرر ،
وزيادة الحوافز ، والاستقلال والابتكارية التى يأتى بها العلم فى ميادينه
المقررة إلى العالم الفرد ، وستبدو كلها كوسائل لاصالة الابتكار وفى
خدمة التحول الفردى . وحتى بالنسبة إلى تلك العلوم التى نسمد
بتسميتها ، بالعلوم «النقية المجردة» هناك درس ذو مغزى فى الغريزة التى
تحمّلنا على الكلام عن قوانين نيوتن واينشتاين .

ولما كان الإمعان الحر للتفكير ، هو أعظم المباحج المتيسرة للإنسان ،

فإن التفكير العلمى ، المندمج فى العقل الفردى ، يضيف كثيراً إلى تمتع الإنسان بالوجود . ولم يعم التمتع بمباهج التفكير والتحقيق فى وقتنا الحاضر . لكن من يتمتع بهما مرة ، يصعب عليه أن يتبدلهما بأية ملذة أخرى ، ومع ذلك فما رالا محدودين فى النوعية ، كما فى عدد الذين يتشاطرتهما . إذ ما دام التفكير العلمى ، مقصوراً على المجالات الفنية التكنيكية ، فيظل مفتقراً إلى المدى الواسع والمادة المتنوعة المختلفة . وستظل مادته الموضوعية ، فنية فى الحدود التى يكون فيها تطبيقه فى الحياة الإنسانية محصوراً ومقيداً . والعقل الذى يقلقه الخوف من أن شيئاً قديماً وثميناً قد يدمر ، هو العقل الذى يعانى الخوف من العلم . وكل من يقع تحت سيطرة هذا الخوف ، لا يمكن له أن يجد العزاء أو الطمأنينة ، فى اكتشاف حقائق جديدة وتخطيط مثل عليا جديدة . أنه لا يسير بحرية على وجه هذه البسيطة ، لأنه مهووس بالحاجة إلى حماية بعض ما يملكه من إيمان وتذوق . ذلك أن حب التملك الذاتى لا يقتصر على المنافع المادية .

ولعل من خصائص العلم ، أن يجد مجالاته فى المشاكل والقضايا ولما كان العلم هو البحث والتنقيب ، فالصعوبات والعقد ، هى الغذاء الذى يعيش عليه . وعلى الإنسان أن لا يخشى من التباينات والتناقضات ، التى تثير المشاكل ، بل أن يتحملها بكل ما لديه من اضطراب على المشقة ، لأنها الأمور التى يجب أن يصارعها فى النهاية . إن كلا منا يعانى هذه

المصاعب فى نطاق علاقاته الشخصية ، سواء أكانت فى صلاته القريية المباشرة ، أو فى ارتباطاته الواسعة التى نسميها اصطلاحاً بالمجتمع . وقد أصبحت الاحتكاكات الشخصية فى عصرنا الحاضر ، من الأسباب الرئيسية للألم . ولا أستطيع القول بأن جميع الآلام مستخفى بدمج الطريقة العلمية فى الاستعداد الفردى ، ولكننى أقول ، بأن هذه الآلام قد ازدادت زيادة هائلة ، نتيجة عدم ميلنا إلى تناول هذه الاحتكاكات كمشاكل تعالج بصورة إدراكية . وسيخف كثيراً الشقاء النابع من انكماشنا على أنفسنا ، وسيتحول جزئياً إلى المتعة المترتبة على التفكير الطليق ، إذا ما أخذنا تلك الاحتكاكات كفرص لمزاولة التفكير ، على اعتبار أنها مشاكل ذات اتجاه ومتغذ موضوعيين .

ونحن نقاسى ، كما قلت فى الماضى ، من الارتباكات التى تنشأ فى خصوصيات العلاقات الشخصية ، لكن علاقات المجتمع الأكثر تنائياً ، تثير أيضاً مشاكلها . فقد كثر الحديث مؤخراً عن «المشاكل الإجتماعية» ، وإن كنا لا نعاملها كمشاكل ، بالمعنى الإدراكى للكلمة . إذ أننا نفكر فيها «كمساوى» تحتاج إلى تفويم أو دائل أو أعمال شيطانية تحتاج إلى «إصلاح» . وانشغالنا بهذه الأفكار ، يرهق على مدى بعدنا عن النهج العلمى وأما لا أقول أن موقف الطبيب الذى يعتبر مريضة «حالة جميلة» ، موقف مثالى كلياً ، ولكنه أكثر صحة وسلامة ، وادعى للرجاء من إصرار العادة التى سبقت عصر العلم على الانشغال بالشروع وإصلاحها . لقد

أصبحت الطريقة الشائعة فى معالجة الجريمة والمجرمين ، تذكرنا واقتباساً من طريقة معالجة الأمراض فى الماضى ، عندما كان المعتقد أن الأصل فى الأمراض معنوى وشخصى ، وإن عدواً ، قد يكون شيطاناً أو إنساناً ، قد وضع مادة غريبة فى شخص المريض . أما المعالجة الصحيحة المؤثرة للأمراض ، فقد بدأت عندما اعتبرت الأمراض ذات منشأ باطنى ناجم عن التفاعلات بين الجسم البشرى والمحيط الطبيعى . وقد بدأنا نرى فى الجريمة ، بالفعل ، مظهراً تفاعلياً بين الفرد ومحيطه الاجتماعى ، وما ولنا بالنسبة إلى الجريمة ، كما بالنسبة إلى غيرها من الشرور الأخرى ، نفكر ونعمل ، بموجب المصطلحات «الأخلاقية» السابقة للعصر العلمى . وهذا التصور «ما قبل العلمى» للشر ، قد يكون الحاجز الرئيسى الذى يقوم أمام الإصلاح الحقيقى ، الذى يعتبر مطابقاً لإعادة التكوين بطريقة بناءة .

ولما كان العلم يبدأ انطلاقه بالأسئلة والتحقيقات ، فإنه تبعاً لذلك قتال مهلك لكل عملية ترمى لتكوين أنظمة اجتماعية وبرامج ذات أغراض ثابتة . وعلى الرغم من إفلاس النظم العقائدية السابقة ، فمن الصعب أن نتنازل عن إيماننا بالنظام وبعمقيدة شاملة ، إذ ما ولنا ، نواصل التفكير والنقاش ، وكأن الصعوبة كانت فى النظام المعين الذى فشل ، أو كأننا أخيراً قد أوشكنا على العثور على ما هو صحيح وكما لو أن أنظمة الماضى كلها كانت باطلة . أن الخلل الحقيقى يكمن فى موقف الإتكال على أى

من تلك الانظمة . وبينما توحى إلينا الطريقة العلمية بأن نفك الروابط ، وأن ندرس بدقة وتحديد ، وأن نبحث عن الحلول فى حدود المشاكل المركزة حالما تظهر أمامنا ، فإنه ليس من السهل تصور الفرق الذى سيترتب على تحول التفكير إلى التمحيص التمييزى والتحليل . فالمفائد الجامعة ، وجميع المثل الشاملة ، كلها تعجز أمام الأوضاع الواقعية ، لأن العمل دائماً يعنى عمل شئ معين ، بل أنها أسوأ من أن تكون عاجزة فحسب . أنها تجر إلى حالات انفعالية غامضة وعمياء تحتل الفجاجة مركز الصدارة فى كيانها حيث يمكن لأصحاب الغايات ، الذين احتفظوا برباطة جأشهم ومهارتهم ، أن يسيروا الفعل بسهولة ، وخاصة أن الفعل يحذو حذو العاطفة الانفعالية البالغة القوة . وما من شئ خلىق بأن يودى ، مثلاً ، إلى القضاء على الحرب من إبدال أسبابها المردودة إلى غرام عام يمثل « الحرية والإنسانية والعدالة والحضارة » وذلك عن طريق تحليل نوعى يبين أسبابها الأخرى الحقيقية .

وستقودنا جميع هذه الاعتبارات إلى أن ضائقة الفرد هى نتائج مسئولية الفرد نفسه عن الوقت الذى يمضى ، قبل أن يتمكن مبدأ جديد من شق طريقه ، متوغلاً فى عقل الفرد على نطاق واسع . ومع مضى الزمن تصبح المسئولية فردية ليس إلا ، إذ أن الفردية منيعة لا تقهر ، ومن طبيعتها أن تفرض نفسها وتؤكد ذاتها . والحركة الأولى فى نقاهة فرد متكامل ، تسير وفقاً لذلك الفرد بالذات . إذ مهما كانت المهنة التى

يجد نفسه عاملاً فيها ، والمصالح التى تشغله ، فإنه يكون هو نفسه وليس غيره ، ويظل يعيش فى أحوال مرنة ومطاطة إلى حد ما .

وقد اعتدنا على الغموض والرحابة عند تفكيرنا فى المجتمع . لكن علينا أن ننسى «المجتمع» وأن نفكر بالقانون والصناعة ، والدين ، والطب ، والسياسة ، والفن ، والتربية والفلسفة ، على أن يكون تفكيرنا فيها مجموعياً . فنقط الاتصال ليست متماثلة بين أى شخصين ، وتبعاً لذلك فإن المواضيع التى تفرضها المصالح والمهن ، لا تتماثل مرتين أبداً . وليس هناك من صلة على درجة من الثبات واللاتطورية ، بحيث لا تذلل عند نقطة ما . وجميع هذه المهن والمشاغل ، هى الطرق التى يفعل بواسطتها العالم فعله فىنا ، ونفعل بواسطتها فعلنا فى العالم . فليس هناك من مجتمع ينجو منها ، ولا عمل يخلو من وجودها . والانسجام مع الأوضاع ليس تجانساً مفرداً أو رتيباً ، بل قضية متنوعة تتطلب إقداماً فردياً .

وتعود مناعة الفردية إلى أنها أسلوب متميز فى الحساسية والانتخاب والاختيار ، والاستجابة والانتفاع من الأوضاع . ويستحيل لهذا السبب وحده ، لا لغيره ، تطوير الفردية المتكاملة عن طريق أى نظام أو برنامج شامل ، فليس فى وسع أى فرد أن يصمم نيابة عن آخر . كما ليس فى وسعه ، أن يصمم لنفسه كلية ، فورياً وإلى الأبد . أن أسلوباً بيثياً للانتخاب يعطى الاتجاه والديمومة ، لكن التعبير المحدود لا يوجد إلا فى

الظروف المتغيرة والأشكال المختلفة . ويجب اللجوء ، دائماً وتكراراً ، إلى الاختيار الإنتقائي وإلى الإنتفاع من الأوضاع . وما دمنا نعيش فى عالم متحرك ، نتغير مع تفاعلاتنا فيه ، فكل عمل من أعمالنا ينتج منظوراً جديداً ، يتطلب ممارسة جديدة للتفضيل . وإذا ما ظل الفرد ، مع مضى الزمن ، ضائعاً ، فذلك لأنه اختار عدم الشعور بالمسئولية ، أما إذا ظل حزيناً منقبض النفس ، فلأنه اختار طريق التطفلية السهلة .

والتسليم من ناحية الإنحراف فى الاتجاه ليس شيئاً يتطلب تحقيقه جهداً ، بل هو شيء يجب أن يفهر . أنه شيء «طبيعى» من ناحية سهولته ، إلا أنه يتخذ مئات الأشكال . ولعل تصفيق الروتارين للأوضاع الراحنة ، مظهر من مظاهر هذه الأشكال . ويتألف الشكل الآخر من الخنوع والإذعان من التخلّى عن قيم حضارة جديدة ، فى سبيل قيم حضارة ماضية . وما ارتداء مظهر إحدى الحضارات الميتة ، إلا وسيلة أخرى من وسائل التبويب وجمع الصفوف . أما التكامل الحقيقى فيكمن ، بالنسبة إلى الحاضر ، فى التجاوب الفعال مع ظروف الحاضر كما هى ، فى جهد لتحويلها وفقاً لاحتمال أخير عن صادق وعى وإحساس .

وتكون الفردية فى بداية الأمر عفوية وغير مصقولة . أنها طاقة وقدرة على التطور . ومع ذلك فإنها أسلوب فريد للفعل فى ومع عالم من الأشياء والأشخاص . أنها ليست شيئاً كاملاً فى حد ذاته ، كخزانة فى

بيت ، أو درج سرى فى مكتب ملئ بالكنوز التى تنتظر من يغدقها على العالم . ولما كانت الفردية طريقة بارزة للإحساس بصدمات العالم ، ولإظهار ميول إثارية فى التجاوب مع هذه الصدمات ، فإنها تتطور ، فى الشكل والمظهر ، عن طريق تفاعل مع الأوضاع الفعلية ، وهى ليست كاملة فى نفسها إلا بقل ما تكون أنبوية الدهان عند الرسام كاملة بدون لوحة يرسم عليها . أن العمل الفنى هو الشيء الفردى الصادق ، وهو ثمرة التفاعل بين الدهان واللوحة عن طريق وسيط من خيال الفنان البارز وقوته . فالفردية القادرة للفنان تأخذ عن طريق تصميمها ، شكلاً مرئياً ودائماً . والفرض بأن الفردية شيء يصنع سلفاً ، يشهد دائماً للأسلوبية ، لا للأسلوب نفسه ، لأن الأسلوب شيء ابتكارى خلاق ، بل أنه شيء يتشكل إبان عملية خلق أشياء أخرى .

يستعصى المستقبل دائماً على التكهّن . فالمثل العليا ، بما فى ضمنها تلك المتعلقة بفردية جديدة ومؤثرة ، يجب أن تصاغ من إمكانيات الظروف الراهنة ، حتى ولو كانت تلك التى تشكل عصرًا صناعيًا واتحاديًا . وتتخذ المثل شكلاً ، وتنال محتوى «عندما نعمل فى إعادة تكوين الأوضاع» . وقد نضع ، رغبة منا فى استمرار الاتجاه ، مخططاً لبرنامج عمل ، توقعاً منا للظروف كما تظهر . أما وضع برنامج للأهداف والمثل ، إذا أبقي بمعزل عن المنهج المرن والمنطقى ، فإنه يصبح عائقاً ، لأن طبيعته القاسية والصلبة ، تتخيل عالماً ثابتاً ، وفرداً جامداً ، لا يتحرك ،

وكلاهما غير موجود قطعاً . وقد يشير ذلك إلى أن في إمكاننا التنبؤ بالمستقبل ، لكنها محاولة ، تنتهي كما قال بعضهم ، بالتنبؤ عن الماضي أو عن احتمالات تكرره .

وايمرسون الذي قال أن «المجتمع في كل مكان يتأمر على أعضائه» هو ذاته الذي قال في نفس مقاله «اقبلوا بالوضع الذي أوجدته لكم العناية الإلهية ، واقبلوا بمجتمع معاصريكم ، وبترايط الأحداث» لكن عندما تؤخذ الحوادث منفصلة ، وتبحث في معزل عن التفاعلات الناتجة عن الفرد الذي يملك حق الاختيار ، فإنها تكون فعلاً متأمرة ضد الفردية . وينطبق هذا القول على المجتمع ، عندما يقبل كشيء ثابت بين المنظمات . ولكن لما كان «ترباط الأحداث» و «مجتمع المعاصرين» يتألفان من مشاركات وارتباطات عديدة وسيارة ، فإنها السبيل الوحيد لتحقيق إمكانات الفردية .

وقد بين أطباء الأمراض العقلية ، أن الكثير من التفككات والتبدلات العقلية في الفرد ناجم عن انكفائه من الحقيقة إلى مجرد عالم باطنى . لكن هناك مع ذلك بعض الأشكال الأريية البارة للانسحاب ، وبعضها قائم في النظم الفلسفية ، ويمجد في الآداب المعاصرة . وقد قال «ايمرسون» «أن من الصعب ، أن تبحث عن العبقرية لتعيد معجزاتها في الفنون القديمة . فغريزتها تدفعها إلى العثور على الجمال والجلال في الحقائق الجديدة واللازمة ، في الحقل ، وعلى قارعة الطريق ، في المصنع وفي

الخانوت « . وعلى كل منا ، إذا أردنا اكتساب فردية كاملة . أن يزرع
حقله ، على أن لا يحيطه سياج ، ولا يجعله حظيرة محددة ومفصولة .
فحقلنا من زاوية تماسه مع طريقنا في الحياة ، هو العالم . وعندما نقبل
بالعالم الصناعى والمتحد المتكامل الذى نعيش فيه ، ونحقق بذلك الشرط
الأولى فى تفاعلنا معه ، فإننا كأجزاء من الحاضر السيار ، نخلق أنفسنا
إذ نخلق مستقبلاً مجهولاً .